مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الحزب الديمقراطى المصرى

(١٩١٨ - ١٩٢٣)

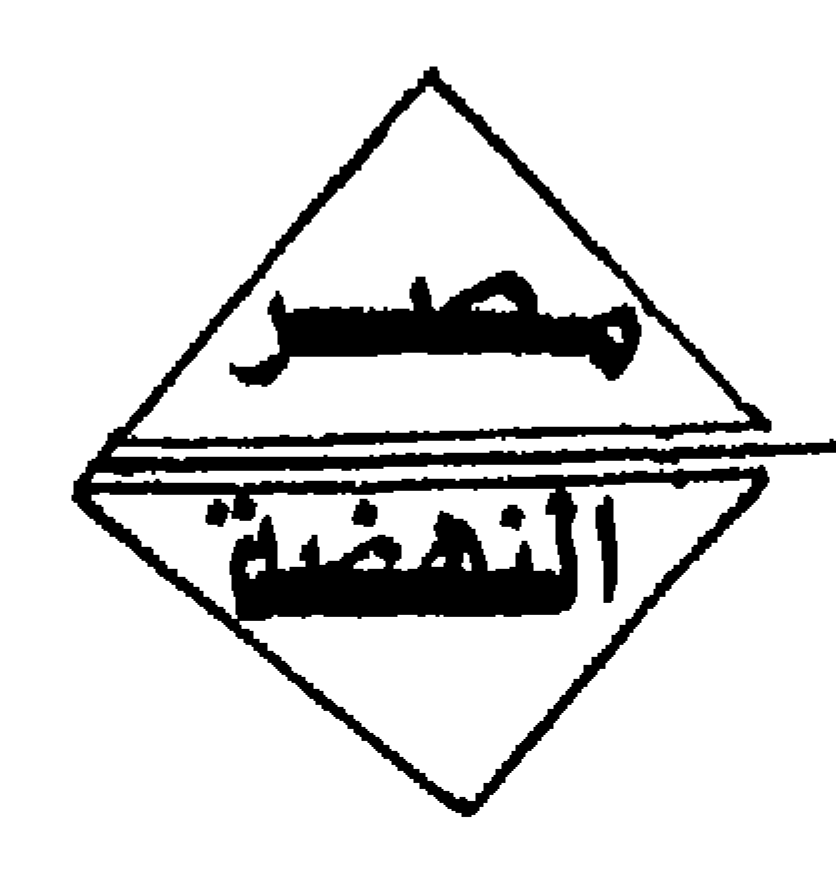
صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية

د. أحمد زكريا الشلّق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر



إشراف: أ.د. يونان لبيب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرى

الاخراج الفنى : مراد نسيم

الحزب الديمقراطي المصري

(١٩١٨ - ١٩٢٣)

صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية

د. أحمد زكريا الشلق



فرع الصحافة
١٩٩٧

مقدمة

التأريخ للتنظيمات الشعبية استمر أحد اهتمامات « مصر النهضة » ، خاصة تلك التنظيمات التى لم تحظ بما هى جديرة به من دراسة .

وكان مصدر هذا الاهمال ان تلك التنظيمات تبدو لأول وهلة وكأنها تنظيمات هامشية ، فضلا عن أن الكتابة عنها تستلزم بحثا مدققا يعوز للأسف كثيرا من الباحثين فى السنوات الأخيرة .

من بين ذلك النوع من التنظيمات التى عنيت بها « مصر النهضة » ما تضمنه العدد ٢١ عن « الجمعية الوطنية المصرية ١٨٨٣ » ، ومنها العدد ٢٦ عن « جميعة مصر الفتاة ١٨٧٩ » ، ومنها أخيرا « الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » مما كان موضوعا للعدد ٣٢ ، وكانت هذه الاعداد أول ما نشر عن تلك التنظيمات .

فى هذا الاطار يأتى كتاب الاستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق من « الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ — ١٩٢٣ » ، والدكتور

أحمد ليس غريبا عن « مصر النهضة » ، كما أنه ليس غريبا عن التاريخ للعمل الحزبى ..

لقد شـــارك بتحرير العدد الخامس من مصر النهضة عن « الشيخ حسين المرصفى وكتابه الكلم الثمان » ، والعدد السابع عشر الذى جاء تحت عنــوان « دراســــــة فى فكر أحمد فتحى زغلول » .

وفى التاريخ للعمل الحزبى تظل كتاباته عن « حزب الأمة » ثم « حزب الأحرار الدستوريين » مرجعا للمشتغلين بالكتابة فى التاريخ الحزبى .

من هنا فان الدكتور احمد زكريا الشلق ليس غريبا عن «مصر النهضـــــة » أو عن التاريخ الحزبى ، وان كان هذه المرة خاض أصعب تجاربه فى التاريخ للعمل الحزبى .

فالحزب الديمقراطى المصرى حزب صغير عاش لفترة محدودة لا تتجاوز السنوات الخمس ، ولم تكن سنوات عادية ، فقد كانت سنوات العاصفة الثورية التى شخصت كل الابصار خلالها للوفد الذى حمل راية النضال ولم يكن للاحزاب الاخرى ، خاصة اذا كانت حزبا صغيرا للمثقفين مثل الحزب الديمقراطى ، ومن ثم جاءت صعوبة التفتيش عن معلومات عن هذا الحزب ناهيك عن تخصيص عمل مثل ذلك الذى يضمه هذا العدد من مصر النهضة .

ضاعف من صعوبة هذه الدراســـــة ان الحزب كان حزبا للمثقفين امتلأ بكل عيوب الجماعات التى يشكلها هؤلاء .. كلام كثير وفعل قليل !

وزاد من الصعوبة أنه كان حزبا قاهريا قبل أن يكون حزبا مصريا مما لم يكن معه مناص أمام الدكتور أحمد ان يغوص فى أعماق

هذا التنظيم بحكم أنه لم يستطع أن يجرى على سطح متسع من العمل الحزبى فيما لو كان للحزب وجود مصرى .

ولقد واجه صاحب الكتاب كل هذه الصعوبات بما امتلكه من ادوات علمية تمرس عليها فى دراساته السابقة ، فقد اســتخدم الاستقراء والاستنتاج على نطاق واسع حين لم تتوفر المادة العلمية الكافية ، ولجأ الى التصنيف والتحليل عندما توفرت له المادة العلمية المحدودة .

واجهه من ناحية أخرى بتخصيص فصل عن البناء الاجتماعى والايديولوجى بحكم الطابع الفكرى الذى غلب على الحـــزب ، ومواجهات أخرى يستطيع أن يكتشفها القارىء الذى نقدم له هذا العدد الجديد من مصر النهضة .

وعلى الله قصد السبيل ..

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

تقديم

يكشف هذا الكتاب عن صفحة مطوية من تاريخ الحياة الحزبية فى مصر ، وذلك بدراسة تاريخ الحزب الديمقراطى المصرى، الذى نشأ وعاش خلال فترة المد الوطنى العظيم للثورة المصرية عام ١٩١٩ ، وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع ، فضلا عن تأريخها لحزب سياسى ، لم يحظ باهتمام المؤرخين ، فى أنها تتناول أول محاولة أقامها المثقفون المصريون لتأسيس حزب سياسى ، يشكلون هم أغلب عناصره وقياداته ، ومن ثم فهى محاولة لفهم دور المثقفين فى العمل السياسى ، من خلال تأسيس حزب سياسى خاص بهم ، فضلا عن أن الحزب ذاته يعتبر أول حزب سياسى عرفته مصر فى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، أى خلال ما يسمى بالتجربة الحزبية الثانية ، التى عرفتها مصر منذ ثورة ١٩١٩ . فبعده نشأ حزب الاحرار الدستوريين ، ثم بقية أحزاب المرحلة التى عرفت بالمرحلة اللبرالية ، بالاضافة الى أن الحزب تميز بأنه ليس انشقاقا عن الوفد ، كما حدث لحزب الاحرار ثم الهيئة السعدية فالكتلة الوفدية فيما بعد ، كما لم يكن من أحزاب القصر أو الحكومة ، كحزب الاتحاد ثم حزب الشعب . لقد كان

تجربة مستقلة فريدة ، تأسست للدفاع عن هدف سياسى كبير ولتطبيق الديمقراطية فى مصر . وأصبح بحكم تكوينه ودوره ، ثم ظهوره فى فترة بالغة الحيوية من تاريخ مصر ، جديرا بالدراسة والبحث .

وقد بدأت الدراسة بتحليل نشأة الحزب والظروف التى أحاطت بقيامه وأسباب ذلك فى فصلها الاول ثم اتبعت ذلك بتحليل لبرنامج الحزب وأهدافه ونظامه ووسائله لبلوغ غاياته ، أما الفصل الثالث فتناول تحليل بناء الحزب سواء من ناحيته الاجتماعية أو من الناحية الايديولوجية ، وذلك فى محاولة لفهم بنيته الاجتماعية والثقافية ، أما الفصلان الرابع والخامس فقد تتبعا نشاط الحزب ودوره السياسى والوطنى ، ودوره فى حل المسألة السياسية وجهوده فى سبيل استقلال مصر ، ثم اسهام الحزب فى نشر الفكر الديمقراطى والدعوة الى الحكم النيابى بل وبرامجه ونشاطاته فى هذا المجال . وانني أرجو أن يضيف هذا الكتاب لبنة فى تاريخ مصر المعاصرة ، ويجلو صفحة مطوية من تاريخ الحركة الحزبية المصرية فان حقق هذا الهدف ، أو شيئا منه ، فذاك حسبى ، الذى لا أبتغى منه سوى مرضاة الله والوطن .

والله ولى التوفيق ،،،

د . أحمد زكريا الشلق

العين — ديسمبر ١٩٩٢

الفصـــل الاول

نشـــأة الحـزب واعـلانه

فيما يتعلق بنشـــأة الحزب الديمقراطى المصرى والظروف التاريخية التى أحاطت بتكوينه ، لدينا عدة ملاحظات أولية : يأتى فى مقدمتها أن مصر خلال سنوات الحرب العظمى الاولى قد تعرضت تجربتها الحزبية الاولى (١٩٠٧ — ١٩١٤) للحصار والانحسار بفعل اجراءات السلطات العســكرية البريطانية ، التى لاحقت الصحف والزعماء الوطنيين ، بالايقاف والتشريد والنفى ، ومصير الحزب الوطنى المصرى ، فى هذا الشأن معروف بما فيه الكفاية ، وكذلك كان شأن حزب الأمة ، الذى تعطلت صحيفته منذ أوائل عام ١٩١٥ ، بعد أن انصرف عنه مموّلوه من الأعيان ، بل ان مثقفيه ، تجنبا للصدام مع السلطات ، راحوا يشتغلون بشئون الاصـــلاح وقضاياه . ومن هنا كان تأسيسهم الجمعيات الأدبيـة ، وتغذيتهم للصحافة ، غير السياسية ، ونشاطهم فى مجلة « السفور » فى هذا الشأن معروف .

ومن هذه الملاحظات الاولية كذلك ، أن مصر خلال سنوات الحرب ، ومعاناتها العظيمة كانت تنتظر تحقيق آمالها فى الاستقلال الوطنى ، خاصة وانها انتصرت لقضية الحلفاء ، وصارت مسرحا لعمليات حربية كانت فى غنى عنها ، ومن ثم كانت جميعها ، وعلى اختلاف طبقاتها واتجاهات بنيها ، تنتظر حتى تضع الحرب أوزارها لتطالب باستقلالها الوطنى ، بالوسائل السلمية المشروعة ، بينما كان البديل يضطرم فى أحشائها ، وهو طلب الاستقلال بالثورة على الوجود البريطانى والنفوذ الاجنبى ، ومن هنا برزت القضية الوطنية لتتصدر الاهتمام العام ، بشكل لم يسبق له مثيل ، ولتحشد فى سبيلها كافة القوى الوطنية ، من الثوريين الراديكاليين ، وحتى المثقفين الاصلاحيين ، الذين راحوا يبحثون لهم عن دور وطنى فى خضم ذلك الاهتمام العام .

وتأتى الملاحظة الثالثة من تبين أن ثمة اتجاها برز بين المثقفين المصريين يؤمن بالديمقراطية بمعناها العام ، مع بدايات القـــرن العشرين ، وقد زكت كتابات لطفى السيد فى صحيفته « الجريدة » هذا الاتجاه ، وان كان ثمة تحفظات على المعنى الديمقراطى لدى لطفى السيد وأشياعه فى « حزب الأمة » الا أن أنصار هذا الاتجاه الجديد من المثقفين تأثروا على نحو أوسع ومباشر ، بما درسوه فى أوربا ، وفى فرنسا بالذات ، عن الديمقراطية والتحرر ، والمساواة والاخاء الانسانى وســــنلاحظ أن معظم رجال الحزب الديمقراطى المصرى قد تلقوا دراساتهم العليا فى باريس وليون بفرنسا .

واخيرا جاءت الحرب العالمية الاولى وما رفعه الحلفاء خلالها من شعارات الديمقراطية ، وحث الأمم على الانتصار لها ، وتعالى صيحات الرئيس الأمريكى ودرو ويلسون ، كل ذلك زاد من أعداد المتشيعين للديمقراطية من الزعماء والشعوب ، فرأى الكثير من قادة الرأى فى مصر ، ومنهم رجال حزبنا ، الا يقفوا صامتين ، أمام نجاح

النموذج الاوربى ، الذى لمسوه عن قرب من خلال حياتهم فى المجتمع الاوربى ، الأمر الذى عمق ايمانهم بالديمقراطية وحركهم للعمل من اجلها .

ينتسب الحزب الديمقراطى المصرى فى نشاته الى حزب الأمة، واتجاهاته السياسية والاصلاحية والفكرية ، بل فى معظم اسسه الاجتماعية كذلك ، برغم المبادىء الاشتراكية ، التى « تحلى بها » بعض مثقفيه كما سنرى ، وينتسب كذلك الى «جماعة السفور »التى تكونت خلال سنوات الحرب الاولى . فى أعقاب توقف صحيفة « الجريدة » وانتهاء حزب الأمة ، حيث بزرت الجماعة الجديدة من المثقفين لتنشط فى مجالات الاصلاح والنهضة ولتتخذ من مجلة « السفور » منبرا لها ، قبل ان يتحول معظم رجالها الى تاسيس الحزب الديمقراطى ، متأثرين بالاهتمام الوطنى العام ، الذى جرف فى تياره كافة القوى الوطنية المصرية .

أما عن علاقة أقطاب الحزب الديمقراطى (وهم الدكتور منصور فهمى والشيخ مصطفى عبدٰ الرازق ، والدكتور محمد حسين هيكل ، ومحمود عزمى ، وعزيز ميرهم) بحزب الأمة وجماعة السفور ، فلدينا بشأنها عدة شهادات ، تأتى فى مقدمتها شهادة الشيخ على عبدالرازق حين كتب ترجمة لأخيه مصطفى ذكر فيها أن صحيفة « الجريدة » عندما أوشكت أن تتوقف ، شعر جماعة من شباب مصر المنتسبين الى حزب الأمة أو الموالين للجريدة ومديرها لطفى السيد وقد شق عليهم ذلك ، فنهضوا يتقدمهم أخى مصطفى يتدبرون الأمر .. وذهبوا الى الاستاذ البرقوقى ، يفاوضونه للاشتراك معه فى تحرير صحيفة « البيان » فلم يتيسر لهم ذلك ، وراوا أن ينشئوا مجلة جديدة يصدرونها ، فظهرت مجلة « السفور » وكانت الى مدة طويلة لسان حال الجماعة ومظهر نشاطهم .. وكان أن تالف الحزب الدبمقراطى واكثر رجاله كانوا من جماعة السفور وشيعتهم(1) .

وقد أضاف محمود عزمى الى الرواية السابقة — فى ذكرياته السياسية — أن اجتماعات تأسيس الحزب الديمقراطى كانت تنعقد فى ادارة مجلة السفور بشارع عبد الدايم ، لوضع مبادىء الحزب وقانونه ، ثم صارت هيئة التأسيس تجتمع بعد ذلك فى البهو الكبير بدار آل عبد الرازق خلف قصر عابدين(٢) .

وذكر فكرى اباظة فى مقالاته التى استقبل بها الحزب ، أن الاهرام نشر فى ١١ سبتمبر ١٩١٩ ، أن جماعة السفور قد تمخضت عن الحزب الديمقراطى .. وهم خلاصة زهرة الشبيبة المصرية المتعلمة ، الذين تلقوا دروسهم العالية فى أوربا ، وعرفوا بعد عودتهم بنشاطهم « الفنى » فأطربونا على صفحات الجرائد بنفثات أقلامهم وأسمعونا من منابر الخطابة درر الفاظهم ، ولكن صحيفة ماضيهم السياسى لم يخط فيها حرف واحد(٣) .

ويؤكد الدكتور هيكل فى مذكراته السياسية صلة رجال الحزب الديمقراطى « بالجريدة » ، ثم بجماعة السفور ، حين يبرر عدم اشتغاله هو وأصدقاؤه بالكتابة فى السياسية ، بسبب الرقابة على الصحف خلال فترة الحرب الاولى . حين عطل الكتاب السياسيون صحفهم . وعطل لطفى السيد « الجريدة » منذ عام ١٩١٥ ، « ولذلك اتفقنا أنا واصدقائى على أن نشترك مع عبد الحميد حمدى فى تحرير « السفور » التى صدرت اسبوعية ادبية اجتماعية ، لا شأن لها بالسياسة ، ولم تلبث بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات .. — وبعد انتهاء الحرب وتدفق الأنباء حول مؤتمر الصلح — شعرت بأن علينا معشر الشباب واجبا يتحتم آداؤه للوطن ، فذهبت الى بيت عبد الرازق بعابدين ، وقابلت مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى وعزيز ميرهم ، وتداولنا فى الرأى ، ثم استقر رأينا على تأليف حزب أسميناه « الحزب الديمقراطى المصرى »(٤) .

وبالرغم من أن الدكتور هيكل نسب بداية التفكير فى تأليف الحزب الى نفسه ، وانه طرح الفكرة على أصدقائه ، كما توحى روايته ، فان رواية محمود عزمى تنسب الفكرة الى الدكتور منصور فهمى ، حين ذكر انه التقى به فى أخريات شتاء عام ١٩١٨ — ١٩١٩ وأن منصور حدثه عن تأسيس حزب سياسى ، كان قد تكلم فيه مع أصدقائه من قبل ، وانه تم التفاهم بينهم على تسميته « الحزب الاشتراكى » وان عزمى اعترض على فكرة الحزب لبعدها عن الصواب « ولأن الوفد قام موحدا الصـــفوف فى سبيل الجهاد الوطنى» ثم لعدم ملاءمة الظروف المصرية، الاجتماعية والاقتصادية ، لتنظيم الجهود فى سبيل المبادىء الاشتراكية » ويبدو أن عزمى قبل فكرة تأليف الحزب ، وان كان قد جادله فى التسمية ، حتى اقتنعه هو وأصدقاؤه بتعديل اسم المولود الجديد الى «الحزب الديمقراطى» وأن تكون المبادىء الديمقراطية هى التى يسعى الحزب الجديد للدفاع عنها والدعوة اليها فى مصر(٥) .

وتفيد الرواية السابقة أن الدكتور منصور فهمى هو صاحب الفكرة ، وانه روج لها بين أصدقائه ، حتى اقنعهم بها ، مع قبوله تغيير الاسم بناء على اقتراح عزمى ، كما يفهم كذلك أن فكرة تأليف الحزب قد طرحت نفسها فى أعقاب تأليف الوفد المصرى ، أى فى نوفمبر عام ١٩١٨ مع علو حركة المد الوطنى والسياسى ، الأمر الذى اوجب عليهم واجبا سياسيا عاما .

وعندما أعلن الحزب الديمقراطى عن وجوده ، بعد ذلك بنحو عام ، أثيرت من جديد قضية علاقته بلطفى السيد ، ثم بجماعة السفور ، عندما كتب أحد الكتاب ، وهو عبد الحميد الكاتب ، فى صحيفة «المحروسة» ينسب جماعة الحزب الجديد الى حزب الأمة وانهم « من قراء صـــحيفة الجريدة المواظبين ، الذين ثبتت فيهم تعاليم الاستاذ لطفى السيد روح الديمقراطية نفسها » ثم أرجع

الكاتب كذلك أصل حركة تأسيس الحزب الديمقراطى الى جماعة السفور ، وأضاف أن الحزب قام على انقاض هذه الجماعة التى اعلن حلها .

هنالك انبرى محمود عزمى للرد عليه مؤكدا اعتراف مؤسسى الحزب بسعة اطلاع لطفى السيد « ولكن هناك فرق بين احترام الشخص والاعتراف له بالتفوق الذهنى والعلمى ، وبين القول بأن تعاليمه هى التى اثرت فى نفوس هؤلاء لدرجة دفعت بهم لتأسيس حزب سياسى » فأنكر عزمى أن يكون الحزب قد تأثر الى هذه الدرجة بفكر لطفى السيد ، بل أكثر من هذا راح عزمى يدلل على أن مؤسسى الحزب نهلوا من نفس المنهل الذى ارتوى منه لطفى « لأن أغلب من يتكون منهم الحزب الديمقراطى كانوا يدرسون فى اوربا بينما الأستاذ لطفى السيد يذيع بمقالاته على صفحات الجريدة مبادىء الديمقراطية بين الجمهور المصرى .. صحيح انه أول من كتب لفظ الديمقراطية فى الصفحات المصرية ، واول من حرص على تعميم استخدامها فى كتاباته العظيمة ، الا أن الذى اثر فى نفوس اعضاء الحزب الديمقراطى ، انما هو الذى أثر فى نفس الاستاذ لطفى السيد : بقاء فى جو أوربا ، واستنشاق كالنسيم حريتها ، ثم اطلاع على ما كتب فى موضوع المساواة والاخاء ونظم الحكم والعمران » ثم أكد عزمى أن تلاميذ لطفى السيد الذين كانوا يتلقون دروسه ، كانوا يلتفون حوله بين عامى ١٩٠٨ ، ١٩١٢ وأن هذه المدة قضاها أغلب المكونين للحزب الديمقراطى المصرى بعيدين عن مصر نفسها(٦) .

وهكذا أنكر مؤسسو الحزب صلتهم بديمقراطية لطفى السيد وبجماعة الشباب المثقفين حول جريدته ، متجاهلين انهم بالفعل قبيل سفرهم كانوا من تلاميذه وكتاب جريدته ، خاصة منذ بداية اصدار الجريدة فى عام ١٩٠٧ ، فاذا كانوا قد رحلوا الى اوربا ،

منذ عام ١٩٠٩(٧) فربما كان ذلك بايحاء الفكر الذى فتحوا عقولهم عليه فى بيئة «الجريدة» ، خلال العامين السابقين على سفرهم .

أما عن صلة مؤسسى الحزب بجماعة السفور فقد راح محمود عزمى ينكرها ايضا ويؤكد انها مجرد جماعة أدبية تتعاون على اصدار « مجلة السفور » وأن لها مبدأ خاصا فى حجاب المرأة المسلمة ، وأن الحزب الديمقراطى لم يؤسس على أنقاض تلك الجماعة التى يقول أصحابها حتى اليوم انها لاتزال قائمة لم تحل بعد .. وأن القليلين من أعضاء الحزب ينتسبون فى آن واحد الى الحزب والى جماعة السفور .. ثم ان مبادىء أعضاء الحزب من الوجهة الاجتماعية بعيدة عن فكرة سفور المرأة المسلمة ، والحزب لا يتعرض فى عمله وبرنامجه الى هذه النقطة الخلافية .. واذا كان الدكتور منصور فهمى قد دعا أصدقاءه الى تكوين حزب سياسى ، واذا كان هؤلاء قد دعوا غيرهم الى الانضمام اليهم فانا لا نشك فى أن الدكتور كان يفعل ذلك بصفته الشخصية ، لا بصفته سفوريا ، رئيسا لجماعة السفور(٨) .

وهكذا رغم انكار عزمى لهذه الصلة ، الا أنه اثبت فى نفس الوقت أن رئيس جماعة السفور — الدكتور منصور فهمى — هو الذى دعا الى اقامة الحزب الديمقراطى ، وأن أصدقاءه الذين استجابوا له ، كانوا من أعضاء الجماعة وكتابها المعروفين . وهذا ما دعا مناظره الى أن يسرد له التاريخ الجماعة وتكوينها ، ثم يذكر أنه « عندما ظهرت فرص الدخول فى المسائل السياسية ، وظهرت فى الجماعة الخلافات السياسية ، كان فريق يناصر الوفد ، وفريق على غير الرأى ، وثالث على الحياد ، وخيف على السفور ألا تصدر فقال الانصار بأنهم وان لم يتركوا العمل فى السفور ، الا انهم يشتغلون فى عمل جديد ، سمعنا بعد ذلك أنه الحزب الديمقراطى الذى كنتم تكونونه أيام صيحات المستر ويلسون .. »(٩) .

وهكذا يمكن القول أن الحزب الديمقراطى المصرى قد تأسس فى أواخر عام ١٩١٨ ، فى أعقاب انتهاء الحرب ، وتوالى أنباء مؤتمر الصلح ، ونداءات الرئيس الامريكى ويلسون بالانتصار للديمقراطية وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وأن نشأته تواكبت ، أو أعقبت مباشرة ، نشأة « تجمع الوفد » المصرى ، سعيا لحل القضية ولكن يلاحظ أن الحزب الديمقراطى ، لم ينشر شيئا عن برنامجه حين نشأ ، لم يحدث ذلك الا بعد مرور نحو عام على نشأته وتكونه؛ أى فى سبتمبر عام ١٩١٩ ، عندما نشر برنامجه للمرة الاولى بصحيفة « النظام » . ولعل لذلك صلة بنشأة الوفد وتصدره الساحة السياسية خلال ذلك العام الخطير من تاريخ مصر والمصريين .

* * *

ويقودنا ذلك الى التساؤل عن علاقة نشأة الحزب الديمقراطى المصرى ، بتأليف الوفد ونشاطه ، وهنا تبرز حقيقة مهمة ، تتمثل فى أن جماعة السفور لم تكون حزبا سياسيا الا لرغبة أعضائها فى الاشتراك فى الوفد ، فهل كانت الرغبة فى عضوية الوفد هى التى جعلتهم يتحولون من مجرد جماعة فكرية اصلاحية الى حزب سياسى ؟ أم أنهم فكروا بالفعل فى تكوين حزبهم فى نفس الوقت الذى كان يتألف فيه الوفد ؟ أو حتى قبله بقليل ؟ .

فى رواية محمود عزمى أن الدكتور منصور فهمى عندما حادثه فى أمر تأليف الحزب ، أن عزمى اعترض ببعد فكرة تأسيس الاحزاب السياسية عن الصواب « لأن الوفد قام موحدا الصفوف فى سبيل الجهاد الوطنى » وأن منصور قد رد على ذلك بقوله : « لا تعارض بين قيام الوفد وقيام أحزاب أخرى الى جانبه ، لانها ستصب فى النهاية فى بحيرة الوفد .. وأن جهود الحزب الديمقراطى فى سبيل القضية المصرية العامة سيتجه بها نحو الوفد يغذيه بنتائجها»(١٠).

ويزيد غزمى الصورة وضوحا عندما يذكر أن الوفد ضم فى بداية تأسيسه سبعة من اعضاء الجمعية التشريعية ، ورأى أن يزيد أعضاء هيئته بممثلين لهيئات سياسية ، لاسيما الحزب الوطنى، فأجتمعت « جماعة السفور » وقررت أن تطلب من سـعد زغلول ضم اثنين من أعضائها الى هيئة الوفد ، يسافران مع أعضائه الى باريس ، ويسيمان معهم فى سبيل الاستقلال ، وان الجماعة أنابت بالفعل منصور فهمى ومصطفى عبد الرازق — وثالث — للقاء سعد زغلول الذى سألهم ، وما جماعة السفور هذه ؟ هل انتم حزب سياسى ، أو أن لكم فى سياسة البلد مكانا ممتازا ؟ وهل وكلكم فريق من الأمة فى النيابة عنها .. ومن تريدون أن تنوب عنها جماعتكم ؟ قالوا : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ، فقال سعد : افهم أن نضم الينا مصطفى لمكانته الشخصية ومكانة أسـرته واتصال جهودها بالحياة السياسية المصرية .. اما جماعة السفور فلا افهم لها اتصالا بهذه الحياة ولا افهم لطلب تمثيلها فى الوفد معنى ، ولو كنتم حزبا سياسيا لكان لكم شأن آخر .. فتباحثت الجماعة وكادت أن تميل الى رأى سعد ، بتمثيل مصطفى ، ولكن منصور فهمى أصر على ضرورة تمثيل الجماعة تمثيلا رسميا ، فلما أشار اخوانه لعدم توافر الصبغة السياسية والحزبية للجماعة ، أجاب منصور : اذن فتؤلف حزبا ..(١١) .

وهكذا يمكن القول بأن الرغبة فى عضوية الوفد المصرى هى التى ولدت فكرة تحويل جماعة السفور الى حزب سياسى ، واجراء الذكتور منصور فهمى مشاوراته مع اخوانه لذلك ، فى جو المد الوطنى الذى اعقب اعلان الهدنة وتواتر انباء الصلح . ويلاحظ بعد ذلك أن أحدا من أعضاء الحزب الديمقراطى ، عندما تكون بالفعل ، لم ينضم الى هيئة الوفد أو يمثل فيها ، باعتبار أن ذلك كان بداية تفكير لتأليف الحزب ، لأن الحزب عندما قام بالفعل ، لم يكترث

لاختيار سعد لمصطفى عبد الرازق للتمثيل فى هيئة الوفد ، بصفته الشخصية او الاسرية ، فضلا عن نيتهم الحقيقية فى التعاون مع الوفد وتغذيته بنشاطهم ، وهو ما حدث بالفعل فيما بعد على ما سوف نرى .

ومن الجدير بالذكر أن الحزب الديمقراطى قد ووجه ، عند قيامه ، باتهام بانه سيكون على حساب الأحزاب الأخرى ، بينما مصر فى حاجة الى توحيد الجهود « ولأن الأمة تطورت تطـــورا محسوسا أصبحت فيه الدعوة الى توحيد الاحـــزاب اقرب الى التحقيق »(١٢) فكان رد الحزب أن الاحزاب المصرية لا تضم جميع المصريين ، وان هناك نفرا يجوز أن يشعر بوجود فوارق منفصلة عنها جميعا وليس هناك ما يمنع ذلك النفر من الانضـــمام لتنظيم مجهوداته وتوجيهها حيث يعتقد بنفع التوجيه ، وان تعدد الآراء أمر طبيعى ، والاحزاب مظاهر الآراء ثم ان الاحزاب لا تعمل على تحقيق أمل سياسى عظيم واحد فحسب ، فهى تعمل فى ميادين الاقتصاد والتربية والتعليم والتشريع وغيرها من نواحى الاجتماع والعمران .. وأن الاحزاب اذا اتفقت فى الأمل العظيم ، فانها قد تختلف فى هذه النواحى ، أو تختلف فى سبل العمل لأجلها(١٣) .

أما الشيخ على عبد الرازق ، وهو يترجم لأخيه مصطفى ، فقد تحدث عن تاليف الجماعات السياسية فى أعقاب الحرب ، واتساع نشاط حزب سعد زغلول ، ومؤازرة وزارة حسين رشدى له ، ويذكر أن الحزب الديمقراطى تألف فى خضم موجة الاشتغال بتأليف الاحزاب ، وأنه لم يشأ أن يندمج بسهولة فى حزب سعد باشا « اذ وجد نفسه من القوة ووفرة النشاط وكثرة الانصار ما يهيئه لأن يبقى قائما بنفسه ، يمضى فى سبيله ويواصـــل العمل لغاياته » ويضيف أنه عندما شرع سعد باشا فى تأليف الوفد الذى سيسافر الى أوربا ، ارسل الحزب الديمقراطى جماعة من أعضـــائه

يطالبونه بأن يختار فى وفده من يكون ممثلا لشباب الحزب الديمقراطى، ثم يروى موقف سعد ، كما سبق فى رواية محمود عزمى ، ويضيف : « ولكن استقر الراى فى عائلتنا الا يدخل مصطفى عضوا فى الوفد ، ولا يسافر .. لعدم الاطمئنان الى صدق هذه الحركة التى استأثر بها سعد زغلول .. »(١٤) .

ويستفاد من رواية على عبد الرازق السابقة أنهم الفوا حزبهم فى خضم موجة تأليف الجماعات السياسية ، وانهم حادثوا سعدا باعتبارهم حزبا سياسيا ، يريد أن يمثل ببعض أعضائه فى الوفد ، وتتفق رواية الدكتور هيكل مع ذلك ، حين ذكر انه ما ان ترامت أنباء انتهاء الحرب ، ومؤتمر الصلح حتى « شعرت بأن علينا معشر الشباب واجبا يتحتم اداؤه للوطن .. فذهبت الى بيت عبد الرازق وقابلت أصدقائى .. وتداولنا فى الراى الذى استقر على تأليف الحزب .. وفكر بعض اخواننا من أعضاء هذا الحزب الناشىء ، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهمى ، أن يكون لنا معشر الشباب ممثل فى الوفد المصرى ، لكنهم لم يوفقوا فيما سعوا اليه ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحدا منهم فى عضويته .. »(١٥) .

وبناء على ما تقدم فانه يمكن القول ان جماعة السفور ، ذات النشاط الفكرى الاصلاحى ، فكرت فى أعقاب الحرب ، شأنها شأن كافة القوى السياسية والاجتماعية ، فى أن تطور نفسها وتشتغل بالسياسة فى ثوب حزبى ، متأثرة فى ذلك بالشكل الذى اختارته الحركة الوطنية لتعبر عن نفسها ، فى شكل تجمعات وأحزاب ، وان هذا الحزب الجديد يمكن اعتباره أول حزب سياسى نشأ فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، ذلك أن الوفد كان لم يزل « تجمعا وطنيا » لم يتخذ شكل التنظيم الحزبى المتكامل ، وان تيار التجمع الوطنى الكبير ، وقد جذب رجال الحزب الجديد ، فأرادوا أن يمثلوا فيه ، شأن كافة القوى ، فلقوا معارضة ، كذلك يمكن

القول بأن الحزب الديمقراطى المصرى لم يخرج من صلب الوفد تجمعا ثم حزبا ، أو انشق عليه ، كما حدث للاحزاب الاخرى التى عرفتها مصر فى أعقاب ثورتها الوطنية عام ١٩١٩ ، والتى عرفت بالتجربة الحزبية الثانية ، وان كان الحزب الناشىء قد تعاون مع الوفد فيما يتعلق بالقضية الوطنية .

ويمكن كذلك اعتبار المدخل الذى قدموا به أنفسهم للناس باعتبارهم « ديمقراطيين » واحدا من أسباب نشأة الحزب كذلك ، ومن هنا ركزت ديباجة اعلان الحزب على الفكر الديمقراطى وضرورة تنمية تياره فى مصر ، ومن هنا أيضا ميزوا أنفسهم بأنهم « الحزب الديمقراطى المصرى » فالديمقراطية يدخل الناس تحت لوائها أفواجا ، لقوة الحق فى مبادئها وسمو العواطف الكامنة فى تعاليمها وبانتصار الديمقراطية يحل فى الارض عصر جديد ، لا نقف أمامه صامتين ، ونحن نرجو خير الديمقراطية ، نحن ندعو الى الحق مع كل الاحزاب التى تنصر الديمقراطية ، ونذعن للواجب وفق تعاليمها .. ولا جرم أن صادف البذر الديمقراطى الجديد منبتا صالحا فى وادى النيل .. ففكرنا فى تنظيم المجهودات الفردية وتوجيهها جميعا نحو الصالح العام .. الخ »(١٦) .

* * *

وقبل أن نتعرض لرد فعل قيام الحزب ينبغى ملاحظة أنه لم يعلن عن نفسه فور تأليفه فى أواخر عام ١٩١٨ . كما أنه كان يفتقر الى صحيفة تنطق باسمه يقدم بها نفسه للجمهور ، وتنشر بياناته وترد عنه ما يتعرض له من تعليقات أو ردود فعل ، خاصة وقد تخلت عنه مجلة السفور أو أن رجاله بتأليفهم الحزب تخلوا عنها ، حيث عادت لصاحبها عبد الحميد حمدى ، الذى لم يشأ أن ينخرط فى حزبهم السياسى .

وكان أول رد فعل لقيام الحزب ، كما رأينا قد أتى من سعد زغلول وهيئة الوفد ، حيث لم يعترف به كحزب سياسى ، ولم يقبل تمثيله فى هيئة الوفد المصرى باعتباره حزبا سياسيا . أما عن نشاط الحزب العلنى فلم يعرف الا منذ سبتمبر عام ١٩١٩ . بالرغم من ان الحزب فى ٩ مارس ١٩١٩ قد أرسل احتجاجا الى السلطان أحمد فؤاد ، يلتمس منه السماح لاعضاء الوفد بالسفر الى باريس لحضور مؤتمر السلام(١٧) . ثم جاءت أول اشارة أو اعلان للحزب فى أول سبتمبر عام ١٩١٩ بجريدة « النظام » عندما وجه نداء الى الأمة بشأن لجنة ملنر ، يقر فيه بأن سعد زغلول هو الوكيل المفوض عن الأمة باعتباره رئيس الوفد المصرى ، الذى لا حق لأحد أن يتحدث باسمها سواه(١٨) .

ونشرت صحيفة النظام بعد ذلك فى ٥ سبتمبر ١٩١٩ أن الحزب الجديد نشأ فجأة وكانت النتيجة أن انكرته الجرائد واغفلت نشر رسائله ، لذلك اصبح من الضرورى أن يظهر للأمة فى وقت قريب، بالمظهر الذى يتفق مع ضخامة اللقب الذى يحمله ، وبالفعل طلبت الصحيفة الى سكرتارية الحزب ان توافيها بمعلومات عنه وأن يبادر الى تقديم نفسه للأمة ، فاستجاب الحزب لذلك وأرسل الى الصحيفة بيانا بمبادئه واعضاء مجلس ادارته ، متضمنا دعوته ومعلنا انه يمد يده معاونا كل من يتوجه باخلاص لخدمة مبادئه(١٩) .

وجاء رد الفعل الرئيسى فى صحيفة الاهرام ، عندما نشر فكرى اباظة سلسلة من المقالات حول الحزب الجديد ، وصف فيه مؤسسيه بأنهم جماعة من أساتذة «جامعة الشعب »(٢٠) ومحاضريها ، وهم خلاصة زهرة الشبيبة المصرية المتعلمة ، الذين تلقوا دروسهم العالية فى أوربا ، وأنهم بدءوا حياتهم السياسية غير مسلحين ، واستعدادهم ، على ما نستنتجه من ماضيهم ، لا يوافقه الجو السياسى المتقلب ، ومزاجهم لا يحتمل اكدار السياسة

ومتاعبها .. واضاف اباظة أن الحزب الجديد سيكون قيامه على حساب الاحزاب الاخرى بينما مصر فى حاجة الى توحيد الجهود .. الخ(٢١) .

فانبرى محمود عزمى للرد عليه موضحا أن تشييد صرح جديد لا يستلزم حتما تهديم صروح قديمة ، واتهمه بانه ممن لا يؤمنون بالتعددية ، بل بفكرة الاستئثار بالاعمال العامة ، وتلك فكرة عتيقة ترى أن قيام كل فكرة غيرها مناهضة لها .. وتحدث عن مجالات عمل الحزب الجديد ، فيما خلا الهدف السياسى العظيم الذى تتفق عليه كل الاحزاب ، ومشروعية وضرورة الاختلاف فى تناول المسائل الاجتماعية واساليب العمل لبلوغ الغايات والاهداف ..(٢٢) .

ولكن فى تقديرنا أن تيار الحركة الوطنية الجارف ، واندلاع الثورة المصرية فى مارس عام ١٩١٩ ، والتى كانت بطبيعتها تعلو على الحزبية والطائفية ، قد دفع بالقضية السياسية الى بؤرة الاهتمام العام بشكل حاسم ، الأمر الذى لم يعد يترك ثمة مجالا للاختلاف حول السبل والاهداف والغايات ، وهو المجال الذى تظهر فيه الاحزاب والتكتلات السياسية ، فضلا عن افتقار الحزب الى صحيفة تكون لسان حاله — كما ذكرنا — الأمر الذى يفسر تأخر اعلان الحزب ، ويفسر بداية اعلانه من نفسه منذ أواخر عام ١٩١٩ ، مع توارد الانباء عن وصول لجنة اللورد ملنر الى مصر .

وهكذا جاء الاعلان عن الحزب فى سبتمبر ١٩١٩ ، فى خضم مد ثورى برزت فيه قيمة القضية السياسية لتتقدم كافة القضايا الوطنية الأخرى ، وجاءت المناسبة عندما دعى رجاله الى تقديم أنفسهم للأمة ، على اثر بيان أصدروه بشأن موقف حزبهم من توكيل الأمة للوفد المصرى ، ومواجهة لجنة ملنر من خلال هذا التفويض وحده .

* * *

هوامش الفصل الاول

(١) على عبد الرازق (جمع ونشر) : من آثار مصطفى عبد الرازق ص ٥٥ — ٥٦ ، ص ٦٢ .

(٢) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٣٧ ، ص ٤١ .

(٣) مكرى اباظة : مجموعة مقالات فكرى اباظة ، المجموعة الاولى ص ١٠ ، ص ١٥ .

(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الاول ، ص ٧٥ ، ص ٨٠ .

(٥) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٣٦ — ٣٧ .

(٦) المحروسة : فى ١١ اكتوبر ١٩١٩ .

(٧) على سبيل المثال هيكل سافر للمرة الاولى الى فرنسا عام ١٩٠٩ ، مصطفى عبد الرازق عام ١٩٠٩ أيضا ، أما منصور فهمى فقد سافر عام ١٩٠٨ .

(٨) المحروسة في ١١ أكتوبر ١٩١٩ (مقالة محمود عزمى) .

(٩) المحروسة فى ٢٦ اكتوبر ١٩١٩ (بدون توقيع) .

(١٠) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٣٦ — ٣٧ .

(١١) يقصد انضمام مصطفى النحاس وحافظ عفيفى للوفد ، ولم تذكر المصادر اسم العضو الثالث فى وفد الحزب الديمقراطى الذى قابل سعد زغلول .

(١٢) الاهرام فى ١٩ سبتمبر ١٩١٩ .

(١٣) الاهرام فى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ (مقالة محمود عزمى) .

(١٤) على عبد الرازق (جمع ونشر) ، المصدر السابق ص ٦٢ .

(١٥) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج (١) ص ٨٠ — ٨١ . هناك رواية لاحمد أمين فى كتابه « حياتى » ص ٢٠٠ يذكر فيها أن جماعة السفور كانت تتحدث فى السياسة فلما بدأ الوفد يتكون قالت هذه الجماعة لم لا يكون لنا ممثل فى الوفد ، ثم انتدبت اثنين كنت أحدهما لمقابلة سعد زغلول ، فأحالنا على لطفى السيد الذى سألنا : باسم من تتكلمون ؟ قلنا باسم جماعة العقليين وناقشنا طويلا ثم عرض الأمر على سعد زغلول بعد أن عرف أسماء الجماعة ، فاختار منا مصطفى عبد الرازق لتمثيلنا فى الوفد ، لكنه اعتذر بعد أن شاور أسرته ، وواضح من الرواية السابقة أنها ليست دقيقة لان أحمد أمين لم يكن ضمن مؤسسى الحزب ، ولانه ليس من المعقول ان يسألهم لطفى السيد عمن يكونون وهم جميعا من أصدقائه وتلاميذه .

(١٦) النظام فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ (ديباجة اعلان الحزب) .

وكذلك وثائق الحزب الديمقراطى ، قانون الحزب ، مقدمته ، صدر من مجلس الادارة في فبراير ١٩٢٠ .

(١٧) دار الوثائق القومية ، محافظ المسألة المصرية ، حوادث الاسكندرية والأزمة الوزارية ، حيث يوجد نص وثيقة الحزب الى السلطان .

(١٨) النظام فى أول سبتمبر ١٩١٩ (رأى الحزب الديمقراطى فى لجنة ملنر) .

(١٩) النظام فى ٥ سبتمبر ١٩١٩ ثم عدد ٨ سبتمبر ١٩١٩ (ديباجة تقديم الحزب واسماء أعضاء مجلس ادارته ومبادئه العشرة) .

(٢٠) تتصل نشأة هذه الجامعة غير النظامية بجهود رجل سويدى يدعى « بروزدر » كان موظفا في هيئة صندوق الدين في مصر ، حيث أنشأ عام ١٩١٧ جمعية من صفوة الشباب المثقف من مصريين وأوربيين وذلك لانشاء ما سمى بجامعة الشعب ، بهدف القاء محاضرات عامة ودراسات ليلية ، بلغات شتى لتثقيف الجمهور ورفع مستواه العلمى ، وقد اشترك فى ادارتها مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى وغيرهم من رجال الحزب .

راجع مقدمة مصطفى عبد الرازق لترجمة كتاب تشارلز آدمس « الاسلام والتجديد فى مصر » ترجمة عباس محمود . القاهرة ١٩٣٥ .

(٢١) فكرى اباظة ، المصدر السابق ص ١٤ — ١٦ (مقالاته بالاهرام فى ١٩ سبتمبر ١٩١٩ وما بعدها) .

(٢٢) المصدر السابق ، ص ١٨ — ٢٠ (ردود محمود عزمى عليه) .

برنـامج الحـزب ونظامـه

لاحظنا فى الفصل السابق أن الحزب الديمقراطى لم يعلن عن وجوده رسميا الا فى سبتمبر ١٩١٩ ، على الرغم من تكونه قبل ذلك بنحو عام . وذلك فى خضم مرحلة جديدة من تاريخ مصر والمصريين ، تبدأ بانتهاء حرب عالمية ومخاض ثورة قومية عظيمة ، وأن مؤسسى الحزب ، وكانوا من الشباب ، الذين يفتقرون الى الدربة السياسية الكافية ، كانت تعوزهم صحيفة تنطق بلسان حزبهم ، خاصة وقد ابتعد عنهم صاحب « السفور » بمجلته(١) .

ويمكن تفسير تأخر الاعلان عن الحزب كذلك « بطغيان » الزعماء السياسيين الكبار وتصدرهم ساحة العمل السياسى ، على اختلاف مشاربهم وبما لهم من خبرة ومكانة ، الأمر الذى لم يوفر مناخا ملائما لأولئك النفر من الشباب الذين ما لبثوا يكونون حزبا جديدا .. يضاف الى ذلك تفجر أحداث الثورة بعد اعتقال رئيس الوفد وزملائه ونفيهم الى مالطة فى مارس ١٩١٩ ، وتمسح الانجليز

لهذه الثورة بالقوة المسلحة وتعيين اللورد اللنبى مندوبا ساميا بريطانيا فى مصر فى أواخر نفس الشهر .. فكان تسارع الأحداث على النحو السابق قد ساهم فى تأخير اعلان الحزب الجديد ، ثم كانت المناسبة ، كما رأينا ، عندما تقرر حضور لجنة ملنر الى مصر ، وعند ذلك أصدر الحزب الديمقراطى بيانه بمقاطعتها ، فتساءل الناس عن ذلك الحزب ، الذى قدم نفسه ببيان شامل أوضح فيه أهدافه وبرنامجه وأعضاء مجلس ادارته(٢) .

صدر البيان فى ٨ سبتمبر عام ١٩١٩ ، متضمنا دعوة الناس للانضمام الى الحزب ، وكانت أول مرة ينشر فيها مبادئه العشرة ، ثم أصدر قانونه كاملا بعد أن صدقت عليه جمعيته العمومية فى جلسة ١٠ يناير عام ١٩١٩ . وقبل أن نعرض لمبادىء الحزب نرى لزاما علينا أن نعرض لروايتين تتعلقان بالمبادىء ، وردتا فى ذكريات اثنين من اقطابه ، لتكتمل صورة موضوعنا .

الرواية الاولى ذكرها محمود عزمى وقد أورد بها أن منصور فهمى عندما أخبره بأمر الحزب وانه قد تم التفاهم على تسميته بالحزب الاشتراكى فاعترض عزمى لعدم ملاءمة الظروف المصرية ، الاقتصادية والاجتماعية ، لتنظيم الجهود فى سبيل المبادىء الاشتراكية « ويضيف عزمى بأنه استطاع اقناع منصور فهمى وأصدقاءه بتعديل اسم المولود الحفيد الى « الحزب الديمقراطى »(٣) .

أما الرواية الثانية فقد ذكرها الدكتور هيكل ، عند حديثه عن وضع المبادىء فذكر أنهم لم يجدوا مشقة ، ذلك أن مبادىء الحرية والحق والعدل ومبدأ تقرير الأمم مصيرها ، كانت محل اتفاقهم جميعا « فكلنا نريد لمصر الاستقلال والسيادة والكرامة ، واذا أصبحت مستقلة ذات سيادة ، فلا ضرر من محالفة أمة قوية منتصرة

فى الحرب كانجلترا » أما الجانب الاقتصادى والاجتماعى من برنامج الحزب ، فقد كان موضع خلاف بين المؤسسين « فقد كان عزيز ميرهم ادنى الى التطرف فى الاشتراكية . وكنت أنا على العكس ، ادنى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية » ثم حدث توفيق بين الفريقين ، فى شكل صيغة تمثل ارضية مشتركة للعمل معا ، وكان الشيخ مصطفى عبد الرازق هو صاحب فكرة التوفيق حين سأل هيكل : أفأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشا انسانيا ؟ فنفى هيكل ، ثم سأل ميرهم : وهل انت تريد الغاء الملكية الخاصة فى مصر حالا ؟ فأجاب بالنفى هو الآخر ، فقال مصطفى : «اذن فميدان العمل المشترك فسيح تستطيعان العمل فيه متفقين .. وعلى هذا وجدنا الصيغة التى تبقى معها الملكية الفردية ويتمتع معها الفرد الانسانى بحقوقه الاقتصادية الاساسية بوصف كونه انسانا .. »(٤) .

ومن الواضح ان طرح فكرة تسمية الحزب الجديد بالحزب الاشتراكى قد جاء نتيجة لما شهدته مصر قبيل الحرب الاولى من مناخ أدى الى نشوء حركة عمالية نشطة على جانب من الوعى ، ساعد على ظهورها الظروف التى كانت تحيط بالطبقة العمالية المصرية ، وكذلك وجود عدد من العمال الاجانب فى مصر ، واثر ذلك فى نقل الافكار ، فضلا عن اتجاه الحزب الوطنى — حزب مصطفى كامل ومحمد فريد — الى تنظيم صفوف العمال فى نقابات للاستفادة بهم فى مناضلة الاحتلال(٥) ، هذا بالاضافة الى ما لقيته الطبقة العمالية من سخرة واستغلال وقهر خلال سنى الحرب . ويمكن كذلك القول بأن الاهتمام بالفكر الاشتراكى فى جانب هذا القطاع من المثقفين المصريين ، الذين الفوا حزبهم فيما بعد ، جاء فى جانب كبير منه ، من زاوية الاعجاب والتبصير بالفكر الاوربى المعاصر ، فى هذا الصدد ، أى من واقع التثقيف والثقافة — وان لا ينطبق هذا

القول على عزيز ميرهم — فقد كان الاهتمام بالاشتراكية هنا يتعلق باعتبارها مذهبا اقتصاديا فحسب ، أو باعتبارها جزءا من ثقافة « المبادىء العصرية »(٦) . والاشادة بانتصارها فى فرنسا ، مركز ثقافتهم ومحط اعجابهم .

وينبغى ملاحظة ان مؤسسى الحزب الديمقراطى لم يشهد ماضيهم الكتابة عن الاشتراكية أو الاتصال بالطبقات العمالية ، خاصة الدكتور منصور مهمى ، الذى كان الداعية الاول ، ففضلا عن أن موقعه الاجتماعى ، باعتباره ابنا لطبقة الاعيان المصرية ، فان مواقفه وكتاباته لا تضعه فى صفوف الاشتراكيين أو دعاة الفكر الاشتراكى ، لذلك لم يلبث أن تراجع عن تسمية الحزب ، كما رأينا ، عندما اقنعه محمود عزمى بعدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل المبادىء الاشتراكية ، ولو أن هذه المبادىء بمعناها العلمى الخاص ، كانت هدفهم الاساسى ، لما تخلوا عن التسمية بهذه السهولة ، خاصة وأن الحركة العمالية المصرية فى نهاية الحرب كانت مهيأة لاستقبال وتأييد هذا الاتجاه ، الذى زكاه قيام الثورة الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧(٧) .

لذلك يمكن القول ان مؤسسى الحزب الديمقراطى ، باستثناء عزيز ميرهم الذى كان أدنى الى الايمان بالاشتراكية ، لم يكونوا من ذوى الاتجاهات الاشتراكية وانما يمكن اعتبارهم من المثقفين ، الذين أعجب فريق منهم بتلك الاتجاهات ، ورأوها مكملة لثقافتهم العصرية ، فلم يروا بأسا من أن يتضمن برنامجهم شيئا من مبادئها ، قد يجذب اليهم قطاعات من الشباب ، ومن هنا اقاموا جسورا بين تلك المبادىء وبين افكارهم التحررية (الليبرالية) بتلك الصيغة التوفيقية ، التى توفر لهم جميعا مجالا للعمل المشترك .

أما مبادىء الحزب ، كما وردت فى المادة الثالثة من قانونه ،

الذى صادقت عليه جمعيته العمومية فى ١٠ يناير ١٩١٩ فهى كما يلى :

اولا : استقلال مصر استقلالا داخليا وخارجيا .

ثانيا : تفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على اكمل طريقة ، تمثله تمثيلا صحيحا ، ويكون من اختصاصها التشريع وفرض الضرائب ومحاسبة الحكومة المسئولة امامها على أعمالها .

ثالثا : توحيد التشريع فى حدود مصر وتعميم تطبيقه على من يسكن البلاد .

رابعا : المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات العامة .

خامسا : حرية القول والكتابة والاجتماع .

سادسا : جعل التعليم الابتدائى عاما واجباريا ومجانيا للبنين والبنات .

سابعا : ترقية الطبقات العاملة ادبيا وماديا واعانة من لا يستطيع العمل .

ثامنا : انماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان .

تاسعا : الاعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه .

عاشرا : السعى لايجاد هيئة دولية عليا للفصل فيما يقع بين الشعوب من النزاع واعطاء هذه الهيئة السلطة اللازمة لتنفيذ احكامها(٨) .

ويلاحظ ان ديباجة القانون الاساسى للحزب قد نصت على أن مبادئه « تقوم على أساس المساواة بين الأمم والاخاء بين الافراد ، والنهوض الى اسمى ما يتصور من الرقى وتأييد سيادة الشعب ،

وإقامة العدل مقام القوة » فهذه في رأى مؤسسى الحزب هى أصول الديمقراطية التى أخذت تعم العالم أجمع ، بما نصرته الحرب الحاضرة من مبادىء الحرية والعدالة(٩) . ونفهم من ذلك أن الحزب قام لنصرة المبادىء الديمقراطية فى مصر ، وأن هذه المبادىء تقوم على أساس تحقيق الحرية والعدالة بين الأمم . الأمر الذى يعنى اسـتقلالها ونهوضها ، ثم تحقيق المساواة والاخاء بين الافراد داخل المجتمع الواحد .. ويبدو أن أصـحاب الحزب قد تأثروا فى هذه الافكار بشعارات الثورة الفرنسية التحررية عن الحرية والاخاء والمساواة . فترددت على ألسنتهم ، ولا يبدو هذا الأمر غريبا على جماعة من المثقفين درسوا فى فرنسا وتشربوا تراث ثورتها الكبرى .

كما يلاحظ كذلك أن رجال الحزب قرنوا بين الاستقلال الوطنى والنهوض الاجتماعى والسياسى بالاضافة الى اسـتخدام تعبير « سيادة الشعب » ولم يكن هذا التعبير مألوفا من أمثالهم ، ويبدو أنهم تجاوزوا به تعبير « سيادة الأمة » الذى تبناه حزب الأمة فى مواجهة سلطتى الاحتلال والخديو ، والذى كان يقصـد به آنئذ حصولهم على حقهم فى السلطة ، باعتبارهم رؤسـاء الأمة وكبار عائلاتها .

وفيما يتعلق بالقضية السياسية فقد كان مطلب الحزب حاسما وواضحا ، وهو تحقيق استقلال مصر استقلالا تاما خارجيا وداخليا ، ويرى أن المفاوضة بين مصر وانجلترا لحل المسائل المعلقة هى سبيل تحقيق ذلك الهدف ، ولا يختلف الحزب فى ذلك عن الهدف الرئيسى التى تبناه تجمع الوفد وقام من أجله وأيدته الأمة فى سبيل تحقيقه . كما رأى برنامج الحزب أن ذلك المطلب لا يتحقق كذلك الا بتوحيد التشريع وتعميم تطبيقه فى أنحاء البلاد من خلال التفاهم وتبادل الثقة مع الاجانب المقيمين بمصر ، فبتوحيد التشريع ، تتحقق سيادة البلاد

واستقلالها الداخلى ، ويعم تطبيق قوانينها على كل ساكنيها ، ويتم ذلك بالمفاوضة ، وعلى قاعدة الا يمس اى اتفاق استقلال مصر(١٠) .

ويلاحظ أن قضية توحيد التشريع وتعميم تطبيقه ، يقصد به زوال الامتيازات القضائية والتشريعية التى كان يتمتع بها الاجانب فى مصر ، وقد رأى الحزب الديمقراطى أن هذه الأمنية قد يصعب تحقيقها الآن « الا أننا نرجو أن نوفق لادراكها مع الزمن ، بحسن التفاهم وتبادل الثقة بيننا وبين اخواننا الاجانب المقيمين بمصر »(١١) .

أما بالنسبة للهدف الذى تألف من أجله الحزب ، واستمد اسمه منه ، وهو الانتصار للديمقراطية وتطبيق مبادئها فى مصر ، فقد تقرر أن يسعى الحزب لتحقيق المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات والدفاع عن الحريات العامة ، كحرية الكتابة والخطابة والاجتماع ، وفوق ذلك كله تفويض الشعب سلطته لبرلمان منتخب على أكمل طريقة ، يمثله أصدق تمثيل ، يأتى على رأس اختصاصاته التشريع وفرض الضرائب ، ومحاسبة الحكومة ، التى تكون مسئولة أمامه .. الخ ..

ولا نحسب أن حزبا مصريا قبل الحزب الديمقراطى قد بلور مطالبه من تحقيق الديمقراطية السياسية على النحو السابق وبتلك الدقة ، فضلا عن اقتران ذلك بالجانب الاجتماعى من الديمقراطية ، او ما أسماه رجال الحزب فيما بعد « بالديمقراطية الاقتصادية » التى تتحقق من خلال سعى الحزب لجعل التعليم عاما واجباريا ومجانيا للشعب ، وانماء ثروة البلاد وترقية طبقاتها العاملة واعانة من لا يستطيع العمل ، فيستفيد الجميع من هذه الثروة . ورغم التحفظ الوارد فى جملة « بقدر الامكان » الا أن المطلب الاجتماعى أتى بهذا الشكل وذلك التحديد ليبلور البعد الاجتماعى والاقتصادى للديمقراطية ، دون استخدام لفظ « الاشتراكية » .

وهناك من يرى من الباحثين أن برنامج الحزب الديمقراطى جاء خلوا من الاشارة الى الاشتراكية ، ورغم نصه على المساواة بين الأمم والاخاء بين الافراد وتأييد سيادة الشعب .. الخ .. وأن ما يمكن تسميته بالافكار الاشتراكية قد ترددت على استحياء فى عبارات مطاطة — فى المادتين ٧ ، ٨ — الا أن الاهداف العشرة جاءت معبرة عن سيطرة الفكر الليبرالى(١٢) ولكننا نرى أن مبادىء الحزب صيغت بشكل يبلور الديمقراطية فى صورتها السياسية الليبرالية ، وبعدها الاجتماعى الاشتراكى ، فجاءت تعبيرا عن الديمقراطية الاشتراكية ، أو الاشتراكية الديمقراطية ، وان انطوت بالنسبة لاتجاهات مؤسسى الحزب على صيغة توفيقية أكثر منها ايديولوجية متكاملة بالنسبة للمعنى المألوف الآن فى الفكر السياسى والاجتماعى .

يتبقى فى النهاية أن نشير الى أن مبادىء الحزب فى مادتيها الاخيرتين قد وضعت للمرة الاولى ، فى برنامج الاحزاب المصرية صيغة تتعلق بالسياسة الخارجية تتمثل فى الدعوة لارساء مبدأ تقرير المصير وذلك بالاعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه ، وايجاد هيئة دولية للأمم تسعى للفصل فيما يقع بين الشعوب من النزاعات مع منحها السلطة اللازمة لتنفيذ أحكامها . ومن الواضح هنا أن الحزب فى وضعه لتلك المبادىء فى برنامجه ، قد تأثر بالشعارات التى طرحتها الدول الديمقراطية وبمبادىء الرئيس ويلسون وفكرة انشاء عصبة للأمم ، ورغم طرافة وجدة هذا التوجه الخارجى للحزب ، الا أنه ووجه بنقد مؤداه أن الحزب يريد أن يفاجىء الناس « بعصبة امم جديدة تكون أمتن من تلك التى يتم صنعها فى باريس . فهل يريد مؤسسو الحزب أن ننظر اليهم كما ينظر العالم الى الدكتور ويلسون ؟»(١٣) .

وقد رد محمود عزمى على ذلك النقد بقوله أن مبـــادئ الديمقراطية موجودة فى العالم قبل أن يولد الدكتور ويلسون ، فمبدأ تقرير الشعوب لمصيرها ازلى ، ومبدأ الهيئة الدولية التى تفصل فيما يقع بين الشعوب من النزاعات معمول به ، وقد درسه الاستاذ — يقصد فكرى اباظة كاتب النقد — فى مدرسة الحقوق .. على أن الحزب الديمقراطى لا يدعى انشاء عصبة أمم ، انما يأمل ان يوفق « للسعى فى اذاعة مبادئه وغرسها فى نفوس الناس ليطالبوا بتحقيقها عن اعتقاد راسخ .. »(١٤) .

***

وفيما يتعلق بالنباء التنظيمي للحزب ، ثمة ملاحظة مهمة جديرة بالتنويه فى البداية ، تتمثل فى كون الحزب لم تكن له شخصية قيادية واحدة أو زعامة تتمثل فى شـــخص رئيس ، كما الشأن فى تأليف الاحزاب المصرية ، على الأقل خلال هذه الفترة من تاريخ الحركة الحزبية فى مصر . واذا كانت شخصية الدكتور منصور فهمى قد لعبت دورا رئيسيا فى الدعوة للحزب ، فقد برزت الى جـــواره شخصيات أخرى على نفس القدر من الاهمية والاهتمام بأمر الحزب ودوره ، وهذه الشخصيات جميعا ، وكانت خمس شخصيات ، تشكل « قيادة جماعية للحزب » — ان جاز القول — وهم :

— الدكتور منصور فهمى .

— الشيخ مصطفى عبد الرازق

— الدكتور محمد حسين هيكل .

— محمود عزمى .

— عزيز ميرهم .

ولعل هذا يفسر كيف أن المؤسسين ، نظرا لتكافؤهم ، أو حتى تقاربهم من حيث الانتماءات الاجتماعية والثقافية ، بل والناحية

المصرية ، قد تصببوا منذ البداية لمشكلة القيادة والرئاسة ، فاتفقوا على صيغة توفيقية بشأنها ، كما سبق أن تعاهدوا على التوفيق بين اتجاهاتهم الفكرية ، فقر قرارهم على أن تكون رئاسة الحزب دورية بين قياداته المشار اليها ، أو بين اعضـــــاء مجلس ادارته « حتى لا تكون الرئاسة سببا للخلاف »(١٥) .

وقد فسر محمود عزمى كيف نشأت هذه المشــــكلة وكيف حسمت ، عندما ذكر أنهم خلال اجتماعات الطلبة المصريين فى باريس وليون عام ١٩٠٩ ، الذين كانوا يؤلفون جمعياتهم ويجعلون رئاستها بالتناوب فيما بينهم ، بترتيب الحروف الاولى من اسمائهم ، وكان الشيخ مصطفى عبد الرازق هو صاحب هذا الاقتراح ، وقد اشار عزمى الى أن الاعضاء كانوا يتناوبون رئاسة الجلسات ، لذلك فمن المرجح أن الرئاسة هنا تتعلق بالجلسات وحدها(١٦) . وليســـت رئاسة سنوية ، لذلك سنصبح أمام حزب يتولى رئاسة كل اجتماع من اجتماعاته عضو من اعضاء مجلس ادارته ، وان لم ينص فى قانونه الاساسى على مهام الرئاسة وصلاحياتها ، كما هو الشأن عندما نص على صلاحيات أمين الصندوق والسكرتير .

أما عضوية الحزب فتضم كل الموقعين على قانونه ، المؤمنين بمبادئه ، هم ومن ينضم اليهم مستقبلا ، ليكونوا بذلك « الحزب الديمقراطى المصرى » الذى تقرر أن يكون مقره العام مدينة القاهرة (المادتان الاولى والثانية) وقد قسم قانون الحزب العضوية الى مرتبتين : أعضاء عاملون .. وأنصار ، أما العضوية العاملة فتضم كل مصرى يؤمن بمبادىء الحزب ويسعى فى تحقيقها ، ويتعهد بدفع اشتراكه السنوى ، بعد أن يقرر مجلس الادارة قبوله نتيجة تزكية سابقة من اثنين من الاعضاء العاملين ، بشرط الا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة، وأن لا يكون قد صدرت فى حقه أحكام يعتبرها

مجلس الادارة مخلة بالشرف . أما عضوية الانصار فتضم كل من يرضى بمبادىء الحزب ويساعده ماديا وأدبيا(١٧) .

ومن الملاحظ أن هذه المرتبة الاخيرة من العضوية كان يقصد بها فتح الباب للانتساب للحزب من أصحاب المناصب والسياسيين ، ممن لا يريدون ان يقيدوا حركتهم السياسية بالانخراط رسميا فى صفوف الحزب ، الذى ارتضى ان يستفيد من جهودهم أو تأييدهم بهذا القدر .. وهذه على كل حال أول مرة ينص فيها فى قانون حزب مصرى على هذا المستوى من العضوية . وربما يكون رجال الحزب قد استفادوا فى ذلك بتجربة حزب الأمة (١٩٠٧ — ١٩١٤) الذى آمن الكثير من السياسيين وأصحاب المناصب بمبادئه وعاونوه دون أن ينخرطوا رسميا فى عضويته(١٨) .

ويتصل بموضوع العضـــــوية كذلك حجمها ، وهنا ينبغى الاشارة الى أننا لسنا أمام حزب جماهيرى ، وانما حزب صفوة من المثقفين ، فرغم عدم تقييد الحزب لعضويته بقيود سن معينة ، فقد كان ذلك رغبة فى اتاحة فرصة واسعة لاعداد الشباب للانضمام للحزب . وان كنا لا نعلم مقدار النصاب المالى المشترط للعضو تأديته .. لكن من الملاحظ أن عدد أعضاء الحزب كان ضئيلا ، باعتباره حزبا سياسيا ، حيث بدأ نشاطه ولم تكن جمعيته العمومية قد زادت عن الخمسين أو الستين ، كما ذكر محمود عزمى ، الذى أضاف : «لكن أعضاءها كانوا جميعا من الشبان المثقفين ، القادرين لرياسة المثقفين فى البلاد الناهضة »(١٩) ، وفى ذلك اشارة الى « نوعية » الاعضاء ، والى اعتبار « الثقافة » معيارا اســـــاسيا للانضمام للحزب ، فضلا عن منطق « الصفوة » التى يراها الحزب هى المؤهلة لقيادة نهضة مصر .

ورغم افتقارنا إلى احصائيات حول الاعداد التقريبية للحزب،

الا اننا نستطيع أن نستنتج بسهولة أن الحزب كان صغيرا فى حجمه صغرا يتفق وحجم القائمين عليه وتاريخهم وحداثة عهدهم بالعمل السياسى ، فهم كانوا ، فى مجملهم ، من شباب المثقفين والكتاب الذين تدور أعمارهم حوالى الثلاثين والذين لم يشهد ماضيهم اتصالا واسعا بالجماهير وقواعدها ، بل ان اتصالهم بها لم يتم الا من خلال الصحافة ، التى هى قاهرية على وجه العموم ، ورغم اهمية هذا المجال للتأثير ، الا أن طغيان ومكانة الزعامة الوفدية ، ومعهـــا قيادات الحركة الوطنية ، وتاريخها وخبرتها السياسية ، وســط شعب أمى فى أغلبيته الساحقة ، لابد وأن يحدد فئات المنضمين الى الحزب الوليد ، الذى يشكله شباب من المثقفين ، ناهيك عن ظروف المد الوطنى ، الذى عاشته مصر خلال سنوات تكون الحزب وبدء نشاطه ، فكان توقيت ظهور الحزب الذى جاء وسط هول احتدام الحركة الوطنية وفورانها ، والتفاف الأمة حول « كبـــارها » قد انعكس بدوره على حزب الشباب ، الذى جاء صغيرا ضئيلا فى جسده ، بسيطا فى بنائه ، والذى خلا من أية لجان فرعية أو كوادر فى الاقاليم ، التى ربما لم تكن قد أحست بقيام الحزب .

وبالرغم من ذلك فان ثمة رواية لمحمود عزمى يتحدث فيها عن سقوطه فى أحد انتخابات الحزب الدورية ، التى كان يجريها لتجديد مجلس ادارته ، ذكر فيها أنه قد « تدفق الى الحزب مئات ومئات ، لا أدرى من زكاهم ، ومن دفع لهم رسوم الدخول والاشتراك ، لكننى أدرى بكل أسف أن كان بينهم كثيرون ممن يتبوأون الآن من المناصـــب أعلاها ، ومن يشـــرفون على تصـــريف غير اليهن من الأمور »(٢٠) .

كذلك أوردت صحيفة « الثبات » فى مايو عام ١٩٢٣ أن الحزب الديمقراطى اعلن انه بدأ يجدد تنظيمه ، وأنه افتتح ذلك بتقرير فصل مائتين وخمسة وخمسين عضوا من أعضائه لانضمام بعضهم لاحزاب

أخرى، ولاستقالة البعض الآخر(٢١) . وكان ذلك بطبيعة الحال فى المرحلة الاخيرة من حياة الحزب وربما كان ذلك محاولة يائسة منه لاعادة الحياة فى جسده الصغير ، بعد أن انفصلت عنه « رؤوسه » الى شتى الاحزاب الاخرى التى تشكلت فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، خاصة حزب الاحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ ، ثم تحول الوفد الى حزب سياسى منذ أواخر عام ١٩٢٣ ، حين سحب هذان الحزبان الكثير من عناصر الحزب الديمقراطى المؤثرة ، فضـــــلا عن تأييد قطاعات كبيرة من المصريين للوفد .

وبشكل عام يمكننا أن نقرر باطمئنان ان الحزب الديمقراطى كان ضئيلا فى حجمه ، ربما لم يتعد بضع مئات ، لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة ، بسبب ان صفوة من الشباب المثقف كونته وقادته ، فى بحر متلاطم من حماسة الجماهير ووسط زعامات وقـــيادات مخضرمة الفتها الجماهير وعرفتها والتفت حولها .

* * *

أما عن تنظيمات الحزب وجهازه الادارى فهى تضم مجلسا للادارة ، يتألف بالانتخاب من تسعة أعضاء ، منهم السكرتير وأمين الصندوق ، ويكون انتخاب الأعضاء من بين أعضاء الجمعيـــــة العمومية للحزب ، ولمدة عام ، ويجوز اعادة انتخابهم ، ولا يصح انعقاد مجلس الادارة الا بحضور خمسة من أعضائه وتؤخذ قراراته بالأغلبية المطلقة ، أما مزمته فيباشـــــرها باعتباره ممثلا للحزب ، فيناط به اتخاذ الاجراءات والقرارات التى تحقق أغراضه ومبادئه ، فضلا عن أنه يسن اللوائح الداخلية المتعلقة بالحزب ، وله حق دعوة جمعيته العمومية ليعرض عليها أمر من يخالف مبادىء الحزب أو مصلحته ، وأن يوقفه مؤقتا اذا كان من أعضائه .

أما مهمة أمين الصندوق فتتمثل فى العمل على تحصيل اشتراكات العضوية — وان لم ينص على مقدارها — وادارة أموال الحزب وفقا لما يصدر اليه من قرارات مجلس الادارة . بينما يتولى سكرتير الحزب الدعوة الى انعقاد الجلسات ، ومراقبة مراسلات الحزب ومتابعتها ، والقيام بأعمال الادارة الداخلية ، وفقا لقرارات مجلس الادارة(٢٢) . ولم نعرف للحزب سكرتيرا طوال فترة وجوده سوى عزيز ميرهم . الذى كانت تصدر بيانات الحزب موقعة باسمه باعتباره سكرتيرا للحزب .

وكان أول مجلس ادارة منتخب للحزب قد ورد اسمه فى التماس قدم للسلطان فى ٩ مارس ١٩١٩ تحت اسم اللجنة الادارية للحزب الديمقراطى وضم الاسماء التالية(٢٣) :

١ — ابراهيم الشواربى — المحامى

٢ — أحمد أبو النصر — المحامى

٣ — أمين عامر — المحامى

٤ — حسين يوسف عامر — المحامى

٥ — الدكتور محمد سامى كمال — الطبيب (أمين الصندوق) .

٦ — محمود عزمى — المحامى

٧ — الشيخ مصطفى عبد الرازق — سكرتير المعاهد الدينية.

٨ — الدكتور منصور فهمى

٩ — عزيز ميرهم — المحامى (سكرتير الحزب) .

ويلاحظ ان اسم الدكتور محمد حسين هيكل لم يكن بينهم ، بالرغم من كونه من مؤسسى الحزب(٢٤) . فربما يكون قد عزف

مؤقتا عن الترشيح لمجلس الادارة . ويبدو ان التشكيل تغير فيما بعد ، نتيجة حركة تجديده السنوى ، حسب نص القانون ، فظهرت اسماء جديدة فى مجلس الادارة مثل :

- طراف على

- عبد الحميد العبادى .

- محمد احمد عابدين

بالاضافة الى اسماء ميرهم وعزمى ومنصور فهمى ومصطفى عبد الرازق)(٢٥) .

وقد أوردت لنا احدى المؤلفات الحديثة عن الدكتور هيكل ، تشكيلا آخر لمجلس الادارة ضم الى جانب الاعضاء السابقين ، اسماء :

- د . محمد حسين هيكل

- راغب اسكندر

- حسن نافع

- دسوقى اباظة

(وقد ظهر اسم الاخير فى لجنة الحـزب الديمقراطى التى شكلها لاستقبال سـعد زغلول عند عودته الى مصر فى ابريل ١٩٢١)(٢٦) .

أما جمعية الحزب العمومية فتضم الاعضاء العاملين فقط ، ومهمتها تتمثل فى التصديق على الحسابات واجراء انتخابات مجلس الادارة ، والنظر فى تقاريره واقتراحات الاعضاء ، أما انعقادها فيتم مرة على الاقل كل عام فى أوائل يناير ، وان كان لمجلس الادارة حق

جمعها فى غير موعدها ، سواء من تلقاء نفسها ، أو بطلب من عشر الاعضاء العاملين ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور نصف أعضائها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة(٢٧) .

* * *

وأساليب الحزب لبلوغ غاياته وتنفيذ مبادئه قد نص عليها القانون على أنها « كل الوسائل المشروعة لاذاعة المبادىء بين الجمهور المصرى وغرسها للمطالبة بها عن اعتقاد » بمعنى نشر فكر الحزب بين الجماهير ليكسبها فى صفه ويحركها ، لتطالب هى بها من اقتناع .. كما يسعى الحزب الى ايجاد روابط بينه وبين الاحزاب الديمقراطية فى العالم للتعاون معها أملا فى التناصر والتساعد(٢٨) . وبذلك لا يقتصر عمله داخل مصر ، بل سيمتد خارجها للاتصال بالاحزاب الديمقراطية فى العالم ، وان كان هذا الاتجاه من النشاط ليس جديدا على الحركة الوطنية المصرية ، التى استعانت بأحرار فرنسا وصحف أوربا وبرلماناتها خلال السنوات الاولى من القرن العشرين ، أيام مصطفى كامل ومحمد فريد ، لكن الجديد هنا أن نص على مثل هذا النشاط فى قانون الحزب الديمقراطى .

ويمكننا كذلك أن نحدد أسلوب عمل الحزب استنباطا من حركته السياسة ذاتها وليس من قانونه الاساسى وحده . وقد تمثل ذلك فى الكتابة فى الصحف ، كالنظام والمحروسة والثبات والسفور والسياسة والاهرام وغيرها ، حيث كانت تنشر بيانات الحزب وقراراته وخطاباته ، ونداءاته الى الأمة . ومن أساليب الحزب كذلك كتابة الالتماسات الى السلطان . والبيانات الى الحكومة ، وكذا نشر تقارير مطبوعة تمثل رأى الحزب فى بعض الموضوعات السياسية المطروحة(٢٩) . وأيضا ارسال برقيات ونداءات الى

رؤساء الوزارات الاوربية ، والكتابة الى مديرى الكليات التى درسوا بها فى فرنسا والى صحف مدنها(٣٠) .

وقد دأب الحزب كذلك على تشكيل بعض اللجان الخاصة لدراسة موضوعات بعينها وكتابة تقارير عنها ، يعاون بها هيئة المفاوضات ، وخير مثال على ذلك تقارير الحزب المطبوعة التى قدمها الى رئيس الوفد المصرى ، بشأن قواعد الاتفاق بين مصر وانجلترا ، (مقترحات ملنر) وكذلك مشروع الحزب فى شأن تكوين « جمعية وطنية مصرية » تعرض عليها نتائج الاتفاق وتعد دستورا للبلاد(٣١) . كذلك قام الحزب (على سبيل المثال) بتشكيل لجنة فنية من اعضائه لتقديم دراسة حول موضوع مشروعات الرى الكبرى ، حيث قدم الحزب نتائج دراسته الى لجنة المشروعات المختلطة بوزارة الحربية ، وذلك بمناسبة نشأة مشكلة اعمال الرى فى السودان ، فكانت مباحث الحزب وآراؤه على درجة كبيرة من الاهمية حين قدمت الى الخبراء العاملين والمحققين الفنيين والذين جاءوا للفصل فى الخلاف(٣٢) .

وعلى الرغم من نية الحزب الحديث الى « الشعب » و « الجماهير » والتواصل معها لغرس مبادىء الحزب وكسبها الى صفه ، ورغم أن قادة الحزب يعدون خطباء مفوهين ، الا انهم لم يتوجهوا للجماهير بخطابات سياسية ، وكانت الخطابة السياسية واحدة من أمضى أسلحة الحركة الوطنية فلم يعرف عن قيادة الحزب أنها اتصلت بتلك الجماهير من خلال الخطابات العامة ، أو الاتصال بها مباشرة ، فى وقت كانت مصر تمور فيه بحركة وطنية تشعلها الخطب السياسية فى تلك الفترة من حياة الحزب . وربما كانت الاتصالات الوحيدة المباشرة التى حدثت بين الحزب والجماهير ، قد تمت بشكل فردى من خلال نشاط عزيز ميرهم فى صفوف العمال ، وان كان ميرهم فى نشاطه هذا كان يعمل باسمه الخاص ،

لا باسم الحزب الديمقراطى »(٣٣) الأمر الذى يعطى انطباعا عاما بأن مثقفى الحزب كانوا من ذلك النوع الذى يؤثر الابتعاد عن اللقاء المباشر بالجماهير ، والاكتفاء بمخاطبتها من خلال الصحافة وحدها . وذلك بحكم موقعهم الإجتماعى وتكوينهم الثقافى .

ويتصل بالمسألة السابقة ايضا قضية دخول الحزب الانتخابات والترشيح لها من بين اعضائه ، فالأحزاب تتكون لتحقيق برامجها من خلال السلطة أو مقاعد النيابة ، ولم تشهد مصر خلال فترة حياة الحزب الديمقراطى ، سوى جولة الانتخابات الاولى والمهمة ، التى جرت فى أعقاب اعلان دستور ١٩٢٣ ، والتى على أساس نتائجها شكلت أول وزارة شعبية فى تاريخ مصر — وزارة سعد زغلول — والملاحظ فيما يتعلق بالحزب الديمقراطى أنه خلال الفترة التى جرت فيها الترشيحات منذ أواسط عام ١٩٢٣ ، كان الحزب يمر بدور الاحتضار الاخير ، لانصراف معظم قادته الى حزب الاحرار الدستوريين ، ثم حزب الوفد ، والانخراط فى حركتهما السياسية وبالتالى معركتهما الانتخابية . لذلك لم يكن للحزب الديمقراطى أى مرشحين ، واكتفى بأن أصدر نداء الى الأمة فى ١٦ مايو ١٩٢٣ يدعوها فيه « لاختيار الاكفاء من اى حزب كان ومن اى طبقة يكونون، فما كان للحزب أن يفرق بين أفراد الهيئات المختلفة فى شعورهم بالواجب الوطنى ، أو بين فرد وفرد عند حق مصر فى جهود أبنائها ، فهو اذن يدعو لاختيار الاكفاء من أى حزب كانوا ، ومن أى طبقة يكونون .. »(٣٤) .

أما صحافة الحزب الديمقراطى ، فيلاحظ أن الحزب ، وقادته من كبار الكتاب ، لم يكن له صحيفة خاصة محددة تنطق باسمه ، كما هو الشأن فى الاحزاب المصرية ، وعندما تكون الحزب ، على ما ذكرنا ، لم يكن بوسعه اتخاذ اى صحيفة قائمة منبرا له ، خلال العام الاول من تاريخه ، لذلك لم تسمع به جماهير الناس ، وعندما نشرت صحيفة النظام بياناته منذ سبتمبر ١٩١٩ ، لم تكن سوى

صحيفة محايدة وعامة وليست حزبية . وكذلك نشرت الاهرام والسفور والثبات(٣٥) ، بيانات للحزب وبعضا من منشوراته وقرارته ، لكنها كانت تفعل ذلك باعتبارها تغطية اعلامية ، وليست توجها سياسيا معينا ، بل كان ذلك يتم من خلال متابعتها جميعا للنشاط الوطنى على وجه الاجمال .

وكان الدكتور هيكل يكتب فى صحيفة الاهرام مؤيدا سياسة الحزب بشأن وزارة عدلى يكن — وزارة الثقة — ومفاوضاتها ، عندما انقسمت الأمة الى سعديين وعدليين ، كذلك كان محمود عزمى يراسل الأهرام من لندن أثناء سير مفاوضات عدلى — كيرزن(٣٦) ، الأمر الذى يتضح معه أن الاهرام كانت تفسح صدرها للحزب الديمقراطى ، لكن ذلك لم يكن يتم الا من خلال تأييد الصحيفة للوزارة ومفاوضاتها وكان الحزب الديمقراطى محسوبا ضمن معسكر هذه الوزارة ومؤيديها .

كذلك كان شأن صحيفة السياسة ، لسان حال الاحرار الدستوريين ، التى جعلت تنشر اخبار وبيانات الحزب الديمقراطى منذ صدورها عام ١٩٢٢ ، فضلا عن متابعتها لنشر دراسات كتابه وتعليقاتهم على سياسة الحكومة ، فكانت تحتضن الحزب ، فيما تبقى من حياته عام ١٩٢٣ ، وكان ذلك يتم أيضا من خلال تواجد الحزبين — الاحرار والديمقراطى — فى معسكر سياسى واحد مناهض للوفد وسياسته(٣٧) .

لكن الصحيفة التى يمكن اعتبارها — وعلى سبيل المجاز — صحيفة الحزب الديمقراطى فقد كانت صحيفة « المحروسة » التى كان يشرف على تحريرها أحد أقطاب الحزب وهو محمود عزمى ، وقد تولت الصحيفة خلال عامى ١٩١٩ ، ١٩٢٠ نشر كتابات مثقفى الحزب عن الديمقراطية ، وتابعت بيانات الحزب المتعلقة بمقاطعة لجنة ملنر ، ونشرت بلاغات الحزب الى الشعب ، ودافعت عن آراء الحزب وتوجهاته السياسية ، وغطت مواقفه من

الحكومات(٣٨) ، وقد كتب فيها معظم قادة الحزب ونشروا مقالاتهم، الأمر الذى يجعلنا نعتبرها صحيفة للحزب الديمقراطى وان لفترة محدودة من تاريخه .

لقد كان الحزب الديمقراطى حزبا « قاهريا » تألف فى العاصمة ولم يتجاوزها صداه ، وذلك بحكم تكوين العناصر التى ألفته ، فلم يكن له وجود فى الاقاليم أو المديريات ، كما لم نعرف له تشكيلات ادارية أخرى أو حتى لجانا فرعية ، شأن الاحزاب الحديثة ، أو الجماهيرية ، وانما كان بسيطا فى بنائه محدودا فى حجمه .

وبالرغم من أن قانونه الاساسى يتحدث عن « سيادة الشعب » لا سيادة الأمة ، كما كانت صيغة حزب الأمة ، الذى كان له فهم خاص لمعنى الأمة وسيادة الأمة أو سلطة الأمة ، يتفق مع وضع رجاله الاجتماعى ، حين كانوا يعتبرون انفسـهم كبار هذه الأمة ورساؤها ــ كما ذكرنا ــ أما الحزب الديمقراطى فحديثه هنا من سيادة الشعب .. « وتفويض الشعب سلطته » ، كما ورد فى المادة الثانية من مبادىء الحزب ، ثم توجه الحزب بمبادئه لاذاعتها « بين الجمهور المصرى » كما ورد بالمادة الرابعة ، فان المعنى هنا اختلف عن المعنى السابق للحزب القديم ، وأصبح لا ينم عن وضع اجتماعى متميز لرجال الحزب .. فضلا عن البعد الاجتماعى الجديد الذى تضمنته المواد التى تحدثت عن « الطبقات العاملة » وانتفاع السكان جميعا بالثروة .. الخ .. ذلك البعد الذى كان لعزيز ميرهم دور كبير فى تضمينه صـياغة البرنامج ، وكان الرجل أميل الى الاشتراكية ، كما كان أيضا محمود عزمى يؤيد هذا التوجه ، ويعبر عنه ، وان بشكل أقل .. ولعل دعاة هذا التوجه نحو الجماهير والشعب ، قد أرادوا بتلك الصياغات أن يكسبوا الكثيرين الى صفوف الحزب . ولعل فى تحليلنا لبناء الحزب الاجتماعى والفكرى ما يجلو هذه المسألة على نحو اشمل . وذلك موضوع الفصل التالى ..

***

هوامش الفصـــل الثانى

(١) حين توقف من اصدار « المنبر » وطلب الى الجماعة اعادة « السفور » اليه فاعادتها وتوقف أعضاؤها من الكتابة فيها، راجع المحروسة في ٢٦ أكتوبر ١٩١٩ .

(٢) راجع صحيفة النظام في ٣ ، ٥ ، ٨ سبتمبر ١٩١٩ .

(٣) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٣٧ .

(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات في السـيـاسة ، الجزء الاول ، ص ٨٠ — ٨١ .

(٥) احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، ص ١٤٤ .

(٦) احمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٢٩٩ — ٣٠٠ .

(٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٥٠٨ — ٥٠٩ .

(٨) وثائق الحزب الديمقراطى المصرى : قانون الحزب ، سـبتمبر ١٩٢٠ ص ٦٣ — ٦٤ ، وراجع كذلك صحيفة النظام عدد ٨ سبتمبر ١٩١٩ (وليس صحيحا ما ذكره رفعت السعيد ، المرجع السابق ص ١٠٣ من أن الجمعية العمومية أقرت البرنامج في ١٠ سبتمبر ١٩١٩ باسم قانون الحزب) .

(٩) قانون الحزب ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(١٠) السياسة فى ١٩ مايو ١٩٢٣ .

(١١) قانون الحزب ، المصدر السابق ص ٦٢ .

(١٢) رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، ص ١٠٣ — ١٠٤ أ .
(١٣) فكرى اباظة ، مقالاته وخطبه ، المجموعة الاولى ص ١٣ — ١٤
, من الاهرام ١١ سبتمبر ١٩١٩) .

(١٤) رد محمود عزمى عليه ، نفس المصدر ص ٢١ (الاهرام في ٢٠
سبتمبر ١٩١٩) .

(١٥) محمد حسين هيكل : مذكرات ، ج (١) ، ص ٨٠ .

(١٦) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤١ — ٤٢ (وكان مصطفى
عبد الرازق ومحمود عزمى من مؤسسى الجماعة المصرية في جامعة ليون) ولم نعثر
على مضابط لاجتماعات الحزب تزيد الامر وضوحا.

(١٧) وثائق الحزب الديمقراطى : قانون الحزب ، ص ٦٥ (المادة
السادسة) .

(١٨) راجع كتابنا حزب الامة ، ص ١١٩ وما بعدها (مثل سعد زغلول
وقاسم)أمين ومحمد محمود وفتحى زغلول وغيرهم) وكانت وظائفهم العليا تحول
دون اشتغالهم في السياسة والاحزاب .

(١٩) محمود عزمى : المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢٠) نفس المصدر ، ص ٤٥ .

(٢١) الثبات ، العدد الخامس ، فى ٢٠ مايو ١٩٢٣ .

(٢٢) وثائق الحزب الديمقراطى ، ص ٦٥ — ٦٧ (المواد من ٧ حتى
١٢) .

(٢٣) دار الوثائق ، محافظ المسألة المصرية ، التماس الى السلطان في
٩ مارس ١٩١٩ به توقيعات الاعضاء التسعة ، وكذلك وردت أسماؤهم فى «النظام»
فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ ثم نفس التشكيل فى ملف بمحافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة
بها وثيقة بالفرنسية عليها توقيعاتهم نفسها .

(٢٤) راجع هيكل : مذكرات ج ١ ، ص ٨٠ حيث يذكر انه من أوائل
المؤسسين للحزب فضلا عن انه اشترك فى لجنة كونها مجلس ادارة الحزب لتحية
سعد زغلول بعد عودته المفاجئة الى مصر فى ابريل ١٩٢١ وقد أورد أن كان معهم
دسوقى أباظة باعتباره عضوا في لجنة الحزب ، راجع نفس المذكرات ص ٢١٠
ايضــــا .

(٢٥) دار الوثائق ، محافظ الاحزاب السياسية ، رقم (٣) تقرير الأمن (دون تاريخ) وواضح هنا ان تشكيل لمجلس الادارة يضم سبعة أعضاء فقط .

(٢٦) حسين فوزى النجار : الدكتور هيكل مفكرا وأديبا ، دار المعارف ١٩٨٦ ، ص ١٤٨ — ١٤٩ ، ولم يذكر لنا المؤلف مصدره او تاريخ التشكيل وقد اوردت صحيفة النظام في ٢٦ مايو ١٩٢٠ اسم حسن نافع كعضو في مجلس الادارة وعن دسوقى أباظة راجع مذكرات هيكل جـ ١ ، ص ١٢٠ — وحول اسماء ابراهيم الشواربى — حسن نافع — محمد حسين هيكل — محمد عمر دمرداش راجع النظام في ٣ سبتمبر ١٩٢٠ .

(٢٧) وثائق الحزب ، ص ٦٧ — ٦٨ (المواد من ١٤ — ١٦) واذا لم يحضر نصف الاعضاء في المرة الاولى تؤجل لمدة اسبوعين ويصح الانعقاد بمن يحضر ، ومن حق الاجتماعات التى يحضرها نصف الاعضاء تعديل مواد القانون وتفسيرها ، ما عدا المادتين الاولى والثانية من مبادىء الحزب وهما المتعلقتان باستقلال مصر وتفويض الشعب سلطته الى برلمان منتخب يمثله .. الخ .. حيث لا يجوز تعديل هاتين المادتين بهذه النسبة من الحضور ، لما لهما من أهمية قصوى .

(٢٨) وثائق الحزب ، المصـــدر الســـابق ، ص ٦٤ (المادتان الرابعة والخامسة) .

(٢٩) على سبيل المثال رأى الحزب في مشروع الاتفاق بين مصر وبريطانيا ومشروع الجمعية الوطنية المصرية ، النظام في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ .

(٣٠) على سبيل المثال برقية الحزب الى رئيس وزراء بريطانيا ، النظام في ٣ ديسمبر ١٩٢٠ ، واتصالاتهم بالسياسيين والمفكرين الفرنسيين ، المحروسة في ٩ يناير ١٩١٩ وما بعدها ..

(٣١) وثائق الحزب ، نص التقرير ص ١٣ — ٤١ ، القاهرة في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٠ وكذلك نص مشروع الجمعية الوطنية ص ٤٣ — ٦٠ بنفس التاريخ .

(٣٢) ندب الحزب أربعة من أعضاء مجلس ادارته لشهود جلسات اللجنة بوزارة الحربية وعقد جلسة في ٢٩ فبراير ١٩٢٠ استعان فيها بآراء الفنيين وكبار المهندسين وقدم للحكومة مذكرة تحتوى على سبع وستين صحيفة تضم تســـعة وعشرين بيانا ولوحات ورسومات بشأن مشروعات الرى الكبرى ، راجع النظام في ٢٦ مايو ١٩٢٠ ، ثم محمود عزمى ، خبايا سياسية ص ٤٢ .

(٣٣) هيكل : مذكرات في السياسة ، جـ (١) ص ٨١ .

(٣٤) السياسة في ١٦ مايو ١٩٢٣ .

(٣٥) راجع الدستور (كلمة الحزب الديمقراطى الى الأمة)ورسالة الى رئيس مجلس الوزراء في عدد ٣ يونيو ١٩٢١ ، وكذلك الثبات عدد ٢٠ مايو ١٩٢٣ ، وكذلك المقطم في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ (كلمة الحزب الديمقراطى في لجنة ملنر) .

(٣٦) هيكل : المصدر السابق ص ١٢٤ — ١٢٥ .

(٣٧) راجع السياسة منذ ١٦ مايو ١٩٢٣ وحتى ١٤ يونيو من نفس العام .

(٣٨) انظر المحروسة فى الفترة من ٣ اكتوبر ١٩١٩ حتى ٢٦ مايو ١٩٢٠ حيث تضم اعدادها أمثلة لكل ما سبق الاشارة اليه فى المتن ، وراجع كذلك بالصحيفة بيانات وتقارير للحزب الديمقراطى .

الفصـــل الثالث

البناء الاجتمـاعى والأيديولوجى للحزب

من خلال استقرائنا لمصادر وتراث الجماعة التى الفت الحزب الديمقراطى المصرى فى أواخر عام ١٩١٨ يمكن القول ، ونحن بصدد التكييف الاجتماعى والأيديولوجى لها ، ان الاساس الاجتماعى لها يرجع بشكل عام الى طبقة الاعيان المصرية ، التى تشكلت ونضجت خلال القرن التاسع عشر ، والتى أهتم أبناؤها من المتعلمين والمثقفين بالاشتغال بالسياسة ، وساهموا فى الحركة الوطنية بشكل رئيسى منذ بداية القرن العشرين . أما الاساس التنظيمى للجماعة ، فيرجع الى حزب الأمة ، الذى أدى دوره كحزب سـياسى خلال الفترة (١٩٠٧ ــ ١٩١٤) ثم « جماعة السفور » التى خرجت فى شـكل قطاع من الشباب المستنير ، ليتجه بالجهود السياسية ، وجهة فكرية اصلاحية بسبب ظروف الحرب ، أما الاسـاس الفكرى لجماعة الحزب الديمقراطى ، فيمكن العـودة به الى جمـاعة الامام محمد عبده الاصلاحية ، باتجاهاتها التنويرية فكانوا الجيل الثانى ــ بعد جيل لطفى السيد وقاسم أمين وفتحى زغلول ــ وان اختصوا ،

فى معظمهم ، بالاتجاهات التحررية ، غير السلفية ، وان أستقوا فى النهاية من نبع التوفيقية التى أرستها مدرسة الامام .

وسنحاول خلال الصفحات التالية رسم ملامح التكوين الاجتماعى للحزب ، بتتبع اصول قادته واعتمادا بشكل اساسى على ما توفر لنا من معلومات بشأن القيادات والعناصر التى أسسته وأدارت دفته خلال هذه الفترة القصيرة التى عاشها والتى لم تتجاوز خمس سنوات .. وينبغى الاشارة هنا ، كما خلصنا فى الفصل السابق ، الى اننا أمام حزب صغير فى حجمه أو كيانه ، اقامته عناصر من المثقفين ، لا السياسيين المحترفين ، وان أرادوا الاشتغال بالسياسة .. لذلك كله ليس ثمة ضرورة لاستخدام أدوات معقدة لتحليل بناء الحزب .

فاذا قلنا فى البداية أن مؤسسى الحزب وقادته كانوا من المثقفين من أبناء الاعيان فان ذلك يقتضى منا ، بطبيعة الحال أن نتحدث عن تلك الطبقة التى ينتمون اليها ، ثم نوع ثقافتهم واتجاهاتها .

وفى الواقع تنتمى قيادات الحزب الى طبقة الأعيان المصرية ، تلك الطبقة التى وضع بذورها محمد على وخلفاؤه ، ونمت وازدهرت خلال عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ — ١٩١٤) باتساع ملكياتها من الاراضى الزراعية ، وتولى ابنائها الكثير من الوظائف العامة ، خاصة فى الادارة والقضاء ، وقد اكتسبت قيما وطموحات جديدة ، تسير بها نحو مركز الصدارة فى المجتمع ، خاصة بعد ان بدأت شرائح هذه الطبقة من كبار الملاك تحل تدريجيا محل العناصر التركية والشركسية المنقرضة ، فى البناء الاجتماعى لمصر ، وكانت طبقة الاعيان هذه تضم كبار ومتوسطى ملاك الاراضى ، وكبار زعماء البدو والتجار وعمد ومشايخ القرى ، الذين اندرجوا

فى الهيئات شبه النيابية أو التمثيلية منذ عصر اسماعيل (١٨٦٦) وحتى الجمعية التشريعية (١٩١٣) ، والذين الف رجالها حزب الأمة ، واشتركوا بقدر أو آخر ، فى شتى التكوينات الحزبية الاخرى التى تألفت خلال التجربة الحزبية الاولى (١٩٠٧ — ١٩١٤) .

واذا كانت هذه الطبقة قد بلغت طور الكهولة فى عهد الاحتلال فان ابناءها من الشباب ، الذين حرص آباؤهم على ان يتلقوا تعليما اوربيا حديثا ، وقانونيا بشكل اساسى ، قد اصبحوا بفضل مكانتهم الاجتماعية ، وبما نالوه من تعليم عصرى ، أكثر تأهلا للمشاركة فى الحياة العامة ، بعد أن حلت عناصرهم محل الكثير من الاجانب فى الوظائف العامة ، مع ملاحظة ان هؤلاء قد نشأوا وتربوا خلال اتجاه عام حرصت سلطات الاحتلال على تكريسه وتوجيهه الوجهة التى تتفق مع مصالحها وبقائها فى مصر ، ذلك الاتجاه « الاصلاحى » الذى برز بشكل واضح بعد اخفاق « الثورة الوطنية » (٨١ — ١٨٨٢) والذى مثلته مدرسة الامام محمد عبده بشكل جوهرى ، والذى آمن ، بعد نيل أصحابه ثقافة انجليزية وفرنسية بالتحديد ، بضرورة اصلاح أوضاع مصر وقيام نهضتها بالتعاون مع الاوربيين(١) .

واذا أردنا التخصيص فيما يتعلق بالأصول الاجتماعية للحزب الديمقراطى ، فيبدو أمرا واضحا انتماء قياداته — فى معظمها — الى هذه الطبقة ، وان فى صورتها العصرية المتعلمة ، فغالبية رجال الحزب كانوا من ابناء الاعيان ، القادرين ماديا ، والذين استكملوا دراساتهم العليا فى اوربا ، بل فى فرنسا على وجه التحديد ، على نفقة عائلاتهم . وان كان منهم من درس على نفقة الحكومة فى بعثاتها الحكومية ، مثل الدكتور منصور فهمى ..

وكان منصور (١٨٨٦ ــ ١٩٥٩) كما أشرنا ، أول داعية لاقامة الحزب ، قد ولد فى احــدى قــرى الدلتا المصرية بمديرية الدقهلية (بلدة شرنقاش مركز المنصورة) لأسرة من الاعيان ، التى حرصت على ارساله الى القاهرة ليستكمل تعليمه فى مدرسة فرنسية حرة ، بعد تعليمه فى كتاب القرية ، وبالقاهرة حصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٠٦ ، ولم يكن بوسع أسرة من غير الأعيان القادرين ماديا ، أن توجه ابنها هذا التوجيه ، الذى أعقبه بدراسة الحقوق فى الجامعة المصرية القديمة فى البداية ، ثم ما لبث أن تحول الى دراسة الفلسفة ، بحكم البعثة التى فاز بها للدراسة فى باريس خلال الفترة (١٩٠٨ ــ ١٩١٢) .. ليعود من عاصــــمة النور حاملا الدكتوراه(٢) .

يتضح اذن من حالة اليسر التى بسطت له أمور دراســته خارج قريته ، فى عاصمة البلاد ، وفى مدرسة فرنسية بمصروفات عالية ، فضلا عن دراسة الحقوق فى البداية ، ذلك التخصص الذى كان الاعيان يحرصون على تلقى ابنائهم دراسته ، يتضح أنه ينتمى الى تلك الطبقة التى اشرنا اليها .

أما الشيخ مصطفى عبد الرازق (١٨٨٨ ــ ١٩٤٧) فهو ابن أسرة عبد الرازق الشهيرة ، ولد فى أبى جرج ببنى مزار ، بمديرية المنيا فى صعيد مصر لأب من كبار الاعيان المصريين الذين لعبوا دورا فى السياسة المصرية ، هو حسن باشا عبد الرازق، الذى كان عميدا لأسرته وقاضيا لبلده ، وصديقا للامام محمد عبده ، يرى رايه فى قضايا السياسة والاصلاح ، ثم كان وكيلا لحزب الأمة عندما نشأ عام ١٩٠٧ ، وانجب خمسة من اقطاب السياسة والثقافة المصرية ، كان منهم شيخنا مصطفى ، الذى بدأ تعليمه فى كتاب القرية ، ثم رحل الى الأزهر لدراسة الفقه والتشريع ، فتتلمذ على يد الاستاذ

الامام منذ ١٩٠٣ ، وكان لذلك تاثيره العظيم فى حياته ، فحصل على العالمية عام ١٩٠٨ ، ثم سافر هو الآخر الى فرنسا للدراسة العليا ، وقضى فيها الفترة من (١٩٠٩ — ١٩١٤) ، لدراسة الفقه والفلسفة الاسلامية ، حيث سجل رسالة الدكتوراه عن فقه الامام الشافعى ، فى جامعة ليون ، وان حالت ظروف مرضه وأحوال الحرب العالمية الاولى ، دون أن يتمها ، فعاد الى مصر ، فى أواخر عام ١٩١٤ قبل اجازتها(٣) .

وينتمى الدكتور محمد حسين هيكل (١٨٨٨ — ١٩٥٦) الى نفس الطبقة ، وقد ولد فى كفر غنام احدى قرى السنبلاوين بمديرية الدقهلية ، لأب هو عمدة قريته ، الذى وفر له فرصة الانتقال الى العاصمة لدراسة الحقوق ، ليحصل على شهادتها ، ثم يشتغل فترة قصيرة بالمحاماة ، ويسافر منذ عام ١٩٠٩ الى باريس لاستكمال دراسته العليا بجامعتها ، فيعد رسالته للدكتوراه فى الاقتصاد السياسى عن « دين مصر العام » عام ١٩١٢ ، ليعود بعدها الى مصر ، ليشتغل بالمحاماة نحو عشر سنوات (١٩١٢ — ١٩٢٢)(٤) .

أما محمود عزمى (ولد نحو عام ١٨٩٠) الذى كان من أهم مؤسسى الحزب الديمقراطى ، فقد درس القانون بمصر فى مدرسة الحقوق الخديوية ، شأن أبناء الموسرين ، ثم اختير فى بعثة الجامعة المصرية لاستكمال دراسته العليا فى فرنسا ، شأنه شأن منصور فهمى . وفى نفس الفترة تقريبا (١٩٠٩ — ١٩١٤) ثم عاد ليشتغل بتاليف الحزب الديمقراطى ، قبل أن ينتقل الى حزب الاحرار الدستوريين ، حزب صفوة الاعيان والمثقفين ، منذ تاليفه عام ١٩٢٢ ، ويتولى رئاسة تحرير صحيفته (السياسة) فترة ، وان انسحب منها — مع محمد توفيق دياب — عام ١٩٢٨ على اثر انقلاب محمد محمود الدستورى ، وانتهى به المطاف الى العمل فى خدمة الخديو عباس (المخلوع) فى أوربا لعدة سنوات(٥) .

ويحسب عزيز ميرهم على نفس الطبقة فهو ابن لأحد أعيان الاقباط ، وقد بدأ بدراسة الحقوق فى مصر ثم رحل الى فرنسا لاستكمال دراستها ، وهناك من يصفه بأنه « ارستقراطى يؤمن بالاشتراكية » استنادا الى أصوله الاجتماعية التى وفرت له فرص الدراسة خارج مصر ، وقد اشتغل هو الآخر بالمحاماة وبلغ فيها شهرة مرموقة ، وقد انتهى به الحال ، بعد انتهاء الحزب الديمقراطى الى الاشتغال بالسياسة فى صفوف حزب الوفد حتى أصبح عضوا فى مجلس الشيوخ عام ١٩٢٩(٦) .

وقد ضم مجلس ادارة الحزب اسم الدكتور محمد سامى كمال (توفى ١٩٤٨) الذى كان طبيبا درس الطب فى باريس هو الآخر فى نفس الفترة التى قضاها زملاؤه فى فرنسا ، أى حتى قبيل الحرب الاولى ، وكان صاحب اهتمامات سياسية وادبية ، ألفت بينه وبين أصدقائه من مؤسسى الحزب ، ولا نعتقد انه يستطيع أن يبلغ ما بلغه من تعليمه هذا دون أن يتوفر له قدر كبير من اليسر لدراسة الطب فى فرنسا ، مما يجعلنا نعتقد أنه كان ابنا لطبقة الاعيان ، خاصة وقد ظهر اسمه فيما بعد ضـــــمن قيادات حزب الأحرار الدستوريين وظل حرا دستوريا حتى وفاته(٧) .

***

أما نوع ثقافتهم ودراستهم فيتضـــح من ملاحظة أولية حول مهنهم ، فمعظم قيادات الحزب كانوا من المشتغلين بالمحاماة بعد دراستهم للحقوق ، فى مصر ثم فى باريس ، فقد ضم أول مجلس ادارة للحزب ستة محامين (من تسعة أعضاء) هم : محمود عزمى ، عزيز ميرهم ، حسنين يوسف عامر ، ابراهيم الشواربى ، احمد ابو النصر ، امين عامر ، ثم انضم اليهم الدكتور هيكل ، الذى درس الحقوق كما رأينا واشتغل بالمحاماة .

وكان هذا النوع من الدراسة والثقافة القانونية ، لما يوفر مكانة سياسية وادارية مرموقة خلال تلك المرحلة كما هو معروف ، وذلك بدءا بمقاعد النيابة والقضاء وحتى كراسي الوزارة . لذلك حرص الاعيان على توجيه ابنائهم ذلك الاتجاه ، فضلا عن اعدادهم للعمل الحر في نفس الوقت ، سواء في مجال المحاماة او الصحافة ، ولأن البلاد كانت تنوء تحت وطأة قضية وطنية ملحة ، منذ احتلالها عام ١٨٨٢ ، لذلك كانت دراسة القانون هي المدخل الرئيسي للعمل السياسي والوطني ، أملا في حل القضية الوطنية ، وهذا يفسر كيف ان قيادات الحركة الوطنية منذ بداية القرن العشرين ، قد اتجهت في معظمها ، الى هذا النوع من الدراسة .

وهناك من قيادات الحزب من تخصص في الفلسفة ، ونقصد بذلك الدكتور منصور فهمي والشيخ مصطفى عبد الرازق ، وبرغم كونهما بدآ بدراسة القانون والفقه الاسلامي ، الا أنهما اتجها في مجال الدراسات العليا الى التخصص في الفلسفة . وبالنسبة للشيخ مصطفى فقد بدأ الرجل ازهريا وظل كذلك حتى توفى عام ١٩٤٧ وقد صار شيخا للأزهر ، وخلال رحلة دراسته بدأ بدراسة الفقه والمنطق والتوحيد والفلسفة الاسلامية بالأزهر حتى حصل على شهادته عام ١٩٠٨ ، ثم انتقل الى السوربون ليدرس الفلسفة (١٩٠٩ — ١٩١٢) ثم رحل الى كلية القانون بليون (١٩١٣ — ١٩١٤) حيث درس الاجتماع واصول الشريعة وتاريخ الفلسفة مع اميل دوركايم ولامبير وجوبلز — على الترتيب — ورغم انه لم يقدر له اتمام دراسته للدكتوراه — كما مر بنا — الا أن ثقافته الواسعة والعميقة أهلته لأن يصبح اول أستاذ مصرى للفلسفة الاسلامية بالجامعة المصرية عام ١٩٢٧ ، وله في مجال تخصصه الفلسفي اسهامات معروفة يأتي في مقدمتها كتابه الرائد « تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية » الذى نشر عام ١٩٤٤ ، ثم كتبه عن « الدين والوحي والاسلام » ، « الامام الشافعي » وكذلك كتابه عن الكندى ،

والفارابى ، الذى حمل عنوان « فيلسوف العرب والمعلم الثانى » وصدرت جميعها عام ١٩٤٥(٨) .

اما الدكتور منصور فهمى فقد ترك دراسة الحقوق منذ عام ١٩٠٨ ، ليقضى فى فرنسا خمس سنوات (١٩٠٨ — ١٩١٣) مبعوثا من الجامعة المصرية ، درس خلالها مناهج الدراسات الاجتماعية فى السوربون ، وتتلمذ على يد ليفى برايل ، ثم أعد دراسته للدكتوراه عن «مركز المرأة فى الاسلام» وبالرغم من انه نال بها الدرجة العلمية الا أن ادارة الجامعة التى أوفدته رأت انه جرى على قلمه عبارات تتنافى واحترام التقاليد الدينية ، فاستغنت عنه ، بعد أن قضى نحو ستة أشهر فى تدريس المذاهب الفلسفية ، وكانت أسباب الاستغناء ترجع فى جملتها الى رسالته المشار اليها ، فقضى ست سنوات (١٩١٣ — ١٩١٩) يجاهد فى سبيل عيشه بشعور المطرودين ، وخلال هذه السنوات اشتغل فى تحرير السفور وتأليف الحزب الديمقراطى، مواصلا رسالته فى المحيط الثقافى والصحفى فى التجديد والتنوير ، حتى عاد للجامعة منذ عام ١٩٢٠ ، وربما يكون لهذه العودة آثارها على صلته بالحزب الديمقراطى منذ ذلك الحين ، حيث لم يعد اسمه يتردد فى منشورات الحزب ومطبوعاته ، وكأنما « قيدت » الوظيفة المستعادة حركته السياسية ، بعد أن حولت هذه المرحلة من حياته « نقده الجرىء الى كثير من الحذر الحيطة »(٩) .

المهم انه ظل فى الجامعة وتدرج فى مناصبها ، حتى بعد أن تحولت الى حكومية ، ثم اصبح عميدا لكلية الآداب بها ، فمديرا لجامعة الاسكندرية .

وبالرغم من تخصصه وتدريسه للفلسفة فانه لم يترك لنا مؤلفا متكاملا فى الفلسفة ولا نشر شيئا من محاضراته التى كان يلقيها فى الجامعة ومدرسة المعلمين العليا ، والتى إتجهت فى أغلبها

الى مجال الاخلاق وعلم الجمال والدراسات الاجتماعية ، وان جمع تلاميذه بعضا من مقالاته وخطبه وبحوثه فى كتاب عنوانه « ابحاث وخطرات »(١٠) .

ويتصل بموضوعنا أيضا أن نلاحظ أن الحزب لم يضم بين قياداته أحدا من أصحاب المناصب أو الوظائف الحكومية العليا خلال فترة نشاطه ، باستثناء الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذى كان قد عين منذ أكتوبر عام ١٩١٥ موظفا بالمجلس الأعلى للأزهر ، ثم صار سكرتيرا له ، بتوصية خاصة من السلطان حسين كامل ، الذى كان صديقا لوالده وله شخصيا ، وعندما تألف الحزب فى أواخر عام ١٩١٨ ، كان الشيخ لايزال يشغل وظيفته ، فتعرض نتيجة لنشاطه هذا ، ولاتجاهاته السياسية والاجتماعية بشكل عام، لغضب السلطان الجديد (أحمد فؤاد) الذى أصدر قرارا بابعاده من الأزهر فى سبتمبر ١٩٢٠ ، وعين مفتشا بالمحاكم الشرعية ، وذلك لتشتيت جهوده وحرمانه من الاتصال برجال الأزهر ، وتقييده فى تلك الوظيفة لتضعف تأثيره(١١) .

وبشكل عام يمكن القول ان قادة الحزب الديمقراطى لم يكونوا من أرباب الوظائف الحكومية ، خلال فترة وجود الحزب وتمة نشاطه ، باستثناء الشيخ مصطفى الذى أضير فى وظيفته بسبب نشاطه الحزبى ، فضلا عن فتور نشاطه بعد عام ١٩٢٠ ، وكذلك كان شأن الدكتور منصور فهمى ، الذى فترت صلته بالحزب ، وابتعد عن النشاط السياسى بشكل عام ، منذ عاد للاشتغال بالتدريس فى الجامعة المصرية ، بعد عام ١٩٢٠ هو الآخر .

* * *

لقد أشرنا الى أن ثمة صلة وثيقة بين رجال الحزب الديمقراطى وحزب الامة ، ذلك الحزب الذي نشأ وعاش خلال الفترة (١٩٠٧-

ـ ١٩١٤) وبالرغم من أن الحزب انتهى تقريبا منذ عام ١٩١٤ بفعل انصراف الاعيان عنه ، وبســـبب الاجراءات العسكرية والأحكام العرفية والتضـــييق الذى عانت منه الحركة الوطنية ، فقد بقيت صحيفة (الجريدة) تصدر حتى يونيو عام ١٩١٥ .. أما عن العلاقة العضوية بين مؤسسى الحزب الديمقراطى وحزب الأمة يمكن رصدها من عدة أمثلة ياتى فى مقدمتها ان أسرة عبد الرازق ، كان عميدها ــ والد الشيخ مصطفى ــ وكيلا لحزب الأمة ومن كبار مؤسسيه . ومنها كذلك أن جماعة من الشباب الذين استكتبهم لطفى السيد فى صحيفة الحزب ، كانوا هم الذين أسسوا الحزب الديمقراطى ، وعلى رأسهم الدكتور هيكل ومحمود عزمى ومنصور فهمى ، بل من المعروف ان الدكتور هيكل تولى رئاسة تحرير « الجريدة » خلال فترة ابعاد لطفى السيد منها بسبب موقفه ابان الحرب الطرابلسية عام ١٩١١(١٢) . ومنها كذلك اعتناق هؤلاء المؤسسين مبادىء حزب الأمة وخطه الاصلاحى ورسالته فى التثقيف والتنوير .

وعندما انتهى حزب الأمة ككيان سياسى ، كانت هذه الجماعة من الشباب قد استكملت دراستها فى الخارج واشـــتد عودها ، وأصبحت قادرة على خوض غمار الحياة السياسية والفكرية ، بغير وصاية من الأعيان ، وقد ربطت بينهم ، الى جانب الصـــداقة الشخصية ، روابط الزمالة فى عهد طلب العلم ، حتى لقد الفوا فيما بينهم ما ســـمى « بجماعة ليون » أى الطلبة المصريين الذين يدرســون فى جامعة ليون ، وكانوا يوقعون برقياتهم للســـاسة الفرنسيين باسم « خريجو جامعة ليون » أملا فى كسب تعاطف الفرنسيين مع القضية المصرية(١٣) .

ثم انتظموا بعد ذلك فى تحرير مجلة « الســـفور » ــ كما ذكرنا ــ بعد اغلاق الجريدة ، بل أسسوا جماعة حملت نفس الاسم

وأن تنعوا ، نظرا لظروف الحرب ، بالكتابة فى الأدب وتحرير الفكر والشئون الاجتماعية ، دون السياسية .

وثمة تجمع آخر التقى فيه جمع من مؤسسى الحزب الديمقراطى ، عندما انتظموا للتدريس والقاء المحاضرات العامة فيما سمى حينئذ « بجامعة الشعب » وهى جامعة غير نظامية كان صاحب فكرتها استاذ سويدى يعمل فى هيئة صندوق الدين بمصر ، ونفذت فكرته بواسطة صفوة من الشباب المثقف ، مصريين واوروبيين ، وكان الهدف منها القاء محاضرات عامة ودراسات ليلية بلغات شتى لتثقيف الجمهور ورفع مستواه العلمى(١٤) ، وكانت موضوعاتها اجتماعية عصرية ، وهى المجالات المحببة الى منصور فهمى ومحمد حسين هيكل والشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذين انتظموا لالقاء المحاضرات فيها .

وهكذا تجمع مؤسسو الحزب فى حزب الأمة ، وحرروا فى صحيفته ، والفوا جماعة السفور وحرروا مجلتها وانتظموا فى سلك جامعة الشعب . فشكلت التجمعات السابقة الروافد التنظيمية التى صبت فى النهاية فى نهر الحزب الديمقراطى وحفرت مجراه .

* * *

وعند تحليل المنابع الفكرية لهؤلاء المثقفين الذين ألفوا الحزب الديمقراطى ينبغى الاشارة الى انهم جماعة من المثقفين ثقافة عالية حصلوها من أوربا ، التى تأثروا بها تأثرا خلابا ، حيث تشكلت لديهم قناعات فكرية معينة ، فضلا عن اعتبارهم ، امتدادا لمدرسة الامام محمد عبده فى الفكر والاصلاح بل والسياسة ، وان على نحو مختلف .. ويمكننا على وجه الاجمال وصفهم بأنهم جماعة من دعاة الفكر التحررى (الليبرالى) التى طمعت نفسها ببعض من آمنوا ، أو مالوا ، للفكر الاشتراكى .

كان ثمة تجانس خلال حياتهم تجربتهم الأوربية . فرضه المكان والزمان ، وتقارب الاستجابة ودواعيها ومن ثم طبيعة التأثر .. انهم فى المحصلة النهائية نتاج لتطور تاريخى شهدته مصر منذ أن واجهت أزمة تحديثها وتطويرها ، وراحت تدفع ببنيها الى مؤسسات التعليم الحديث وتنشىء مؤسسات للثقافة الحديثة ، وتقيم جسورا للتعامل مع الحضارة الاوربية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، الأمر الذى ساهم فى خلق نهضة فكرية ، ظهر من أعلامها ، الطهطاوى ، وعلى مبارك ومحمد عبده وعبد الله النديم ومحمود الفلكى وسامى البارودى وأديب اسحق ويعقوب صـــــنوع .. وغيرهم وظهرت الاتجاهات المعروفة للتعامل مع الحضارة الغربية ، ما بين انبهار واعجاب أو اغضاء ورفض ، وتوفيق وانتقاء .. الخ ..

تلك كانت مرحلة بلغتها مصر حتى أوائل القرن العشرين ، لكن ثمة ملاحظة طبعت تلك التوجهات الثقافية والفكرية بطـــابع خاص ، بدت منذ عهد الاحتلال البريطانى ، وبسببه ، عندما بدا واضحا أن السمة الغالبة لذلك الجيل من المثقفين الذى نشأ فى أعقاب الاحتلال ، لم يعد يتميز بأنه مدين بثقافته وتعليمه للدولة ، كما كان الشأن فى ظل دولة محمد على ، أى من خلال بعثاتها التعليمية ، وانما كان مثقفوه ، فى معظمهم ، من أبناء الاعيان ، الذين أتموا تعليمهم ، وحصلوا ثقافتهم الاوربية بسبب امكانيات آبائهم ، وفى ظل سياسات الاحتلال البريطانى — حين تقلصت البعثات التعليمية الحكومية على نحو كبير — وحتى من أرسل منهم للدراسة فى أوربا فى بعثة حكومية كان من أبناء الاعيان والميسورين مثل فتحى زغلول ومنصور فهمى ومحمود عزمى وغيرهم .

وكان لهذا الأمر مغزاه فيما يتصل بطبيعة «وقفهم من الوجود الاحتلالى وأسلوب التعامل معه وطبيعة « مقاومتهم » له ، وبالتالى

خذد موقعهم السياسي والوطني ، فضلا عن تشكيلهم لملامح مدرسة اصلاحية فكرية جديدة ، ارست تعاليم محمد عبده دعائمها ، وان اختلفت مقاعدهم بداخلها ، تستجيب لسنة التطور ، وتواجه قضية التمدين والتحديث بشكل او آخر، لكنها لا تختلف على أهمية وضرورة « الاستجابة » للحضارة الاوربية ، وضرورة التعامل معها ، حيث لم يعد بالوسع النفور منها برمتها أو تجاهلها أو حتى الارتماء في أحضانها بما يطمس الذات ويلغى الهوية .

وعندما تطورت هذه المدرسة فيما بعد ، راحت تتفرع ، شأنها شأن المدارس الفكرية ، فمال المحافظون والسلفيون ، يتقدمهم محمد رشيد رضا ، الى اتجاه خاص ، وانطلق اتجاه آخر ليبرالى تحررى تماما ، قطع جذوره بثقافة وحضارة أمته ، ورأى فى أوربا وحضارتها المثل الأعلى والقدوة والمثال وقد عبر عنه شبلى شميل وسلامة موسى واسماعيل مظهر وغيرهم .. ثم برز اتجاه توفيقى استمد دعائمه من آراء الامام التوفيقية ، المتعلقة بالاسلام والمدنية الحديثة ، وان ابتعد بعض انصار هذا الاتجاه ، مثل هيكل ومنصور فهمى وطه حسين وعلى عبد الرازق ، موغلين فى التغريب حينا من الدهر ، قبل أن يعودوا الى نبع التوفيقية الاصيل ، الذى ارساه محمد عبده .

ويهمنا هنا هذا الفريق الثالث ، الذى ينتمى اليه مثقفو الحزب الديمقراطى ، فهم جميعا شكلت الثقافة العربية الاسلامية قاعدتهم الاولى ، عندما تفتحت عيونهم عليها فى الكتاتيب والجوامع والأزهر ، بل والجامعة المصرية (الاهلية) ، وان زاحمتها الثقافة الاوربية فى هذه المؤسسة الاخيرة فحصلوا فى مجتمعهم ذخيرتهم الاولى من الفكر والتراث العربيين ، ثم انطلقوا الى أوربا ليدرسوا فولتير وروسو وستيوارت مل وهيبوليت تين واميل دوركايم وليفى برايل ورينان وجوستاف لوبون وهربرت سبنسر وكارل ماركس، ويترجمون

لهم وعنهم ، وليعيشوا تجربة اوربية مباشرة ، يحصلون فيها من المجتمع قدر ما يحصلونه من الدراسة والتعليم ، مما يعادل ، أو يغالب ، ما كانوا قد حصلوه فى وطنهم من ذخيرة وتراث عربيين ، فيختل التوازن فى داخلهم لفترة ، ليعتدل بعدها مستقيما على ضرورة التوفيق والمواءمة بين الهوية والثقافة الجديدة المتحدية .

وقد عبرت كتابات مثقفى الحزب الديمقراطى عن تلك القضية وبرزت فى ثنايا كتاباتهم ومترجماتهم واهتمامهم بالفكر والثقافة الاوربيين ، وخاصة فى مرحلة كتابتهم فى صحيفة «الجريدة» وعلى نطاق أوسع فى مجلة « السفور » صحيح أن تعاملهم مع تلك الثقافة اتسم احيانا بالدعوة الى المحاكاة والتقليد بشىء من التبصر . لكنه اتسم فى أحيان أخرى بالدعوة الى المزاحمة والتنافس ، وان اتسم فى غالب الأمر بالدعوة الى الانتقاء والاختيار ، واضعين طبيعة مجتمعهم وتراثه وحضارته نصب أعينهم .

وسنضرب امثلة بسيطة تجلو صورة التطور الفكرى لمثقفى حزبنا داخل الاطار السابق ، فها هو الدكتور محمد حسين هيكل عندما كان يدرس للدكتوراه فى أوربا ، وبتأثير من زخم التجربة ومباشرتها ، راح يعيد النظر فى كثير من المسلمات ، ومن بينها ، حسب رأيه حينذاك ، ما يتصل بالوحى والنبوة ، الأمر الذى قاده فى النهاية الى اعتباره ان الكتب التى جاء بها الانبياء هى من وحى نفس كبيرة تجردت عن المادة ، مما يجعلها تعتقد ان ذلك يأتيها من قوة فوقية مصرفة للعالم .. الخ(١٥) .. ولن نوغل أكثر فى ابرازا كتاباته فى هذه المرحلة (١٩٠٩ — ١٩١٢) لأنه تجاوزها بايمانه وفكره بعد سنوات ، كما انها ارتبطت بمرحلة قلق مبكر ، لعبت فيها حداثة السن وصدمة القراءة الفلسفية الاولى ، دورها الطاغى الى حين ..

وكذلك كان شأن الدكتور منصـــور فهمى ، عندما كان يعد رسالته للدكتوراه ـ والتى لم تنشر حتى الآن ـ عن « مركز المرأة فى الاسلام » حين خرجت به حماسته ، بشهادة تلاميذه ، للثقافة والمناهج الاوربية ، عن دائرة الموضوعية العلمية ، حيث رأت ادارة الجامعة أن عبارات كثيرة فى رسالته جاءت منافية لاحترام التقاليد الدينية ، أو أنها لم تضع الدين الاسلامى فى مكانته من الاحترام والاجلال الواجبين ، ومن هنا سعت الى منع تقديم الرسالة ، الا أنه لم يعبأ وسار فى الشوط حتى نهايته حتى لقد أبعد عن الجامعة بسبب رسالته هذه(١٦) . وغنى عن القول أن منصور فهمى وكذا محمد حسين هيكل . قد عادا لاخضاع تفكيرهما ومناهجهما لنحو جديد من الوعى والمراجعة ، عادت بهما الى أصول التوفيقية الاولى، خلال العشرينيات والثلاثينيات ، فكتب هيكل مؤلفاته الاســلامية التاريخية ، عن الرسول والخلفاء ، بروح التوفيقية الجديدة ، التى جعلته لا يطرح تراث الشرق الاسلامى وماضيه الحضارى ، وانما جعل يجلو صفحات منه مشرقة ، مستعينا بطرائق البحث الحديثة فى تحقيق الروايات وتمحيصها ونقدها ، وكانت تلك مؤشرات نزعة جديدة انفلتت به ، وببعض أقرانه ، من اسار الثقافة الأوربية وأسر حضارتها الأخاذة ، بل واخضاع موقفها من الشرق وتراثه لنظرة تحررية نقدية هى الاخرى .

وعاد الدكتور منصور فهمى هو الآخر الى الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ ، بعد سنوات اختبر فيها قناعاته وراجعها ، فاصطبغت مبادئه ودعواته بصـــبغة مالت الى المحافظة والاستمساك بمأثور التقاليد ، واختط لنفسه خطة تؤثر الهوادة فى ملاءمة التطور ، وتوصى بالتبصر فى ترك ما تترك من القديم وفى قبول ما تأخذ من الجديد الوافد .. وتنكر التفريط فى مشخصات ثقافة قومه ، وترى فيها عصمة من التميع والانزلاق واهدار الكيان الخاص(١٧) . وربما كان الشيخ مصطفى عبد الرازق هو الوحيد من بين مثقفى الحزب

ومؤسسيه ، الذى لم ينخلع من تراثه وثقافته ، بل انه لم يتخل عن زيه الأزهرى حتى آخر عمره ، لكنه نظر الى هذا التراث نظرة متحررة ناقدة ، ترفض قبوله على علاته لمجـــــرد انه تراثنا ، كما ترفض قبول الحضارة الاوربية برمتها لمجرد انها بلغت حظا كبيرا من التطور والتقدم . نظل الشيخ افضل نموذج ، لامتداد آراء مدرسة الامام محمد عبده التوفيقية التى عاد أصحابها الى حظيرتها فيما بعد .

نحن اذن أمام جماعة من المثقفين ، أو حتى المفكرين ، ذوى نزعة كبيرة الى التحرر والتجديد ، شغلوا بقضية تحديث وتمدين مجتمعهم ، وساهموا ، كل فى مجال تخصصه ، وحسب قدراته ، فى التاثير على الوعى المصرى حينذاك ، من خلال ايمانهم بتحرر الفكر ، وبانسانية التجربة البشرية ، بل وبما أحرزته من تطور ســــــياسى واجتماعى .. ومن هنا كان ايمانهم بالديمقراطية بمعناها السياسى على وجه العموم .

***

لكن يلاحظ أن هذه الجماعة ذات الفكر المتحرر ، قد ضمت بين صفوفها من مالوا ، أو آمنوا ، بالديمقراطية بمعناها الاجتماعى ، أو بالجانب الاشتراكى منها ، وكانت الافكار الاشتراكية تمثل جانبا من جوانب الثقافة العصرية حينذاك ، فتدفقت مضــــامينها الى تكوين بعضهم الثقافى ، وان ارتبطت بالديمقراطية بمعناها العام ولعلنا نذكر فى البداية أنهم أرادوا تسمية حزبهم « بالحزب الاشتراكى » وكيف تخلوا بسهولة عن التسمية المقترحة للحزب ، ليس بسبب الظروف ، كما يذكر محمود عزمى ، وانما لانهم لم يكونوا من دعاة الاشتراكية العلمية ، أو المؤمنين بها ايمانا راســـخا ومطمئنين الى نجاحها وضرورتها ، وانما كانوا مأخوذين أكثر بنجاحات الديمقراطية

فى مجالها السياسى ، خاصة فى فرنسا .. وان وجد فيهم من « عبر » من الجانب الآخر منها مثل محمود عزمى وعزيز ميرهم .

وليس هناك ما يشير فى تاريخ حياة الدكتور منصور فهمى أنه كان من دعاة الفكر الاشتراكى ، ولم يشر الى ذلك مترجموه أو تلاميذه من قريب أو من بعيد ، كما أنه ليس فيما خلفه من تراث ما يؤيد ذلك الاتجاه لديه ، بل انه عندما تأسس أول حزب اشتراكى فى مصر منذ بداية العشرينيات ، كان الرجل بعيدا عنه تماما ، يلقى دروسه فى فلسفة الجمال والاخلاق داخل أروقة الجامعة المصرية .

اما محمود عزمى فليس بوسعنا أن نضعه فى صف الاشتراكيين الذين عرفتهم مصر خلال الربع الاول من القرن العشرين . برغم أنه كان يبدو كذلك فى بعض الاحيان ، وبالرغم « من زواجه من سيدة روسية بيضاء لها ابن عم بلشفى معروف » وقد كتبت عنه وثيقة بريطانية أنه « كان فى وقت من الاوقات ممن يؤمنون بالنظرية الاشتراكية واشتبه فى احدى الفترات انه يتصل بالسوفيت ولكن لم يتوفر اى دليل يؤيد مثل هذا الاتصال مطلقا » (١٨) .

لم تكن الاشتراكية عنده أكثر من ثقافة عصرية ، يستظهرها حينا ، وليست قناعة فكرية وايديولوجية يكتب عنها وينخرط على نحو عملى فى تنظيمها ، بل انه فى مقالاته الاولى عن الديمقراطية ، التى دشن بها قيام الحزب الديمقراطى ، جاءت أفكاره كلها تدور فى اطار الديمقراطية الليبرالية ، بمفهومها السياسى الغربى ، وكان يرى أن المساواة ليست أكثر من « أمل من الآمال رغما عن الذين يريدون تحقيقه فى البلاد الروسية » والديمقراطية رغم أنها تنادى بسيادة الشعب وبالتصويت العام ، فانها وهى تنادى بتمثيل الفئات المختلفة « لا تحرم الفئات المتقدمة امتيازها .. لذا فان بيئة الديمقراطية بيئة واقعية ، بعيدة عن التصورات والخيالات .. بيئة مساواة بقدر الامكان ، وبيئة اخاء مستطاع .. »(١٩) .

ولا نعتقد أن من يكتب ذلك يمكن وضعه فى صفوف الاشتراكيين المصريين بل انه فيما بعد ، وكما هو معروف ، انخرط فى تحــــرير صحيفة حزب الاحرار الدستوريين ، الذى كان مثقفوه وكتابه من دعاة الفكر الليبرالى ، ثم انتهى الحال بعزمى الى خدمة الخديو المخلوع على نحو ما أشرنا .

ونعتقد أن الاســـتثناء الوحيد من جماعة المثقفين الليبراليين بالحزب الديمقراطى ، كان عزيز ميرهم الذى نشط يعمل على أساس من المعتقدات الاشتراكية ، وكان ســـــكرتيرا للحزب ، بالرغم من اختلافه الواضح مع الدكتور هيكل وجماعته ، بشأن اتجاهه هذا ، بل يمكننا أن نستنتج أن المبادىء ذات الصبغة الاشتراكية . أو التى صورت الجانب الاجتماعى للديمقراطية فى برنامج الحزب ، جاءت بتأثير عزيز ميرهم الذى وصف بانه أرستقراطى يؤمن بالاشتراكية ايمانا راديكاليا .. يفكر للاشتراكية ، لكنه لا يجب أن يعمل من أجلها »(٢٠) . وان كنا نرى أن الرجل حاول وعمل من أجلها بالفعل، من خلال اهتمامه بطوائف العمال ونشاطاته فى معاونتهم والوقوف فى صفوفهم ضد أرباب الاعمال(٢١) وان كان نشاطه هذا تم بمعزل من الحزب الديمقراطى ، وبشكل خاص .

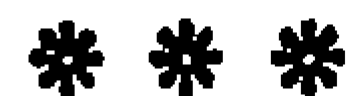
بل من الملاحظ أن عزيز ميرهم ظل وفيـــا لمبـــــادىء الحزب الديمقراطى فى مجملها ، حتى نهاية دوره عام ١٩٢٣ فظل سكرتيرا للحزب حتى النهاية ، ولم يشأ أن ينضم الى الحزب الاشـــــتراكى المصرى الذى تأسس فى أغسطس ١٩٢١ بواسطة حسنى العرابى وعلى العنانى وســــــلامة موسى وعبد الله عنان ، بمعاونة جوزيف روزنتال(٢٢) ، لقد كان ميرهم اشتراكيا على طريقته ، وليس على مذهب هؤلاء ، كان اشتراكيا ديمقراطيا ، بمعنى أنه لم يكن ينظر الى الديمقراطية ، مثل زملائه ، باعتبارها مطلبا سياسيا فحسب ، بل كان يرى أن هذا الجانب منها لا يتحقق الا اذا تحققت للديمقراطية

مطالبها فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والخلق ــ على حد تعبيره ــ وصار يستخدم مصطلح « الديمقراطية الاقتصادية » للتعبير عن توجهاته الاشتراكية ، ويعتبر أن حزبهم كان له فضل التعبير عن هذا النوع من الديمقراطية فى مبادئه(٢٣) .

ورغم ذلك كله فاننا لا نستطيع اعتبار ميرهم داعية للاشتراكية بمعناها الخاص بها ، والذى عرفت به ، وانما هو على وجه العموم كاتب ومثقف ديمقراطى ، ادرك بوعيه وثقافته أن الديمقراطية لم يعد طابعها سياسيا فحسب « وأن التطور يطبعها بطابع اجتماعى ، يخفف من غلواء النظام الرأسمالى وتناقضاته ، ويوزع الثروة توزيعا عادلا ، أو أكثر عدلا » ليس فيه اثر للغنى الفاحش ولا للفقر المدقع ، وحيث يصيب الرخاء جميع الافراد .. » أو كما عبر عنها ايضا بانها « الديمقراطية التى يتوافر فيها العدل الاجتماعى ، ويمتنع استغلال الفرد ، حيث تعطى الدولة والجماعات التعاونية الشأن الاول فى الانتاج ..»(٢٤) .

ولم يشأ عزيز ميرهم أن يستخدم اصطلاح « الاشتراكية » كما لم يكتب عنها الا مقرونة بالديمقراطية ذاتها، أو بجانبها السياسى بل لقد اعتبر أن الحزب الديمقراطى هو أول من توصل الى هذا النوع الجديد من« الديمقراطية الاقتصادية » لم يناد به احد قبله من الاحزاب السياسية أو من الكتاب والمفكرين واهل الرأى . وبالرغم من أن الحزب طالب فى برنامجه بأن يكون « حظ جميع السكان فى الانتفاع بثروة البلاد ، عن طريق تنمية الثروة العامة ، تنمية تطفو

خيراتها فى النهاية على الجميع ، فينعم بها الجميع »(٢٥) حسب تعبير عزيز ميرهم ـــ الا أنه لم يوضح فى كتاباته كيف ستطفو هذه الخيرات على الجميع . كما لم يعرف عنه ، أو غيره من مثقفى الحزب اية كتابات فى هذا الاتجاه ، بل انخرط كتاب الحزب ومثقفوه فى الحركة السياسية والوطنية العامة مشغولين بتداعياتها ، مساهمين فيها حسب امكاناتهم، ووفقا لمبادىء حزبهم وخطهم السياسى ، كما سوف يتضح من الفصل التالى .



هوامش الفصل الثالث

(١) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا : حزب الامة ودوره في السياسة المصرية ص ٢١ وما بعدها .

(٢) راجع دراسة ابراهيم بيومى مدكور عن منصور فهمى بكتاب « أبحاث وخطرات للدكتور منصور فهمى » ص ٢٠ — ٢١ ودراسة تلميذه أحمد فؤاد الاهوانى بنفس الكتاب، ص ٢٧ — ٢٨ حيث ينص صراحة على أنه من أبناء الاعيان .

(٣) أبناء حسن باشا الكبير هم : حسن باشا (الابن) ، محمود باشا عبد الرازق ، حسين باشا ، الشيخان مصطفى عبد الرازق ، وعلى عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام وأصول الحكم ، راجع كتابنا عن حزب الاحرار الدستوريين لمزيد من التفاصيل عن أسرة عبد الرازق وممتلكاتها ص ١١٨ وما بعدها .

(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات ، ج (١) ص ١ وما بعدها حيث يتحدث عن بيت أسرته وحصوله على الابتدائية عام ١٩٠١ ثم دراسته بالخديوية الثانوية فمدرسة الحقوق حتى حصل على الليسانس عام ١٩٠٩ .

(٥) F.O. 407/223, N. 855, Lampson to Halivax, July 10, 1939, Egyptian Personalities, (Enc. in No. 3)

وتضيف الوثيقة أنه يرتدى القبعة وذكى تماما ويتقن الفرنسية وتزوج من سيدة روسية عام ١٩١٢ تقيم في باريس أكثر مما تقيم في مصر ، وأنه كان دائما صديقا شخصيا لنا ويلاحظ أن الوثيقة لم تتحدث عن حصوله على الدكتوراة رغم تتبعها لحياته في حين أن كتابه خبايا سياسية حمل اسمه تبعه لقب دكتور كما أن له كتابان لا يحملان اللقب هما « على هامش المفاوضات » القاهرة ابريل ١٩٤٦ وكذلك « الايام المائة على هامش التاريخ المصرى الحديث » النهضة المصرية ١٩٣٦ .

(٦) رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٧) اشترك سامى كمال في تاسيس حزب الاحرار الدستوريين في أواخر عام ١٩٢٢ وأصبح عضوا في مجلس ادارته عام ١٩٢٥ وظل حرا دستوريا حتى وفاته ، راجع أحمد زكريا حزب الاحرار ، ص ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤٥ .

(٨) حول مؤلفات الشيخ مصطفى عبد الرازق راجع الكتاب الذى أصدره المجلس الاعلى للثقافة بعنوان : « الشيخ الاكبر مصطفى عبد الرازق » ، القاهرة ١٩٨٢ وبه مقالات لتلامذه وكذلك مقالة محمد عاطف العراقى : مصطفى عبد الرازق ودوره في الفكر الفلسفى ، مجلة الثقافة مارس ١٩٨٢ ، ص ٢٣ — ٢٤ .

(٩)ابراهيم بيومى مدكور ، دراسة بكتاب منصور فهمى ، أبحاث وخطرات، ص ١٩ — ٢٦ وقد القى دراسته في محاضرة بمجمع اللغة العربية في ١٩٥٩/٥/١١ وكذلك راجع مقالة فؤاد الاهوانى ، بنفس الكتاب ، ص ٢٧ — ٣٣ .

(١٠) نشر كتاب أبحاث وخطرات لمنصور فهمى عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ وله كتاب آخر بعنوان « مى زيادة ورائدات النهضة النسائية الحديثة » ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٩ .

(١١) قضى الشيخ مصطفى فى وظيفته الجديدة سبع سنوات (١٩٢٠ — ١٩٢٧) ثم انتقل الى الجامعة أستاذا للفلسفة منذ ذلك التاريخ ، راجع ملف خدمته بدار المحفوظات المصرية برقم ٢٥٧ مسلسل ٥٦٣٤٢ ، محفظة رقم ٥٤٦٥/ ١/١٩١ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا حزب الامة ص ٣٢٤ — ٣٢٩ حول انتهاء دور حزب الأمة وحول جيل الشباب الذى كتب فى الجريدة ص ٦٩ — ٧٠ ، وحول رئاسة تحرير هيكل للجريدة ص ٢٣٢ .

(١٣) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤١ — ٤٢ ، المحروسة في ٣ يناير ١٩١٩ (برقيات خريجى جامعة ليون أعضاء الحزب الديمقراطى) .

(١٤) حول صلة جماعة الحزب الديمقراطى بجامعة الشعب أنظر مقدمة مصطفى عبد الرازق لترجمة كتاب تشارلز آدمس « الاسلام والتجديد فى مصر » القاهرة ١٩٣٥ ، وكذلك مجموعة مقالات فكرى أباظة ، الاولى ص ١٤ — ١٥ .

(١٥) تحتاج هذه الحقبة من حياة الدكتور هيكل وكتاباته فيها (١٩٠٩ — ١٩١٢) الى دراسة أوسع وله فيها مذكرات لم تنشر حتى الآن بعنوان « يوميات باريس » في ثلاثة مجلدات ، وهى مودعة لدى نجله الاستاذ أحمد هيكل المحامى ، وقد سبق أن أطلعنى عليها مشكورا ، والاقتباس من الكراسة الثانية من المخطوط ص ٤٨ — ٤٩ ، ص ٨٥ — ٨٦ .

(١٦) ابراهيم بيومى مدكور ، المرجع السابق ، ص ٢٠ — ٢١ ويضاف الى المثالين السابقين فى المتن مثال طه حسين فى كتابه « فى الشعر الجاهلى » وعلى عبد الرازق فى كتابه « الاسلام واصول الحكم » وان لم يكونا من الحزب الديمقراطى .

(١٧) راجع مقالة محمود تيمور عنه بكتاب « ابحاث وخطرات » ص ٨ — ١٠ ، والتى نشرت ايضا في كتاب تيمور « ملامح وغضون ، صـــور خاطفة لشخصيات لامعة » .

(١٨) F.O. 407/223, No. 855, Lampson to Halivax, July 10, 1939.

وكذلك رفعت السعيد ، المرجع السابق ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(١٩) راجع مقالات محمود عزمى عن الديمقراطية بصحيفة المحروسة فى ٣ ، ٥ ، ١٣ أكتوبر ، ١١ نوفمبر ١٩١٩ وحول صلته بحزب الاحرار راجع كتابنا حزب الاحرار ص ٩٦ وحول عمله فى خدمة الخديو المخلوع عباس حلمى فى أوربا راجع كتابه « خبايا سياسية » ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(٢٠) رفعت السعيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٢١) هيكل : مذكرات ، ج (١) ص ٨١ ويضيف عزمى في خبايا ص ٤٤ أن حركة العمال كانت لا تزال بادية فى الأفق فتلقاها الحزب برعايته وأشرف بعض الاشراف على نقاباتها وتأليفها وشكاوى العمال والدفاع عنها .. وان كان هيكل ينكر أن ميرهم كان يفعل ذلك بصفة شخصية لا حزبية .

(٢٢) عبد العظيم رمضان : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ، ص ٣٧٣ وما بعدها .

(٢٣) محاضـــرة ميرهم بالجامعة الامريكية بعنوان « أثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية » المنشورة بكتاب الجامعة « الديمقراطية ، سلسلة محاضرات » عام ١٩٤٥ ، ص ٣٨ وما بعدها .

(٢٤) ، (٢٥) نفس محاضرة عزيز ميرهم السابقة .

الفصـــــل الرابع

النشاط الســياسى والوطنى للحزب

من الضرورى ملاحظة دلالة الظروف التاريخية التى نشأ فيها الحزب الديمقراطى ومغزاها السياسى ، تلك الظروف التى تمثلت فى انتهاء الحرب العالمية الاولى وما أعقبها من تفكير الأمة ، بكل طبقاتها، بل والوزارة ، فى ضرورة حل القضية الوطنية ، لتحقيق استقلال مصر ، والتفكير فى تأليف « الوفود الوطنية » والتجمعات السياسية التى ستتولى الحديث باسم مصر فى مؤتمر الصلح ومعارضة الانجليز، وفى مقدمتها بطبيعة الحال التجمع الوفدى الكبير ، الذى حشد فى صفوفه معظم الساسة المصريين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم .

وقد نشأ الحزب الديمقراطى فى ظل الظروف التى بلغ فيها المد الوطنى أقصى مداه ، حين كان التفكير فى أمر البلاد عاما وملحا ، ومن هنا يمكن القول أن ظروفا وتطورات سياسية ووطنية هى التى دفعت بمؤسسى الحزب الى تكوينه واعلانه ليســـــاهم بدوره فى المعركة الوطنية ، أيا كانت الشعارات التى رفعها والمبادىء التى تبناها وهى

فى مجملها العام لا تخرج عن الاهداف العامة للحركة الوطنية ــ وأيا كانت اتجاهات أصحابه الفكرية . لذلك فان تتبع دراسة دور الحزب السياسى والوطنى ، قياسا على الظروف التى ساعدت على تكوينه، هو أمر له أهميته لابراز دوره فى أهم قضيتين جابهتا الحــركة الوطنية المصرية ، خلال هذه المرحلة من تاريخها وهما : قضــية الاستقلال الوطنى ، وقضية الدستور والحكم النيابى .

ولسنا نبالغ ان ذكرنا ان نشاط الحزب السياسى بدأ عندما أراد الاشتراك فى عضوية الوفد المصرى ، وتمثيل جماعته داخل هيئة الوفد فى نوفمبر عام ١٩١٨ م وقد ذكر لنا الدكتور هيكل أن بعض أصحاب الحزب الناشىء ، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهمى أرادوا أن يكون لهم ممثل فى الوفد المصرى ، الذى تألف برياسة سـعد زغلول ، لكنهم لم يوفقوا فى مسعاهم ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحدا منهم فى عضويته(١) .

وعندما رفضت السلطات البريطانية ســفر أعضاء الوفد لحضور مؤتمر السلام فى باريس ، ثم قبضـت على زعماء الوفد الأربعة ، سعد زغلول وحمد الباسل واسماعيل صدقى ومحمد محمود، ونفتهم الى مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩ ، ثم اندلعت أحداث الثورة فى أنحاء البلاد ، وجعلت السلطات البريطانية تواجهها وتقمعها بالقوة المسلحة ، كما هو معروف ، كان الحزب قد قدم التماسا الى السلطان أحمد فؤاد ، احتج فيه على مسلك السلطات البريطانية ، بل على منع أعضاء الوفد المصرى من الســفر لحضور المؤتمر ، واهاب بالسلطان أن يتدخل ، مستصرخا وطنيته ، ومطالبا اياه بالا يحرم الوفد من حضور مؤتمر السلام(٢) .

ويفهم من هذا الالتماس أنهم قدموه قبيل القبض على الزعماء مباشرة ، عندما رفضت السلطات البريطانية سفرهم .. كما لم

يعرف للحزب أية نشاطات ثورية خاصة به ، ذلك أن رجاله كانوا يشتغلون فى اطار اقتناعهم بالسعى للحصول على الاستقلال بالوسائل السلمية المشروعة ، وشأن أعضاء الوفد ، يؤمنون بالاعتدال ، بحكم نشأتهم السياسية فى اطار من توجهات حزب الأمة ، من ناحية ، وبحكم تكوينهم الاجتماعى والثقافى من ناحية أخرى ، لم تدخل الثورة أو النضال الشعبى فى حسابهم ، لكن الاوضاع تغيرت ، والاحداث تلاحقت على نحو غير متوقع ، لتطرح بدائل جديدة للاعتدال ، ولتحل مشروعية الوسائل الثورية . محل الوسائل السلمية ولو الى حين .

وثمة ملاحظة على جانب كبير من الاهمية وردت فى مذكرة لوكيل وزارة الخارجية البريطانية عن الاوضاع السياسية فى مصر ، مؤرخة فى ٩ ابريل ١٩١٩ قدمت تحليلا لما سماه « أسباب الاضطرابات » فى مصر . فتحدثت عن الحالة النفسية والشعور بالمظالم ، مما دفع المصريين الى هذه الثورة ، ثم تحدثت عن «المثل العليا لطبقة المثقفين المصريين ، حتى المتعدلين منهم ، هؤلاء الذين تزايدت مشاعرهم حدة خلال السنوات القليلة المنصرمة ، فاصبح الكثيرون منهم ، ممن كانوا لا يأملون فى أكثر من الحصول على حرية التعبير السياسى، اصبحوا الآن يطالبون بالاستقلال التام » وتعزى المذكرة ذلك ، ليس الى نمو الشعور الوطنى لدى هؤلاء نتيجة ما عانته مصر خلال سنى الحرب ، وسياسة الاحتلال وفرض الحماية ، وانما تعزوه « الى الرئيس ويلسون وصيحاته التى تنادى بحق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصيرها »(٣) .

وبرغم ضعف هذا التبرير ، الا أن الملاحظة التى وردت به تبقى على قدر كبير من الاهميـة ، وهى أن المثقفين المصريين ، المعروفين بالاعتدال ومنهم رجال الحزب الديمقراطى بطبيعة الحال دفعت بهم الأوضاع المتدهورة ومسلك السلطات البريطانية والمعاناة والقهر الذى لقيته البلاد ، كل ذلك دفع بهم الى مطالب راديكالية .

وأصبحوا شأن غيرهم ، من قطاعات الشعب ، يطالبون بالاستقلال التام ، حتى وان استندوا فى بعض حججهم الى نداءات الرئيس الامريكى وشعاراته .

وعندما نشر برنامج الحزب ، بعد أن صدقت جمعيته العمومية على قانونه الاساسى فى ١٠ يناير ١٩١٩ ، أنشأت ديباجته تتحدث بشكل عام عن أن مبادىء الحزب « تقوم على أساس المساواة بين الأمم والاخاء بين الافراد .. واقامة العدل مقام القوة .. » كما نصت المادة الاولى من البرنامج على « استقلال مصر استقلالا داخليا وخارجيا »(٤) ورغم عدم ايضاح ذلك بصورة أكثر تفسيرا ، فان المطلب السياسى للحزب كان قاطعا وقد أتى على رأس برنامجه ، بل ويعنى بالتخلص ليس من الوجود البريطانى وحده وانما من امتيازات الدول الاوربية الاخرى ، التى تقيد مصر داخليا .. وأسلوب تحقيق هذا الاستقلال سيكون بالمفاوضة والاقناع ، والمطالبة بالحق تحقيقا للعدل ، الذى سيقوم مقام القوة ، وستكون قاعدة المفاوضة الا يمس استقلال مصر بحال من الاحوال(٥) .

وعندما وقعت أحداث الثورة ، وتجددت حوادث العنف ضد الوجود البريطانى وواجهت السلطات العسكرية البريطانية المظاهرات السلمية بالرصاص خلال الربع الاخير من عام ١٩١٩ ، وبالذات عندما خرجت مظاهرة سلمية فى الاسكندرية تطالب بالاستقلال التام ، وتصدت لها القوات البريطانية . وأطلقت عليها النيران فقتلت أحد عشر مواطنا ، وجرح سبعون رجالا ونساء وأطفالا ، أرسل الحزب الديمقراطى خطابا الى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء يبدى احتجاجه واستنكاره من هذا الحادث المروع «الذى قلب فيه الانجليز مظاهرة سلمية مشروعة الى مذبحة ، قتل فيها مثل هذا العدد .. ، ولما كان من المستحيل أن يخمد هذا الشعور العام بقوة السلاح ، ذلك الشعور الراسخ الذى تترجمه المظاهرات ، كان الجدير أن

تقصر المجهودات على تفسير هذا الشعور فى حدود النظام » وطالب الحزب الحكومة بأن تجرى تحقيقا دقيقا عن الحادث المؤلم لمعرفة المسئولين عنه حتى لا يتكرر ، وطلب أن تنفذ وعدها بالعمل على سحب الجنود الانجليز المسلحين من داخل المدن والقرى ، حتى لا يثير مرآهم غضب شعب أعزل متألم مظلوم(٦) .

وعندما ثارت طالبات المدرسة السنية على سياسة الانجليز التعليمية وطالبن بتلقى دروسهن باللغة العربية ، اهانتهن الناظرة الانجليزية وامرت باغلاق المدرسة ، فأرسل الحزب الديمقراطى رسالة الى رئيس الوزراء يحتج على هذا الاعتداء على حرمة السيدات وكرامتهن وامتهان الناظرة والمعلمات الانجليزيات لهن ، وتساءل الحزب عما اذا كان فى النية معاملتهم بمثل ما عوملت به السيدات المتظاهرات فى شهر مارس الماضى من تصويب السنك والمدافع صوبهن ؟(٧) .

وقد ازدادت نغمة الحزب حدة وحماسة فجعل يرسل الاحتجاجات الى قناصل الدول ويرسل برقيات الى الأحزاب الديمقراطية والجمهورية والاشتراكية فى كل من فرنسا وانجلترا وايطاليا وأمريكا ، وكذلك الى كبريات الجرائد « بمناسبة ما يقع فى مصر من الحادثات » وكتب الدكتور منصور فهمى مقالة مهمة امتلأت حماسة وطنية طالب فيها « بالاستبسال فى نصرة الحق ، فلأ يتجلى الواجب فى أجمل صورة الا حيث ينصر الحق على الباطل .. صح بأعلى صوتك : لا خير فى واجب يحارب به الوطن .. اليوم يحل التفريط فى العلم والمال وفى الراحة والجاه وفى الربح والثراء فى سبيل الوطن .. ذلك الواجب الذى ينتهى الى مقاومة الغاصب »(٨) ..

ولم ين الحزب عن سياسة ارسال البرقيات والاحتجاجات

حول مقاومة السلطات البريطانية للمظاهرات بالقمع واطلاق النار ، فأرسل الى مديرى الكليات فى ليون ، والى الوزراء الفرنسيين السابقين والى عمدة ليون ، والى لجان الطلاب وعموم الجرائد ، لفضح السياسة الاستعمارية البريطانية ويصور كيف أن « الدم المصرى يجرى عزيزا ، فنستصرخ نجدتكم لوقف ما يتجدد من المجازر ، وأن مصر اذا كانت قد جردت من السلاح ، الا انها مستميتة فى الدفاع عن حقها ، فهى لا ترى الا الموت أو الاستقلال التام »(٩) وهكذا رفع الحزب الديمقراطى شعار الحزب الوطنى ، القديم ، مؤكدا تمسكه باستقلال مصر التام ، كما ورد فى نصوص برنامجه مندمجا فى الحركة الوطنية مذكيا حماستها رافعا شعاراتها . مساهما فى دفع عجلتها املا فى بلوغ غاياتها .

عندما قبلت بريطانيا سفر الوفد الى باريس ، لتهدئة الثورة ، بعد أن رتبت أمر منعه من الاتصال بأعضاء مؤتمر الصلح ، وجاء مشروع المعاهدة الدولية مع المانيا (معاهدة فرساى) متضمنا اعترافا دوليا بالحماية على مصر ، ووقعته الدول المنتصرة ، ولتكتسب الحماية البريطانية على مصر « شرعية دولية تامة » رأت بريطانيا انه يجب ان يقبلها الشعب المحمى ، خاصة وأن تركيا قد تحتج ولا تقبل هذه الحماية ، لان معاهدة الصلح معها لم تبرم بعد ، فضلا عن ضرورة مواجهة بريطانيا لاحداث الثورة التى اشتعلت فى انحاء البلاد ، وذلك باعادة النظر فى سياستها لذلك الفت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة وزير المستعمرات اللورد ملنر وقررت ايفادها الى مصر لتحقيق أسباب الثورة واقتراح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقات مع مصر على نحو جديد ، أو على حد تعبير كيرزن ، تكون مهمتها ازالة سوء التفاهم ، وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة .

وأحتار الناس فى مصر، فى أمر مقابلة هذه اللجنة، وكذلك كان شأن لجنة الوفد المركزية ، ولكن لم تلبث صحيفة « النظام » أن فتحت فى ٢٤ أغسطس ١٩١٩ باب النقاش حول ذلك الموضوع ، عندما كتب رئيس تحريرها سيد على فى افتتاحيتها يطلب ملاحظات الناس وتعليقاتهم حول تلك اللجنة المزمع ارسالها الى مصر ، فكتب اليه احد المواطنين ويدعى حسن سلامة يبدى رأيه واصفا اياه بأنه « رأى الأمة المصرية » جاء فيه « اننى أرى ان الرأى العام قد أبدى كلمته الاخيرة من زمن بعيد ، يعلم العالم اجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا فى الدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشأن من الساسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية ، الا أن نعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ما تريد .. »(١٠) .

عندئذ التقط الحزب الديمقراطى هذه المبادرة ورآها أول فرصة سياسية سانحة ليبرز ويتصل بالرأى العام ، فتبنى الدعوة الى مقاطعة اللجنة واذاعها فى كل مكان ، وجعل يوحى الى الشباب المتصل به ، والى طلبة الجامعة والمدارس العليا أن يعملوا على تنفيذها ، والا يدعوا مسئولا يتصل بلجنة ملنر ، وكانت حجة الحزب فى ذلك أن اللجنة جاءت تنظم الحماية على مصر، وأن مصر ترفض الحماية ، أيا كان التنظيم الذى يشرع لها ، وأن الاتصال باللجنة معناه معاونتها على اتمام هذا التنظيم وحمل المصريين على قبوله(١١) .

وكان ذلك أول اتصال للحزب الديمقراطى بالرأى العام ، حتى قبل أن يعلن برنامجه ، عندما نشر فى صحيفة النظام فى أول سبتمبر ١٩١٩ بيانا تحت عنوان « رأى الحزب الديمقراطى فى لجنة اللورد ملنر » ورد به أن الحزب يبدى اعترافه الصريح أن للأمة وكيلا

مفوضا عنها هو صاحب المعالى سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى . وانه لا حق لأحد فى المفاوضة فى شئون البلاد والبت فى أمر مستقبلها غير وكيلها المفوض ، وأن الحزب على ثقة تامة بأن اللجنة لن تجد من يسمع لها صوتا أو يجيب لها سؤالا ، لأن الأمة جمعت كل أمانيها وآمالها وكل شكاياتها وآلامها ووضعتها بين يدى وكيلها المفوض ، وهو وحده القادر على الاجابة عن أسئلة اللورد ملنر بجلاء ووضوح »(١٢) ..

ثم أذاعت « النظام » فى ٢٦ سبتمبر نص خطاب لسعد زغلول أرسله الى اللجنة المركزية للوفد يبارك فيه هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبابها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة اذا حضرت الى مصر ، وانه تلقى واخوانه خبر هذا التصميم على عدم مفاوضة اللجنة بأى صفة كانت اذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى أمر الاستقلال التام الذى ينشدونه(١٣) .

ولم يكف الحزب الديمقراطى عن مواصلة دعوته فأصدر بيانا آخر ، فى الثالث من أكتوبر ١٩١٩ ، تحدث به الشعب المصرى ، فى شكل قطعة من الأدب السياسى ، وان كان أقرب فيه الى التطرف والتشدد ، منه الى الاعتدال ، فراح البيان يذكر الشعب بأن دماء أبنائه الأبرار الأبرياء قد سالت وحل به ما حل من ضروب العنف والدمار ، فى الانفس والاموال « فلا يحل لك بعد ذلك أن تثق بوعد غاصب حريتك ، وتظن أن هناك مجالا بينك وبينه للتفاهم .. » وهكذا راح البيان ينســـــف جدوى التفاهم بين مصر وبريطانيا ، ويشكك فى احترام الاخيرة لعهودها ومواثيقها . حيث لم يعد « يجوز لك أيها الشعب ، بعد طول جهاد وبعد أن قاربت نهاية الشوط فى سبيل الوصول الى غايتك ، أن تتمشى وراء خصمك فى ذلك

المنحدر الذى يسعى فى أجتذابك أليه ليجرك ألى هاوية الاعتراف بالحماية ويسجل عليك قبول الذل والهوان .. » .

وطفق البيان يؤكد على هوية اللجنة القادمة وانتمائها الى بريطانيا ، عدو المصريين ، التى ستجعل من نفسها خصما وحكما فى آن واحد ، بينما ينبغى أن يعهد بتسوية المسائل المعلقة بين الخصمين الى حكم ثالث ، ثم أنشأ البيان يفضح مهمة اللجنة ، ويصفها بأنها ما جاءت الا للتشويش على عمل الوفد المصرى وانها ستحاول بوسائلها ان تأخذ راى فئة صغيرة معينة من الناس بالترغيب والارهاب ، مستفيدة من وجود الاحكام العرفية التى ينوء الشعب تحت أعبائها والتى لا يمكن معها لأى شعب أن يبدى رأيا صائبا صريحا ، ثم يدعو البيان الى مقاطعة اللجنة ، وأن يتمسك الشعب بحقه فى الحرية وأن يتمثل أمامه الدماء التى سالت والارواح التى أزهقت والكرامة التى اهينت فداء للاستقلال . « وانه لمن الخيانة العظمى للوطن وللشهداء أن يخاطب أحدا فى غير الاستقلال التام »(١٤) .

وعندما وصلت لجنة ملنر الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، وأصدرت نداءها للمصريين ، ونشر هذا النداء فى صحيفة « المقطم » اجتمع مجلس ادارة الحرب بعد ساعة واحدة من صدوره ، وبحث نداء اللجنة ، واصدر نداء جديدا ، دفع به الى صحيفة «المحروسة» التى كان يشرف على تحريرها محمود عزمى ، فطبعت النداء فى شكل ملحق للصحيفة وزع على الناس قبل غروب شمس ذلك اليوم(١٥) .

وهكذا ، بالرغم من أن هيئة الوفد رفضت فى البداية تمثيل الحزب الديمقراطى فيها ، الا ان قادة الحزب ، بدافع من المسئولية الوطنية ، راحوا يتحركون ، ملتزمين بالخط السياسى الذى أقروه

فى البداية عند تأسيسهم للحزب ، وهو أن يكون تيارهم السياسى موجها ليصب فى بحيرة الوفد فيما يكون قد توصل اليه من أفكار وآراء ، وما يقوم به من جهود لخدمة القضية الوطنية » ، ولم يكتف الحزب بذلك ، وانما أوفد ثلاثة من أعضاء مجلس ادارته منهم عزيز ميرهم ومحمود عزمى — الى « بيت الأمة » للتنسيق مع لجنة الوفد المركزية فى شأن نداء لجنة ملنر وموقف المصريين منه(١٦) .

وتوالت بيانات الحرب الديمقراطى لفضح السياسة البريطانية والتأكيد على تمسك مصر بالاستقلال التام ، فراحت بياناته تؤكد هذا الهدف وتوضح أن لجنة ملنر جاءت للقضاء على هذا الهدف ، وأن استقلال مصر موكول قبل كل شىء بأبناء مصر ، وأن الأمة ستقف كلها عالية الراس ، تجبه القوة بسلاح الحق موقنة أنها ستصل الى استقلالها .. »(١٧) .

وقد أثمرت جهود الحزب الديمقراطى فى شأن الدعوة الى مقاطعة اللجنة بالاضافة الى جهود اللجنة المركزية للوفد فيما بعد ، خاصة وأن جهود الحزب الديمقراطى انصرفت بشكل أساسى الى قطاعات الشباب والطلاب ، الذين أخذوا على عاتقهم تنظيم أنفسهم فى لجان للمقاطعة ، فكانوا يقابلون الساسة والمشتغلين بالشئون العامة ، وجميع من يتوسمون أن لجنة ملنر ستلتقى بهم ، ليحملوهم على التصريح بالمقاطعة ورغم ان الدكتور هيكل فى مذكراته ، التى كتبها عام ١٩٤٨ ، قد تحدث عن تردد الشيوخ فى حكمة هذه الخطة التى تبناها الشباب ، معبرا عن خشيتهم من مغبة المقاطعة ، واضافته أن حسين رشدى باشا توصل الى صيغة جديدة مؤداها أن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث الى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم فى باريس(١٨) ، الا أنه من الواضح أن هيكل — وهو من قيادات الحزب الديمقراطى آنئذ — قد نسى، وهو يتذكر هذه الاحداث

نداء حزبه الاول ، الذى نشر بصحيفة النظام فى بداية سبتمبر ١٩١٩ والذى نادى فيه بأن هيئة الوفد هى وحـــدها الموكلة عن الأمة والمفوضة للتحدث باسمها ولقاء لجنة ملنر .

وفى مذكرة أرسلها اللورد اللنبى الى كيرزن فى يناير ١٩٢٠ ، يحلل فيها موقف الرأى العام من البيان الذى أصدرته لجنة ملنر فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ على ضوء المعلومات المســـتقاه من جهاز المخابرات البريطانى ، تحدث فيها اللنبى عن موقف القوى السياسية جميعا ، وعندما تحدث عن الحزب الديمقراطى ، وصفه بأنه حزب ضئيل الأهمية ، تشكل فى بداية عام١٩١٩، بوحى من زعيمه الروحى، عزيز ميرهم ، وأن هدفه الاساسى تطبيق النظام الديمقراطى فى مصر .. وأن زعماء هذا الحزب ، يقولون بأنهم يقبلون أى حل يوافق عليه حزب ســـعد زغلول باعتبـــاره هو الممثل الشرعى للأمة .. »(١٩) .

وهكذا لم يخرج الحزب الديمقراطى ، وبشهادة اللنبى ، عن عن الخط العام للحركة الوطنية ، معترفا بقيادة الوفد لها مفوضا عن الأمة ، مؤمنا بأسلوبه وتوجهاته الوطنية ، وعندما نشرت لجنة ملنر بلاغها الرسمى ، علق عليه بيان للحزب الديمقراطى ، معتبرا أن « خصمنا السياسى العتيد مصمم على الوصول الى غرضه وان تغيرت أساليب العمل لهذه الرغبة وتنوعت سبل هذا الوصول ، وأن اللجنة وجدت المصريين متساندين غير متفرقين ، مجمعين على شىء واحد ، هو مقاطعة اللجنة ، لأنهم سمعوا انها لن تتفاوض الا فى حدود الحماية البريطانية(٢٠) . وقد حقق الحزب فى أمر البلاغ البريطانى ورآه يتضمن النقاط التالية :

أولا : انه لا يدخل فى غرض اللجنة الاعتراف باستقلال مصر الخارجى .

ثانيا : ان لجنة ملنر تريد أن تستهوى بعض المصريين — ولو افرادا — الى مفاوضتها فى الاستقلال الداخلى .

ثالثا : ان لجنة ملنر تقيد منذ الآن هذا الاستقلال الذاتى بقيود يرجع بعضها الى حقوق جميع الاجانب المشروعة والبعض الآخر الى « مصالح بريطانيا الخاصة » .

وهكذا كشف بيان الحزب الديمقراطى ما تضـــمنه البلاغ الرسمى للجنة ملنر واكد ان الأمة المصرية لا يمكن أن تتراجع عن مطلب الاستقلال التام ، الذى أصبح حقا مقررا ثابتا ، وأن فكرة الحماية هى روح البلاغ رغم ما فى الاسلوب من مهارة لم تجعل للفظها فيه ذكرا ، لذلك فان الحزب الديمقراطى المصرى « يرى أن المسألة المصرية لاتزال فى موقفها الأول بيننا وبين حكومة بريطانيا ويرى، أن خطتنا ازاء اللجنة يجب أن تبقى كما كانت مقررة باجماع الأمة من قبل .. »(٢١) .

وهكذا أثمرت دعوة الحزب الديمقراطى ونشاطاته وقاطعت الأمة اللجنة ، التى أخفقت فى مهمتها ، وان كانت قد استطاعت جمع بعض المعلومات حول أسباب وحوادث الثورة ، وأعدت بها تقريرها وحملته الى الحكومة البريطانية ، ورحلت ، ولكنها فى النهاية أخفقت فى كسب اعتراف المصريين بالحماية ، أو تنظيم علاقة بريطانيا بمصر على أساسها ، ووجهت بطلب الاستقلال التام وبجبهة واحدة من المصريين ، تفوض وكيلا واحدا يتحدث باسمها وهو الوفد المصرى..

وادركت اللجنة ضرورة الاتصال بالوفد المقيم فى باريس ، فذلك يدخل فى مهمتها بكل تاكيد ، اذا أريد تحقيق الاستقرار فى مصر ، وحدث بعد ذلك ما هو معروف من طلب أعضاء الوفد فى باريس من عدلى يكن أن يسافر اليهم لتهيئة السبيل لهم للتفاوض مع ملنر والقيام بمحادثات لعلها تؤدى الى تنظيم العلاقات بين مصر وبريطانيا ، وبالفعل نجح عدلى فى مهمته ، وانتقل الوفد الى لندن

لمفاوضة لجنة ملنر ، وكانت جولة المفاوضات الاولى المعروفة باسم (مفاوضات زغلول — ملنر عام ١٩٢٠) .

جرت جولة المفاوضات ، التى بدأت فى ٧ يونيو واختتمت فى ٩ نوفمبر عام ١٩٢٠ ، وانتهى الوفد فيها الى تسلم مشروع أخير قدمته لجنة ملنر ، فرأت قيادة الوفد أن تستشير فيه الأمة المصرية ، فعهدت الى أربعة من أعضائه هم : محمد محمود ولطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر ، بالسفر الى مصر ، فانضم اليهم بها ، ويصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس ، وقدموا المشروع الى الأمة لتقدم رأيها فيه على أساس « قبوله كله أو رفضه كله » ونشر بيان الوفد المرفق بالمقترحات فى الصحف المصرية فى ٥ سبتمبر ١٩٢٠ ، مؤكدا أن « هذه القواعد نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها » .

وازاء التطورات السابقة اجتمع مجلس ادارة الحزب الديمقراطى وقرر فى البداية ارسال وفد من أعضائه للاشتراك فى استقبال مندوبى الوفد(٢٢) ثم اجتمع ثانية لدراسة المشروع المقترح وتسجيل رأى الحزب فيه ، وبعد دراسة متأنية مستفيضة ، أرسل الحزب وثيقة على درجة كبيرة من الاهمية ، اشتملت على ثلاثة تقارير :

اولها : يمثل عرضا لما حوته نصوص المقترحات التى حملها مندوبو الوفد الى مصر .

وثانيهما : تقرير الحزب حول هذه المقترحات ورأيه فى المشروع برمته .

وثالثهما : مشروع مقترح من الحزب فى شأن قانون بانشاء جمعية وطنية وقانون انتخابها .

أما بالنسبة لما حوته المقترحات البريطانية التى حملها المندوبون الى مصر . فقد استشف الحزب الديمقراطى ، بشكل واع ، قواعد الاتفاق المقترح ورأى أنها تتضمن القواعد التالية(٢٣) :

١ ـ عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعترف بريطانيا بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية .

٢ ـ تبرم بموجب هذه المعاهدة محالفة تتعهد فيها بريطانيا بتعضيد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر ان تقدم ، داخل حدودها ، كل المساعدة الى بريطانيا فى الاغراض الحربية .

٣ ـ تتمتع مصر بحق التمثيل الدبلوماسى .

٤ ـ تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوات ..

٥ ـ تعين مصر مستشارا ماليا بريطانيا يتولى اختصاصات اعضاء صندوق الدين .

٦ ـ تعين مصر موظفا بريطانيا فى الحقانية يتصل بالوزير ويحاط بالمسائل القضائية التى تمس الأجانب .

٧ ـ يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ، ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

٨ ـ ابطال المحاكم القنصلية وتعديل نظام المحاكم المختلطة .

٩ ـ تؤلف جمعية وطنية تضع دستورا يتضمن المسئولية الوزارية وحرية الأديان وحماية حقوق الاجانب .

١٠ ـ لم تطرح مسألة السودان للبحث ، وحصلت تأكيدات على ضمان مياه النيل .

أما عن رأى الحزب الديمقراطى فى المشروع فقد احتواه تقرير ضاف أرسله الحزب الى سعد زغلول باعتباره رئيس الوفد المصرى، راجيا « أن يكون أعضاء الوفد المصرى على اتصال فى المفاوضات القادمة لتحـــرير الاتفاقات ، بين مندوبى الحكومة الانجليزية ، والحكومة المصرية الحائزة لثقة الأمة »(٢٤) وفى هذه الجملة ما يفيد بأن الحزب يرى أن عقد الاتفاقية لن يكون مع الوفد ، الذى عليه أن يقبل أساسها ثم ينسق مع حكومة مصرية جـــديدة تأتى بها الانتخابات ، والتى تتولى بنفسها ابرام وتوقيع الاتفاقية مع الحكومة البريطانية .

ويمكننا عرض موقف الحزب الديمقراطى هنا من المشروع ، باعتباره ليس فقط يمثل رأى الحزب فى المقترحات المعروضة ، وانما باعتباره يمثل رأى الحزب وتصوره كاملا لقضية استقلال مصر ، ومفهومه بشأن الاستقلال ، على ضوء ما يقبله من مسائل على أساسها تتحدد علاقة مصر ببريطانيا ونود فى البداية أن نشير الى أن الحزب يرى فى قواعد هذا الاتفاق ــ التى اقترحها ملنر ولجنته ــ « غموضا وابهاما لا يمكن معهما القطع فى حقيقة قيمتها ، وأن الحزب يحتفظ برأيه حين تقدم له الصيغة النهائية ليدرسها درسا كافيا » أما مضمون رأى الحزب فقد عرض على النحو التالى :

اولا : بالنســـبة لقضـــية الاســـتقلال :

١ ــ الاستقلال حق طبيعى للأمم لا يمكن التعاقد عليه ، وكل تعاقد من جانب أمة على استقلال يقتضى مقابلة تمس الاستقلال الى حد ما .. ولو كانت انجلترا قد تعاقدت مع مصر على حماية عام ١٩١٤ لكان التعاقد اليوم على رفع الحماية ، أما والحماية قامت بها انجلترا منفردة وابلغتها للحكومة المصرية والدول ، فيجب أن

يكون اعترافها بالاستقلال على هذا النحو أيضا ، اى ببلاغ كالذى أعلنت به الحماية .

٢ ـ أن تكون بين بريطانيا وبين مصر المستقلة وثيقتان : الاولى معاهدة خاصة بالامتيازات والدين »، والثانية محالفة خاصة بتصفية المسائل التى تنتهى بين مصر وانجلترا باستقلال مصر ، ثم بحقوق وواجبات كل من المتعاقدين .

٣ ـ لذلك يرى الحزب « بشأن استقلال مصر واعترافه انجلترا به أن يكون اعتراف انجلترا باعلان تبلغه انجلترا الى مصر والحكومات الاجنبية . كما فعلت فى أمر الحماية عام ١٩١٤ ، وأن تنص فى هذا الاعلان صراحة على التنازل عن الحماية المذكورة وعما يترتب عليها من النتائج فى المعاهدات الدولية المختلفة(٢٥) .

ثانيا : بالنسبة للامتيازات وصندوق الدين :

١ ـ جاء فى قواعد الاتفاق تحديد صفة مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية يقضى نظامها بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية .. الخ .. ويرى الحزب أن هذا التوسع فى تحديد الصفة قد يفهم منه المداخلة فى تحـــديد طريقة الحكم الداخلية مداخلة تتناق مع الاعتراف بالاستقلال .. لذا نرى الاكتفاء بالنص على أن مصر المســـتقلة الديمقراطية تتحالف مع انجلترا وتتعاقد .. فظهور هذا التقييد فى المعاهدة ، ربما يعطى لانجلترا ما يبرر مداخلتها فى الشئون المصرية لاسباب داخلية لا يصح أن تتداخل بسببها فى شئون دولة مستقلة .

٢ ـ اذا كان لمصر ان تعقد معاهدة مع انجلترا تشمل امر الامتيازات وامر الدين ، تحل انجلترا أمام مصر فيها محل الدول صاحبة الامتيازات ومحل صندوق الدين : لكن اذا كانت مصر تتعاقد

على حقوق موجودة لغيرها عليها ، فبأى صـــفة تتعاقد انجلترا مع مصر عن هذا الغير ؟ ان نقل هذه الحقوق الى انجلترا معناه ان تصبح من حق انجلترا نفسها بحيث لا يجوز التنازل عنها من دولة من هذه الدول لمصلحة مصر مباشرة ، من غير موافقة انجلترا ، وهذا باطل لان انجلترا تتفاوض اليوم مع الدول بشأن الامتيازات على قاعدة الحماية التي اعلنتها عام ١٩١٤ ، واقرتها عليها الدول في معاهدة فرساى عام ١٩١٩ من غير أن تقرها مصر على حمايتها .. ومصر وحدها التى تملك حق اقرار تنازل واحد أو أكثر من الدول الاجنبية عن حقوقها للغير ، لذلك نرى وجوب أن يكون النص فى الاوامر العالية التى تصـــدرها الحكومة المصرية على انتقـــال « استعمال الحقوق » لانجلترا ، لاعلى انتقال الحقوق نفسها .

وكانت حجة الحزب فى ذلك غاية فى الوضوح والدقة «فمصر غير ممثلة الآن فى المفاوضات الدائرة فى هذا الشأن .. ومن غير المعقول أن يكون عمل مصر فى كل تلك التعديلات هو مجرد تسجيل ما تمليه عليها انجلترا من الاتفاقات مع الدول الأجنبية .. »(٢٦) .

٣ ــ أما قيد اقامة موظف بريطانى يتصل بوزير الحقانية ، ويحاط بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء ، مما له مســـاس بالاجانب ، فان الحزب الديمقراطى لا يرى لوجود هذا الموظف لزوما مادام حق وقف التشريع مخولا لممثل انجلترا ، ومادام التطبيق نفسه من اختصاص المحاكم المختلطة التى تكون اغلبية قضـــاتها من الاجانب .

٤ ــ فيما يتعلق بالمستشار المالى البريطانى ، الذى تحال اليه اختصاصات صـــندوق الدين الحالية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية ، تستشيره فيما تشاء من المسائل المالية ، لهذا الموظف اختصاص فعلى هو اختصاص صندوق الدين الحالى ،

وهو السبب الذى يستدعى وحده وجوده ومن المعقول أن تنتهى مهمته بانتهاء أصل ما استدعى وجوده ، وليس مجرد وجود الدين هو الذى استدعى التداخل الاوربى فى شئون مصر ، فبلاد العالم كلها مدينة ، وليس مجرد وجود الدين هو الذى استدعى التداخل لمجرد علاقة الدين ، وانما هو تغلب جنسـيـة من يحمل أكثر السندات .

لذلك يقترح الحزب الديمقراطى أن تنتهى صـفة المستشار المالى متى تغلبت مصرية حملة سندات الدين المصرى ، كأن يثبت امتلاك المصريين لثلثيها مثلا . لذلك يرى الحزب تقييد بقاء المستشار المالى بذلك القيد بالنسبة لحملة ثلثى السندات(٢٧) .

ثالثا : المحالفة بين مصر وبريطانيا :

١ ــ يرى الحزب الديمقراطى أنه يجب توقيت المحالفة بمدة ، مما يسمح لمصر أن تتناقش فى الضمانات فى غضون هذه المدة ، كما يكون لها حق عدم مدها .

٢ ــ يجب ان يكون تعضيد انجلترا لمصر فى الدفاع عن سلامة أراضيها بناء على دعوة مصر نفسها ، الا اذا كان هناك خطر حقيقى يهدد مصالح بريطانيا ، وبعد اخطارها الحكومة المصرية .

٣ ــ فيما يتعلق بتعهد مصر أن تقدم داخل حـــدودها كل المساعدة لبريطانيا فى حالة الحرب : يرى الحزب الديمقراطى أن يقتصر ذلك على الحرب الفعلية Guerre Effective لا حالة الحرب ، لان مجرد قطع العلاقات السياسية بين انجلترا ودولة أخرى لا يحتم وقوع الحرب الفعلية ، كما أنه قد تنتهى الحرب الفعلية وتبقى حالة الحرب ! .

٤ ــ النص على تقديم كل المساعدة التى فى وسعها ومن

فمنها استعمال الموانى .. الخ .. نص مبهم يجر مشاكل شتى ، لذلك يرى الحزب ضرورة تحديد المساعدة بما لا يمس حيوية البلاد، والاحتفاظ بسلطة الحكومة المصرية كاملة ، وكحليفة مستقلة ، واذا كان ثمة حالة استثنائية فيكون ذلك من خصائص حكومتنا وسلطتها العسكرية وقادة قواتها المصريين .

٥ ــ أن تطمئن انجلترا فى حماية المواصلات الى حليفتها مصر، فلا توجد قوة عسكرية انجليزية مطلقا فى الاراضى المصرية ، على انه اذا كان لابد من وجودها ، فيجب أن يعين محل القوة العسكرية شرقى قناة السويس على مسافة لا تمس حياد القناة الدولى المقرر بمعاهدة اكتوبر ١٨٨٨ بعد استشارة الفنيين فى أمر تحديد عددها ، وتسمية أجلها ، وتسوية كل ما يتعلق بها .

٦ ــ النص على المركز الاستثنائى لممثل انجلترا فى مصر يجب ان يكون موضع نظر ، ولا مانع من تقدمه على ممثلي الدول بصفته حليفا .

رابعا : بالنسبة للسودان :

فقد رأى الحزب ان ضرورة مياه النيل لمصر ، أمر من البداهة بحيث لا يحتاج الى بيان ، وكان الحزب يود لو وجد فى مذكرة ملنر ذكرا لمسالة السودان على سبيل الحل .. ويرجو الحزب أن يراها معروضة فى وثيقة خاصة تقدم الى الجمعية الوطنية المصرية ، وسوف يبحث الحزب المسالة فى تقرير خاص .

خامسا : فى التنفيذ :

يرى الحزب أنه متى تم توقيع الحكومة المصرية ، الحائزة لثقة الأمة ، مع الحكومة البريطانية ، على الاتفاق فانه لابد من أن تتم الخطوات التالية ؛

١ ــ تسن الحكومة قانون تشكيل الجمعية الوطنية المصرية وقانون انتخابها .

٢ ــ تلغى الأحكام العرفية وتتخذ الاجراءات لمنع أية مداخلة فى حرية الخطابة والنشر والاجتماع .

٣ ــ تفصل الجمعية الوطنية فى الاتفاقات المعروضة عليها .

٤ ــ متى قبلت وجب البدء فى تنفيذها حالا ويشترك مندوبون مصريون فى المفاوضات التى تكون بين انجلترا والدول التى لم تكن قد اقرت مشروع تعديل الامتيازات .

وكل خلاف يقع فى تفسير الاتفاقات وتطبيقها يحال الى عصبة الأمم .

وهكذا يمثل تقرير الحزب الديمقراطى وثيقة وطنية مهمة ، صيغت بشكل قانونى مفصل وبعقلية منظمة ، تميز بها مثقفو الحزب، خلصت المشروع البريطانى من فكرة الحماية والتدخل بواسطة المستشارين وجعلت استقلال مصر حقا طبيعيا لا يجوز التعاقد عليه ولا تعطى عليه مصر أى مقابل أو تنازل ولا يجوز لبريطانيا أن تتدخل فى أمورها ، كما لا يجوز لها أن تتولى التفاوض مع مصر بدلا من الدول صاحبة الامتيازات ، فضلا عن التنبيه لحل مسألة السودان بما يحفظ علاقة مصر به .. ومن الملاحظ أن مطالب الحزب هذه لم تخرج عنها مطالب المفاوض المصرى فى جولات المفاوضات التالية بين مصر وبريطانيا ، كما أنها صورت ، بشكل قانونى ، مطالب الحركة الوطنية فى الاستقلال والحرية أبلغ تصوير ، وكشفت ما تتضمنه النصوص البريطانية من مسائل تهدد هذا الاستقلال فى المستقبل .

وعموما رفع الحزب الديمقراطى تقريره الى رئيس الوفد بعد تحريره فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٠ ، راجيا أن يحله محل الاعتبار لصالح

الأمة التى تحرص كل الحرص على كرامتها واستقلالها ، ثم قدم شكره للوفد على هذا الجهاد العظيم الذى قام به فى سبيل قضية بلاده ، ثم دعا الحكومة البريطانية « أن تتحلى بالمبادىء الديمقراطية وهى تصنع تفصيلات هذه القواعد ، تلك الديمقراطية التى حارب العالم من أجلها .. » .

وأيا كان المصير الذى آل اليه التقرير ، وكافة التعديلات التى أجمعت الأمة على وجوب ادخالها على قواعد الاتفاق التى حملها مندوبو الوفد ، وضرورة تضمينها النص الصريح على الغاء الحماية، وحذف ما جاء فيها عن امتياز ممثل بريطـــانيا فى مصر « بمركز استثنائى » وضرورة ذكر السودان ، فانه بعد عشرين يوما مضت فى عرض المشروع والتعقيب عليه ، اكتفى المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الأمة ونوهوا بالاستنارة التى خلقت فرصة جديدة ظهر فيها وعى الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره ، ورحل مندوبو الوفد ناقلين لقيادتهم آراء الأمة ، فقـــدمتها هذه القيادة بدورها الى ملنر فى ٢٨ اكتوبر ١٩٢٠(٢٨) ، الذى صرح بعدم قبول المناقشة فيها ، استنادا الى تحفظه السابق عندما قدم المقترحات للوفد ، وان كان ملنر قد استمع الى رأى الأمة وتحفظاتها ، كما نقلتها له قيادة الوفد ، تاركا المجال مفتوحا لمناقشتها فى مفاوضات رسمية فى المستقبل .

* * *

قدم ملنر تقريره الى حكومته حول مفاوضاته فى ٩ ديسمبر ١٩٢٠ وترتب على ذلك خلاف افضى به الى استقالته من وزارة المستعمرات ، وعلى اثر دراســـة الحكومة البريطانية لتقريره ، اتخذت قرارا ابلغته للسلطان أحمد فؤاد عن طريق مندوبها السامى فى مصر فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، ينص على اعتبار الحماية التى

اعلنتها على مصر قد أصبحت علاقة غير مرضية ، ومن ثم دعت مصر الى الدخول فى المفاوضات الرسمية ، على ضوء مقترحات ملنر ، للوصول ، اذا أمكن ، الى ابدالها بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الامانى المشروعة لمصر وللشعب المصرى . وقد أعقب ذلك استقالة وزارة نسيم باشا ، على نحو ما هو معروف فى ١٥ مارس ١٩٢١ واتجهت النية الى تعيين عدلى يكن رئيسا للوزارة ، باعتباره « رجل الساعة » الذى لعب دور الوساطة بين الوفد ولجنة ملنر ، وربما كان ثمة ايماز من الحكومة البريطانية بتعيينه ، حتى يترأس وفد المفاوضات الرسمية ، نتيجة اعتداله وخبرته ، على أن يشرك معه فى الوفد ، سعد زغلول وبعض أنصاره(٢٩) .

ولابد هنا من الاشارة الى أن اخفاق جولة المفاوضات الاولى (زغلول ـ ملنر) كان من أخطر نتائجها أن أوقعت الوفد ، بعد أن مهدت السبل الى تمزيق وحدته ، فى شرك لا نهاية له ، أحكمته السلطات البريطانية حوله ، بحذق ومهارة ، بتمديد أجل المفاوضات ، حتى تكون نيران الثورة فى مصر قد خمدت تماما ؛ وحتى تنكشف أوراق أعضاء الوفد جميعا أمام المفاوض البريطانى ، الذى أكمل الدور . بتوسيع شقة الخلاف ، ليعود أعضاء الوفد الى مصر جميعا ، وقلوبهم شتى . ويمكن كذلك الاستنتاج بأن رغبة الحكومة البريطانية فى تولى عدلى رياسة الوزارة ووفد المفاوضات ، وهو منافس سعد وخصمه الشهير ، كان أمرا مقصودا فى هذا الشأن .

على أيه حال قبل عدلى يكن تأليف الوزارة فى ١٧ مارس ١٩٢١ وهى التى عرفت باسم « وزارة الثقة » ، كما هو معروف ، فاجتمع مجلس ادارة الحزب الديمقراطى ، واتخذ قرارا يبلغه الى رئيس الوزراء بأن يتولى ومن يختارهم ، تشكيل وفد المفاوضة ، على الا يكون أعضاء الوفد المصرى من بين المفاوضين ، وأن

بعود أعضاء الوفد الموجودون فى مصر الى باريس ، لينضموا الى سعد باشا هناك ، ليتولوا الاشراف على المفاوضات ، باعتبارهم وكلاء الأمة ، وان يكون لهم الرأى الاخير فى نتيجتها ، يدلون به الى الأمة ، وكلف مجلس ادارة الحزب سكرتيره عزيز ميرهم ليبلغ القرار الى عدلى باشا . وأن يرسله تلغرافيا الى سعد باشا فى باريس وأن ينشره فى الصحف ، وكذلك فعل(٣٠) .

ولكن سعد زغلول عاد الى مصر فى ابريل ١٩٢١ . وكان عدلى ، والأمة من بكرة ابيها فى استقبال تاريخى له ، وصفه الدكتور هيكل فى مذكراته ، بأنه كان كاستقبال الفاتحين ، حيث طفقت وفود الأمة تتسابق لتحية الزعيم ، فرأى الحزب الديمقراطى أن عليه هو الآخر واجب التحية ، وليخبر سعدا بقراره ورأيه فى المفاوضات ، وبالفعل انتدب خمسة من أعضائه هم : مصطفى عبد الرازق ، ومنصور فهمى ، ودسوقى أباظة ، وعزيز ميرهم ، والدكتور هيكل . فذهبوا الى بيت الأمة فى ٨ ابريل للقاء سعد ، وبعد تحيته تحدث الشيخ مصطفى وعبر عن أمله فى أن يكون لسعد فى النهاية ما كان له فى البداية ، لكن سعدا فاجأه ورفاقه بقوله : انكم تريدون أن اتولى المفاوضة ، فاسقط فى يدهم ، لكن هيكل اجابه : كلا ، اننا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد على المفاوضات فرد سعد غاضبا : تريدون أن اجلس فى غرفة الانتظار، فى حين يجلس عدلى واخوانه على المائدة الخضراء ؟ لم افهم هذا منكم ، لقد جاءنى تلغراف من الحزب الديمقراطى يقول بأن أتولى أنا المفاوضة . وتساءل سعد : أين عزيز ميرهم — وكان قد اختفى — ؟ فعاد هيكل يؤكد لسعد أن التلغراف الذى أرسله الحزب كان بالمعنى الذى ذكره(٣١) .

وثمة اختلاف طفيف بين الرواية السابقة التى ذكرها الدكتور هيكل ، وبين رواية محمود عزمى التى تفيد بأن ميرهم كان موجودا

عندما سأل عنه سعد ، وان سعدا سأله : أين تعلمت المفاوضة ؟ وما نظرية الاتصال هذه التى تنصحنى بها ؟ هل تعنى أن يذهب عدلى الى مائدة المفاوضة وأن اكون انا فى غرفة مجاورة أصفق له ؟(٣٢) ويفهم من ذلك أن سعدا سألهم مستنكرا عن تفسير لرأيهم فى المفاوضات ، ذلك الرأى الذى لابد انه قد عرفه من برقية مزيز ميرهم الذى وجه اليه استنكاره ، حيث كان موجودا ، ولم يختف كما ذكرت رواية هيكل ، التى اتهمته بابلاغ سعد برأى مخالف لرأى الحزب وقراره .

ومن الجدير بالذكر هنا أن رأى الحزب الديمقراطى فى المفاوضات ، لم يكن هو رأى عدلى يكن نفسه ، فقد ذكر عدلى فى خطاب تأليفه للوزارة أن وزارته سوف تدعو الوفد المصرى للاشتراك فى المفاوضات الرسمية وان الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية ، القول الفصل فى هذا الاتفاق ، مما يعنى أن الوفد لن يشرف على المفاوضات وانما يشترك فيها اشتراكا فعليا وأن قرار قبول نتيجتها سيكون للأمة .

على أية حال ذلك كان رأى الحزب الديمقراطى ، سواء حدث به سعدا عند لقائه ، أو ابرق به اليه ، وكان من الواضح ، بعد فشل تجربة المفاوضات التى تولى رئاستها سعد ، أن الحزب أصبح مقتنعا بأن يتولى عدلى رئاسة الوفد الرسمى لجولة جديدة من المفاوضات ، سواء أشرف عليها الوفد أم لا ، علها تدفع بالقضية الوطنية نحو تحقيق استقلال مصر .

وظهر الخلاف بين سعد وعدلى للأمة ، التى تأثرت به ، عندما أذاع سعد أمره فى خطابه الشهير فى شبرا فى ٢٨ ابريل ١٩٢١ ، الذى وصف فيه عدلى وأنصاره بأنهم « برادع الانجليز » واندلعت المظاهرات فى أنحاء البلاد ، وتجددت أعمال العنف ،

وانقسمت الأمة ، التى كان سوادها مع سعد ، وتأثرت بعض مصالح الاجانب نتيجة للاضطرابات فى الاسكندرية ، فصرح ونستون تشرشل ، وزير المستعمرات الجديد ، فى حديث له بمنشستر أن الحالة فى مصر أصبحت تستدعى بقاء القوات الانجليزية فيها ، لأن فى أستمرارها حفاظا على أرواح الاجانب من اعتداء المصريين ، فأرسل الحزب الديمقراطى احتجاجا على هذا التصريح الى الوزارة البريطانية(٣٣) .

وازاء التطورات السابقة مال بعض اعضاء الحزب الديمقراطى — وعلى راسهم هيكل وعزمى — الى استقالة عدلى يكن وأن يتولى سعد زغلول تاليف وزارة جديدة ، اتقاء للفتنة ، وحتى لا يتدخل الأنجليز بحجة اعادة النظام ، وبالفعل ذهب عزمى الى عدلى ليخبره بالاقتراح ، وكان حاضرا معه عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى فعارضا الاقتراح « لأنه سيترك البلاد فى أيدى الغوغاء ثم انه سيثبت عجز الحكومة عن القضاء على الفوضى » وقد علق هيكل برفضه لهذا المنطق ، الذى له قيمته فى ظروف الحياة العادية ، وانه سيشغل البلاد عن طلب الاستقلال بالخلافات الداخلية ، وانه اذا كان فى تولى سعد الوزارة والمفاوضة ، ما يعيد للبلاد كلمتها موحدة فذلك خير .. ويضيف هيكل انه كتب يومئذ فى الاهرام يؤيد وجهة نظر الحزب الديمقراطى هذه ويذكر أن البلاد محتاجة الى جهد عدلى حاجتها الى جهد سعد ، وأنه لكل زمن ولكل مناسبة رجلها ، وقد كان سعد رجل الثورة ، قادها بقوة وحكمة ، كما كان عدلى أثناء المفاوضات مع ملنر ، بشهادة أعضاء الوفد أنفسهم ، مثال الحكمة والدقة فى المفاوضة ، لكن ذهبت كل دعوة للتعقل ادراج الرياح(٣٤) .

ولكنا نلاحظ أن الدكتور هيكل كان يميل أكثر الى تولى عدلى المفاوضة حيث كان يعتبره « رجل المفاوضة » بينما كان خصمه هو

« رجل الثورة » ، وان كان انقسام الأمة ، ونجاح سعد زغلول وانصاره فى تهيئة الرأى العام لأعمال العنف ، ليس ضد الانجليز وحدهم ، وانما ضد خصومهم السياسيين ايضا ، هو الذى جعل هيكل وفريقا من الحزب الديمقراطى يقترحون أمر استقالة عدلى ، وأن يعهد بالوزارة الجديدة والمفاوضةا لى سعد زغلول ، الأمر الذى يعد تخليا من جانب الحزب الديمقراطى عن نظريته فى المفاوضة التى سبق أن أبلغها رجاله ، بشجاعة ، الى الزعيم فى أعقاب حضوره الى مصر .

* * *

لكن مادامت وزارة عدلى قد مضت فى طريقها ، لا تعبأ بالوفد، طبقا لنصيحة اللنبى(٣٥) ونشرت برنامجها السياسى ، وعينت أعضاء الوفد الرسمى ووعدت بالسعى لتحقيق مطالب الأمة غير منقوصة ، لم ير الحزب الديمقراطى بدا من تأييدها ، فاصدر كلمة الى الأمة ذكر فيها أنه اذا كان لهذه الوزارة خصوم ، فلاشك ان وجه الخصومة ليس فى برنامجها ، الذى أعطت به الأمة موثقا والذى اقره الوفد المصرى ، واعلنت البلاد رضاءها عنه ، وقد أعدت الوزارة الوسائل لتنفيذ هذا البرنامج ، فمن بمصلحة الوطن الا نضع العقبات فى سبيل تحقيق هذا البرنامج ، حفاظا على مصلحة البلاد ، ويرى الحزب الديمقراطى أن من أقدس واجباته دعوة أهل البلاد التزام السكينة فى هذه المفاوضات الرسمية وليتذكر المصريون جميعا انهم فى ساعة حاسمة من تاريخ حياتهم ليس لهم فيها الا الحكمة والاتحاد وحسن التقدير للعواقب(٣٦) .

وبرغم ذلك لم يقطع الحزب الديمقراطى أمله فى الوفد وضرورة اتصاله واشرافه على المفاوضات الرسمية ذلك أن مجلس ادارته نشر خطابا الى عدلى يكن أبلغه فيه أن الحزب يأمل أن تحقق

المفاوضات الرسمية استقلال مصر فى الداخل والخارج ، وفاقا لاول مبدأ من مبادئه الاساسية ، ثم ارسل الحزب الى عدلى يكن تقريره بشأن مشروع ملنر ، الذى استشيرت الأمة فيه فى أغسطس ١٩٢٠، والآن يعيد الحزب تاكيد أهم الملاحظات التى سبق أن أبداها عليه ، وباعتبارها تمثل رأيه فى حل القضية الوطنية خلال الجولة الجديدة من المفاوضات ، فيطلب الى رئيس الوزراء « الا تمد الأمة المصرية يدها او يد ممثلها الى انجلترا ، الا اذا أعلنت استقلال مصر بصك خاص منفصل عن صـــكى المعاهدة والمحـــالفة التى تعقد بين البلدين »(٣٧) .

ويضيف خطاب الحزب .. « واليوم نرجو أن يكون الصــك الحاوى لاعتراف انجلترا بمصر دولة مستقلة والغاء الحماية .. هو أول صـــك يعرض على الجمعية الوطنية ، حتى تكون فى بحثها الصكوك الاخرى مستقلة غير متأثرة بمعنى المعارضة بين استقلال البلاد ، وضمان مصالح بريطانيا ومصالح الاجانب كذلك » . وأهم من ذلك كله فطن الحزب الى التغيرات التى طرأت على أوضاع العلاقات بين مصر وبريطانيا ، منذ فشل مفاوضات زغلول ــ ملنر ، فنبه الى ضرورة عدم التقيد بمقترحات وتحفظات ملنر فى مذكرته المؤرخة ١٨ اغسطس ١٩٢٠ « حيث كانت قد عرضت فى وقت أبديت فيه لشروط هذه المذكرة واحكامها تفسيرات خاصة ، طرأ عليها الآن تغيير غير قليل ، بعد نشر تقرير ملنر ، الذى ادمجت فيه هذه المذكرة ، وخاصة بعد المعلومات التى وقعت عليها الأمة من خطب وأحاديث أعضاء الوفد المصرى ومعالى رئيسه « لذلك يرى الحزب الديمقراطى اعادة بحث المشروع المذكور ، والتفسيرات التى فسر بها ، والظروف التى احاطت به والمشروعات التى سبقته، لكى يستطيع أن يقدم الى هيئة المفوضين الرسميين تقريرا بما يرى ضرورة ادخاله على المشروع المذكور من تحفظات تضمن عدم منافاة الضمانات المطلوبة لاستقلال بلادنا استقلالا صحيحا .. »(٣٨) .

وبذلك يرى الحزب الديمقراطى البدء فى جولة المفاوضـــات الجديدة ، دونما تقيد بمذكرة اللورد ملنر ، الأمر الذي يجعل مهمة الوفد أيسر وأقرب منالا ، للتقدم بالمفاوضات نحو الاستقلال التام ، ويرى أن الحكومة البريطانية اذا تشبثت بمقترحات ملنر السابقة ، فان ذلك لا يحقق ما أبداه الحزب من ملاحظات سابقة ، الأمر الذى سيجعل الحزب فى حل من معارضة الاتفاق الذى يتم على هذا النحو ، لانه سيكون منافيا للاستقلال .

وجرت جولة مفاوضات (عدلى ـ كيرزن ، يوليو ـ نوفمبر ١٩٢١) واوفدت صحيفة الاهرام محمود عزمى ليكون مراسلا لها لتغطية انباء المفاوضات وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية خارج البلاد(٣٩) ولكن لم يكن عزمى يقوم بمهمته بتكليف من حزبه ، وانما بشكل شخصى يرتبط باشتغاله بالصحافة ، ثم لم يلبث أن انضم الى هيئة تحرير « السياسة » صحيفة الاحرار الدستوريين فى اكتوبر من العام التالى . ويلاحظ كذلك أن دسوقى اباظة اشترك رسميا ضـــمن ســـكرتارية الوفد الرسمى(٤٠) ، لكنه لم يفعل ذلك باعتباره عضـــوا فى الحزب الديمقراطى ، وانما بصفته الشخصية ، الأمر الذى يثير تســاؤلا حول مصير الحزب الديمقراطى خلال هذه الفترة .

فيبدو أن الحزب قد تأثر تأثرا شديدا بانقسام الأمة الى عدليين وسعديين . ويقرن الدكتور هيكل بين مصـــير الحزب وبين أحداث الانقسام والمفاوضـــات « حيث كانت حـــدة الجدل بين السعديين والعدليين فى مصر على أشدها ، وفى هذه الاثناء بدأ الحزب الديمقراطى ينقسم على نفسه انقساما خفيا بادىء الأمر ، متحفزا للظهور بعد ذلك ، وكان من اثر هذا الانقسام الخفى أن حاول كل فريق أن يضم الى اعضاء الحزب اعضاء جددا يناصرونه ، وكان المثقفون الذين انضموا اليه من انصار عدلى ، لكن سكرتيره

العام عزيز ميرهم كان أشد ميلا ناحية الوفد ، وقد انضم له فى ذلك عدد من الاعضاء ، مما جعل التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين أعضاء الحزب الواحد أمرا متعذرا »(٤١) لذلك لم نعد نسمع عن موقف جديد للحزب الديمقراطى بشأن القضية الوطنية ، فقد انضم فريق كبير من رجاله الى حزب الاحرار الدستوريين فى العام التالى ، ويبدو أن آخر عمل قام به الحزب يتعلق بالقضية الوطنية تمثل فى ارساله احتجاجا الى السلطان والى اللنبى بشأن اعتقال سعد زغلول ونفيه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١(٤٢) .

***

وثمة مسألة أخيرة تتصل بقضية استقلال مصر ، تتمثل فى موقف الحزب الديمقراطى من السيادة العثمانية على مصر ، وهنا ينبغى أن نتذكر أنهم ينتمون الى اتجاه حزب الأمة فى هذا الصدد ، وللحزب موقف معروف يتعلق برفض هذه السيادة ، وضرورة عدم ربط مصر بأى روابط تصلها بدولة الخلافة ، فعندما نشرت دار الحماية البريطانية ، بلاغها فى ١٤ نوفمبر عام ١٩١٩ بشأن قدوم لجنة ملنر الى مصر ، وكان رئيس الوزراء ، محمد سعيد باشا ، يعترض على مجىء اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت ذريعته فى هذا كما جاء فى حديث مشهور له أدلى به الى صحيفة الطان الفرنسية نشر فى ٢٨ يوليو ١٩١٩ « انه مادامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تخويل حقوق تركيا الى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع فى مفاوضات على قاعدة راسخة ؟ »(٤٣) .

وحدث بالفعل أن أجلت الحكومة البريطانية ارسال اللجنة الى مصر ، وخلال فترة التأجيل هذه ارسل الحزب الديمقراطى خطابا الى محمد سعيد باشا معترضا على طلب وزارته تأجيل لجنة ملنر الى ما بعد عقد الصلح مع تركيا « فقد يفهم من ذلك أن لتركيا

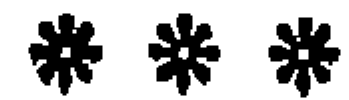
حقوقنا على مصر تملك نقلها الى انجلترا ، وحيث ان ما كان للترك من شبه السيادة على مصر قد زال بالحرب ، وأن مصر أصبحت مستقلة استقلالا تاما ، فان الحزب الديمقراطى المصرى يرى ان لا علاقة مطلقا بين مصر وتركيا وبين أحقية الأمة المصرية فى الاستقلال التام .. »(٤٤) .

وهكذا تبنى الحزب فكرة انه لم تعد لتركيا أدنى علاقة بمصر بعد الحرب وأن تلك العلاقة الاسمية قد زالت تماما ، وأن على مصر أن تسوى علاقاتها مع بريطانيا ، دونما انتظار لمعاهدة الحلفاء المنتصرين مع تركيا المهزومة ، تلك المعاهدة التى عقدت فى سيفر فى أغسطس ١٩٢٠ .

وقد أكد الحزب الديمقراطى موقفه هذا أيضا عندما انعقد مؤتمر لوزان ، وتفاوضت بريطانيا مع تركيا من جديد عام ١٩٢٣ ، بشأن موضوع الديون والجزية ، حيث أبرق الحزب فى ١٦ مايو ١٩٢٣ الى أعضاء مؤتمر لوزان يعلنهم فيه بأن مصر « غير مرتبطة بما قد يعقد بين تركيا وانجلترا من اتفاقيات ، لاسيما المتعلقة منها بالديون والجزية ، والحزب يحتفظ لمصر بجميع حقوقها فى عدم الدفع فى المستقبل » ، وبدأ الحزب يلفت نظر جميع الهيئات المصرية الى ضرورة اعلان رأيها فى هذا الموضوع الخطير ، احتفاظا بحقوق مصر ، ودعا الشعب الى « التفكير منذ الآن فى نتائج الأعباء المالية التى ستلقى على كاهله بسبب اتفاقات يريدون البت فيها دون اشراك الدولة المصرية ، ذات الشأن الاول فى تحديد تكاليفها(٤٥) .

وهكذا لعب الحزب الديمقراطى دوره فى خدمة القضية المصرية معتمدا على كفاءة رجاله القانونية ، منبها لخطورة النصوص التى يراد تقييد مصر بها متمسكا بحقها فى الاستقلال الكامل فى الداخل

والخارج ، وفاضحا لسياسة القمع البربرية التى اتبعتها السلطات البريطانية فى مصر ، ومؤيدا موقف الوفد المصرى فى وكالته وتمثيله للأمة ، معاونا اياه بنتائج مجهوداته السياسية والوطنية خلال جولة المفاوضات الاولى ، ومنبها الى التغيرات التى مرت بمصر وعلاقاتها ببريطانيا خلال جولة المفاوضات الثانية ، ومنكرا بقاء اى نوع من السيادة العثمانية على مصر ، ورافضا ان تتفاوض بريطـــانيا مع تركيا بشأن مصر بأى شكل من الاشكال ..



هوامش الفصـــل الرابع

(١) هيكل : مذكرات فى السياسة ، الجزء الاول ، ص ٨١

(٢) دار الوثائق ، محافظ المسألة المصرية ، مختطة بعلوان « حوادث الاسكندرية والازمة الوزارية » وثيقة موقعـــة باســـم اللجنة الادارية للحزب الديمقراطى المصرى .

(٣) F.O. 407/184. No. 152, April 9, 1919, Memorandum by Sir R. Graham on the Unrest in Egypt.

(٤) وثائق الحزب الديمقراطى ، قانون الحزب ، المادة الثالثة ، ص ٦١ — ٦٢ .

(٥) السياسة فى ١٦ مايو ١٩٢٣ (برامج الانتخاب) .

(٦) المحروسة فى ٢٨ أكتوبر ١٩١٩ (خطاب مفتوح بتوقيع مجلس الدارة).

(٧) المحروسة فى ٩ نوفمبر ١٩١٩ (وحول مظاهرات الاسكندرية والقاهرة فى ١٨ ، ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ونشاط السلطة العســـكرية البريطانية فى القبض والاعتقال راجع كتاب الاهرام « ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ » ص ٤٣٢ — ٤٣٣ .

(٨) المحروسة فى ١٩ نوفمبر ١٩١٩ (فى سبيل الواجب ، بتوقيع د . منصور فهمى) .

(٩) المحروسة فى ٩ يناير ١٩٢٠ (نصوص البرقيات) .

(١٠) عبد العظيم رمضان : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

(١١) هيكل : المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(١٢) النظام في اول سبتمبر ١٩١٩ (راى الحزب الديمقراطى فى لجنة اللورد ملنر) .

(١٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(١٤) المحروسة فى ٣ أكتوبر ١٩١٩ (الحزب الديمقراطى ولجنة ملنر ، بلاغ للناس) .

(١٥) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤٣ .

(١٦) ويضيف محمود عزمى ، المصدر السابق ص ٤٣ انهم رأوا اعضاء لجنة الوفد المركزية يتلون ملحق المحروسة الذى حوى بيان الحزب الديمقراطى وان مرقس باشا حنا بادرهم بقوله « لقد سبقتمونا ولكنكم بسبقكم تحفزوننا وتحضوننا على العمل وللشيوخ حاجة لحفز الشباب » .

(١٧) المحروسة فى ١٢ ديسمبر ١٩١٩ (بلاغ الحزب الديمقراطى الى الأمة المصرية) .

(١٨) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ (كتب مذكراته عام ١٩٤٨ كما يذكر فى مقدمتها ص ٥) .

(١٩) F.O. 407/186. No. 85, Field Marshal Viscount Allenby to Earl Curzon, Cairo, Jan. 12, 1920.

(٢٠) المحروسة فى ٣١ ديسمبر ١٩١٩

(٢١) المقطم فى ٢١ ديسمبر ١٩١٩ (بيان الحزب الديمقراطى المصرى ، بتوقيع مجلس الادارة) .

(٢٢) النظام فى ٣ سبتمبر ١٩٢٠ والمندوبون هم : ابراهيم الشواربى — حسن نافع — د . هيكل — محمد عمر دمرداش .

(٢٣) وثائق الحزب الديمقراطى ، بلاغ مندوبى الوفد فى ٩ سبتمبر ١٩٢٠ .

(٢٤) المصدر السابق ، تقرير الحزب عن مشروع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والانجليزية . وكذلك النظام فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

(٢٥) التقرير السابق حول مشروع الاتفاق ، ص ١٣ — ٢٠ .

(٢٦) نفس المصدر ، ص ٢١ — ٢٦ .

(٢٧) نفس المصدر ، ص ٢٧ — ٣١ ، ص ٣٤ ، ٣٨ .

(٢٨) مؤسسة الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧٩ .

(٢٩) نفس المرجع ، ص ٥٩١ — ٥٩٥ ، أحمد زكريا : حزب الاحرار الدستوريين ص ٢٤ — ٢٥ .

(٣٠) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١١٧ — ١١٨ .

(٣١) نفس المصدر ص ١٢٢ — ١٢٣ حيث يروى هيكل قصة اللقاء بالتفصيل .

(٣٢) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٤٤ — ٤٥ .

(٣٣) البصير فى ١٣ يونيو ١٩٢١ .

(٣٤) هيكل ، نفس المصدر ، ص ١٢٣ — ١٢٤ .

(٣٥) F.O. 407/189, No. 104, Allenby to Curzon, May 10, 1921.

(٣٦) الدستور فى ٣ يونيو ١٩٢١ (كلمة الحزب الديمقراطى الى الامة) .

(٣٧) نفس عدد الدستور (خطاب الحزب الى رئيس الوزراء) .

(٣٨) نفس المصدر السابق .

(٣٩) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٤٠) راجع يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، مفاوضات عدلى — كيرزن ص ١٦ ، اسماعيل صدقى : مذكراتى ، ص ٢٣ .

(٤١) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٤٢) مؤسسة الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٠٩ (بتوقيع عزيز ميرهم) .

(٤٣) راجع ، عبد العظيم رمضان ، دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ، ص ١٠٥ .

(٤٤) المحروسة فى ١١ اكتوبر ١٩١٩ (حقوق تركيا فى مصر) .

(٤٥) السياسة فى ١٩ مايو ١٩٢٣ (الحزب الديمقراطى المصرى ، المفاوضات الجارية بلوزان فى ديون الجزية) وبنفس العدد نص البرقية ، بتوقيع عزيز ميرهم .

الديمقراطيـة .. والدسـتور

لقد سـمى مؤسسـو الحزب الديمقراطى حزبهم باسـم الديمقراطية . واعتبروا أنهم جماعة من الديمقراطيين ، لذلك يصبح من الضرورى أن نلم بمصادر فكرهم السياسى ، وأن نتناول فهمهم للديمقراطية وقضية الدستور ، وموقف حزبهم من ذلك ، واسهامهم فى هذا الشأن . وأول مصدر تلقى فيه مؤسسو الحزب ثقافتهم الديمقراطية كان بيئة صحيفة « الجريدة » ، حيث شغلتهم كتابات استاذهم لطفى السيد عن الديمقراطية والحكم النيابى ، ومعنى الاستبداد ، وسلطة الأمة .. الخ ..(١) وقد اعترفوا بأن لطفى كان من أوائل من عمموا استخدام المصطلح الديمقراطى ، رغم تأكيدهم ، فيما بعد ، أنهم استقوا من نفس المنبع الذى استقى منه لطفى السيد فكره ، وهو الثقافة الاوربية وتراثها فى نظم الحكم والعمران والفكر السياسى والاجتماعى(٢) .

وثانى هذه المصادر، هو الذى اشـاروا اليه فى العبارة

الاخيرة ، وهو تلقيهم العلم والثقافة فى أوربا ، وفى فرنسا على وجه الخصوص ، حيث قرءوا كتابات جان جاك روسو وفولتير وجون ستيوارت مل وهربرت سبنسر وغيرهم ، فضلا عن حياتهم داخل مجتمع أوربا المتحرر ، حيث عرفوا عن قرب نظمه وتشريعاته ، ولمسوا بشكل مباشر الحركة السياسية والاجتماعية ، الأمر الذى خلق لديهم اعجابا واضحا بالتجربة الاوربية التحررية ، وهم أبناء مجتمع محتل ومتخلف .. لقد تأثروا بشعارات الثورة الفرنسية الكبرى ، وترددت تلك الشعارات فى كتاباتهم ومنشورات حزبهم ، حتى باتوا يعتقدون أن لا خلاص لحرية شعبهم من الاستبداد الداخلى الا بالديمقراطية ، ومن النفوذ الاجنبى الا بنفس البضاعة الاوربية ، بل ولا تقدم ولا تنمية الا بها .

وثالث هذه المصادر ، التى عمقت لديهم مفاهيم الديمقراطية ، وأعطت مصداقية جديدة لتوجهاتهم نحوها ، كان ما احرزه الحلفاء من انتصارات خلال الحرب العظمى ، ورفع دولهم شعار الديمقراطية فى مواجهة ما أسموه بالانظمة الدكتاتورية ، حين صوروا الحرب على أنها بين معسكرين : ديمقراطى ودكتاتورى ، ثم جاءت مبادىء ويلسون الاربعة عشر التى أطلقها خلال الحرب حول حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ليرتبط لدى جماعة حزبنا الفكر الديمقراطى بقضية التحرر الوطنى ، وبرعاية الحلفاء وضماناتهم ، فوثقوا بتلك الشعارات ، وبأن الديمقراطية المنتصرة ، تمثل الملاذ والخلاص لشعبهم ، وأنه قد بات عليهم نشر مبادئها فى مصر من خلال تأسيس الحزب الديمقراطى المصرى .

لقد جاء فى ديباجة اعلان الحزب انهم أرادوا الا تكون مصر بمعزل عن التيار الديمقراطى الذى يسود العالم « وقد مهدتها الطبيعة للمساواة بين سكانها مساواة مناسبة ، مع انبساط أرضها وتجانس أهلها .. ومن ثم فان البذر الديمقراطى سيصادف

متبثا صالحا فى وادى النيل »(٣) . لذا فكروا فى تنظيم جهودهم الفردية وتوجيهها نحو الصالح العام وتكوين الحزب .

ولذلك جاء قانون الحزب متضمنا أن مبادئه تقوم على المساواة بين الأمم ، والاخاء بين الافراد ، والنهوض الى أسمى ما يتصور من الرقى ، وتأييد سيادة الشعب ، واقامة العدل مقام القوة .. تلك هى أصول الديمقراطية فى رأس مؤسسى الحزب الديمقراطى والتى رأوها أخذت تعم العالم أجمع ، وهو ما انتصرت له الحرب الحاضرة من مبادىء الحرية والعدالة(٤) . فارتبطت الديمقراطية ، التى هى اخاء بين الافراد وسيادة للشعب ، بقضية « النهوض » والتقدم الاجتماعى على نحو واضح .

ولذلك جاءت الديمقراطية مفصلة فى برنامج الحزب وموضحة مطلبه من تحقيق سلطة الشعب « بتفويض الشعب سلطة الى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة ، تمثله تمثيلا صحيحا ، ويكون من اختصاصها التشريع وفرض الضرائب ، ومحاسبة الحكومة المسئولة أمامها عن أعمالها .. » وجاء من أسسها كذلك تحقيق المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات العامة ، وعن طريق توحيد التشريع وتعميم تطبيقه على من يسكن البلاد(٥) والجملة الاخيرة تعنى بطبيعة الحال المساواة بين المصريين وغيرهم من مساكنيهم الاجانب ، الذين ميزتهم الامتيازات الاجنبية عن أبناء الوطن ، ليس بهدف تحقيق المساواة وحدها ، وانما بهدف تحقيق استقلال مصر داخليا ، بسريان تشريعاتها وقوانينها على كل من يقيم فيها .

وقد نص البرنامج كذلك على أن الحزب سيسعى للارتباط بالاحزاب الديمقراطيةالاجنبية للتناصر والتساعد(٦) الأمر الذىيعكس ثقة رجال الحزب فى دعاوى الحلفاء وفى تعضيد الاحزاب الديمقراطية

فى دولهم . وقد تم هذا فى الوقت الذى لم يكن فيه المنتصرون قد كشفوا عن نواياهم تجاه استقلال الشعوب الصغيرة المحتلة ، وهو ما أسفرت عنه مؤتمرات ومعاهدات الصلح بدءا بفرســــاى عام ١٩١٩ ، وانتهاء بلوزان عام ١٩٢٣ .

* * *

كان ذلك هو مفهوم الديمقراطية ، بشكلها السياسى ، ونمطها الاوربى ، كما عبرت عنه مواثيق الحزب ، بقى أن يسعى الحزب فى نشر هذا المفهوم ، وكسب الانصار والمشايعين ، ومن هنا راح محمود عزمى يفصل معنى الديمقراطية اكثر من خلال سلسلة من المقالات ، نشرها فى صحيفة « المحروسة » ، والتى تزيدنا فهما لمعنى الديمقراطية لدى مؤسسى الحزب ، ومن ثم سنحاول تحليلها .

نظر عزمى الى الديمقراطية فى البداية على أنها من أسبق المذاهب الاجتماعية وادقها تحديدا وأكثرها انتشـــارا بين الأمم والشعوب ، وأنها لذلك « استحوذت على عقول فئتهم فأسسوا لها حزبا سياسيا » ولكنا نلاحظ أن ديمقراطية الحزب جاءت تعبيرا عن وضع اجتماعى وثقافى متميز ، فرغم أن عزمى قد عرض لفكر روسو ونظريته عن العقد الاجتماعى وذكر انها نشأت فى ظروف تعتبر الوطن مجموعة ارادات فردية ، يقرر عددها الأكبر نظام الحكم فيها ، فنادت بسلطة الشعب وبالاقتراع العام ، فان عزمى رأى أن الظروف التاريخية قد تجاوزت مفاهيم روسو ، وأن الديمقراطية الصحيحة تسير الى جانب العلم الصحيح ، فهى تنادى الى جانب ما سبق ، بتمثيل الفئات المكونة للمجموع الوطنى ، ثم راح يفصل الحديث عن ضرورة تمييز الفئات المتقدمة ، حيث أن « ســــلطة الشعب » اصـــبحت تعنى ، بالمســاواة بين الافراد « وفى نفس الوقت لا تحــــرم الفئات المتقدمة امتيازها .. فلا تميز غير فئة المتعلمين » فتجاوز عزمى بذلك تمييز ديمقراطية لطفى السيد للاعيان .

وكبار العائلات ، بتمييز المثقفين ، ورأى أن « المساواة المطلقة لاتزال أملا من الآمال .. رغما عن محاولات الذين يريدون تطبيقها فى البلاد الروسية ، بتطبيق المبادىء الاشتراكية المتطرفة »(٧) .

لقد باتت الديمقراطية — فى نظر محمود عزمى — فى تطورها العصرى ، بيئة واقعية بعيدة عن التصورات والخيالات « وبيئة مساواة بقدر الامكان » وبيئة « اخاء مستطاع » وان كانت بيئة مقيدة بحرية الغير ..(٨) . ذلك هو البعد الاجتماعى للديمقراطية ، الذى قدمه محمود عزمى فى البداية ، معبرا عن فلسفة حزبه .. وعندما كتب أن الديمقراطية هى حكم الأمة كلها بالأمة كلها كذلك ، وأوضح أن ذلك لايمكن أن يتم « بطبقة من الناس تتكاتف لتخلق لنفسها مميزات تتحكم بها فى رقاب الناس .. سواء كانت هذه الطبقة ممن يدعون أنهم أصحاب البيوتات وسلالة الفاتحين الغزاة ، أم كانت ممن يدينون بأن العمل اليدوى وحده هو أصل الانتاج » الا أنه يرى مع ذلك أن « الديمقراطية الصحيحة لا تساوى بين الافراد جميعا فى حق التصويت ، بل تفرق بينهم درجات ، بعضهم فيها فوق بعض ، فتمنح المتعلم العادى خمسة أصوات ، وحامل الشهادة العالية عشرة .. الخ »(٩) ، الأمر الذى يوضح كيف استبدل تميز فئة أصحاب البيوتات ، بتميز فئة المتعلمين والمثقفين .. واذا قدرنا أن غالبية الشعب الساحقة ، الذى ينادى بسلطته ، كانت أمية جاهلة ، فيسهل الاستنتاج بأن مفهوم الصفوة المتعلمة هو الذى يسيطر عليه ، كما يفسر معنى قوله ان الديمقراطية الصحيحة تريد أن تسير الى جانب العلم .

انه لا يستبعد عامة الشعب أو غير المتعلمين من المشاركة السياسية ، ولكنه يمنحهم قدرا اقل ، « فالديمقراطية أسلوب حكم يشترك فيه مجموع الأمة ، مهما اختلفت طبقاتها وتنوعت ، وهى ليست ارستقراطية تنادى بحكم طبقة ذوى الجاه وارباب الاموال

وحدهم .. ولا هى اشتراكية تقلب نظام الكون والعمران رأسا على عقب .. » وفيما يتعلق بحق الانتخاب والتصويت كتب عزمى أن «الديمقراطية لا تعتبر الانتخاب حقا للافراد الذين بلغوا سنا معلومة تتفق وتقدير المسئولية العامة التى تقع على عاتقهم » بل تعتبره واجبا قوميا يجب أن يؤديه الناس ، ومن أجل هذا تراها تفرض على المتخلى عنه عقوبة قد تتمشى فى بعض البلاد الى حد السجن سنوات(١٠) .

ورأى عزمى ، واضعا نصب عينيه ما ينادى به « المصلحون فى بلاد أوربا وأمريكا » أن التطبيق الديمقراطى يأتى من خــــلال مجلسين : احدهما للنواب ويمثل الرابطة التعهدية فى الأمة ، تمثل فيه ارادات الافراد المكونة للشعب، والثانى للشيوخ ويمثل الرابطة الجسمية فى الأمة ، ويراعى فيه تمثيل الفئات المنتجة بكل أنواع الانتاج الحيوى . أما طريقة تأليف مجلس النواب فيتم فى رأيه ليس بالاقتراع العام ، الذى لا يدل فى الغالب على رأى الأفراد جميعا ، وانما يتم بطريقة التمثيل النسبى ، الذى يكون بناء على التمايز فى العقائد السياسية ، لا الدينية ، فتقدم الاحزاب السياسية بيانات الى الجمهور بأسماء من ترشحهم ، والجمهور ينتخب من بينهم من يعتقد أنه يحقق مصالح البلاد ولهذه الطريقة ميزة الوثوق بمن وردت أسماؤهم ، باعتبارهم مقدمين على سواهم تقديرا وكفاءة . اما طريقة تأليف مجلس الشيوخ ، فيجب أن تمثل فيه الفئات العاملة فى الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والمحاماة والطب وجميع مجالات العمل الحر ، ووجوه الانتاج ، فتمثل فيه قوى البـــــلاد الصحيحة فيكون حكمها هو حكم المنافع والمصالح الحقيقية ... ويضيف عزمى أن هؤلاء يضاف اليهم أصحاب الرأى السياسى البحت (النواب) سيكون تمثيلهم أقرب الى الصحيح والصواب(١١) .. وتكمن أهمية هذه الآراء والتصورات ــ بصرف النظر عن مسألة

تميز المثقفين — فى أنها وجدت الكثير من صـداها فى المؤسسات النيابية التى خلقها دستور عام ١٩٢٣ فيما بعد . والذى أوجد مجلسين للنواب والشيوخ كما هو معروف ، أو أنها مهدت السبيل بما قدمه من رؤى وآراء الى ارساء الديمقراطية الليبرالية بالشكل الذى تضمنه الدستور فيما بعد .

وشأن لطفى السـيد ربط عزمى بين الديمقراطية والتربية والتعليم ، فكتب أن وزارة المعارف تغفل أن التعليم وسيلة من وسائل التربية الخاصة والتربية العامة على السـواء ، وأن من المبادىء الديمقراطية المثلى أن يعمل جهد المستطاع فى سـبيل توحيد التربية ، حتى توحد آمال القوم فى قالب واحد ، ويرى كذلك أن يكون التعليم الاولى عاما ، يمر به كل الاطفال حتى يصبغوا بنفس الصبغة القومية الواحدة ، ثم يوزعون بعد ذلك حسـب استعداداتهم وميولهم الخاصة(١٢) ..

وقد قادت هذه الافكار محمود عزمى الى طرح آراء حول التعليم الحكومى وصبغه بالصبغة الدينية ، فيذكر أن الحكومات انظمة قومية تقوم على فكرة الوطن والجنسية ، لا دخل لتفاصيل الاديان فيها « انما الدين لله وحده ، ولكن الحكومة لابناء الوطن المتجانسـين لغة وعادات وآمالا ، وينبغى الا تقدم الحكومة فى مدارسها الرسمية الا ما بنى على فكرة الوطنية والجنسية ، وأن تبعد عن كل ما يجسم للطفل انقسام الأمة الى شعب وطوائف .. لذلك رأينا ألا يدرس فى المدارس شىء من تفاصيل الأديان ، وكان رأينا أن يترك أمر التعليم الدينى للوالدين أولا وللمعاهد الدينية الخالصة ثانيا ، وان كان لابد من تعليم المبادىء الدينية فى مدارس الحكومة عندنا ، فلابأس من تعليم مبادئها العامة المشتركة بين الاديان كلها .. وهذا لا يمنع طبعا من تعليم القرآن والعناية بتفهمه ، وهو أبلغ كتاب عربى يطمح كل ناطق بالضاد أن يحفظ منه عن ظهر

قلبه .. »(١٣) .. وهكذا كان ينظر الى القرآن من وجهته البلاغية وحدها ، وان كانت أفكاره قد مست ، من بعيد ، قضية الدين والدولة ، الا أنه لم يشأ أن يخوض فيها لاكثر من ذلك ، باعتبار أن قضـــــيته الاولى تتناول علاقة الديمقراطية بالتعليم العام أو الاولى .

* * *

واذا كان محمود عزمى قد عالج الديمقراطية بمعناها الليبرالى المعروف ، وان بتفسير خاص يميز صورة المتعلمين والمثقفين عند ممارسة السلطة ، من خلال برلمان يضم مجلسين ، أحدهما للنواب والآخر للشيوخ ، فان عزيز ميرهم ، وهو من الذين كانوا يميلون الى الفكر الاشتراكى ، قد عالج الديمقراطية من زاوية أخرى سماها « الديمقراطية الاقتصادية » فهو اذ يقرر أن الديمقراطيات فى أول الأمر كان طابعها سياسيا ، أما اليوم فطابعها اقتصادى ، وان الديمقراطية فى الواقع نتاج لاوضاع اجتماعية تختلف باختلاف الأمم، وتتغير مع الزمن ، وباختـــــلاف المكان ، فهناك ديمقراطية أمريكية وإخرى انجليزية وهناك ديمقراطية فرنســــية تختلف عنهما .. وهكذا(١٤) ..

ومن الواضح أن ميرهم قد نجح فى بث أفكاره داخل برنامج الحزب الديمقراطى ، فهو يبدى غبطته بأن الحزب قد فطن الى منزلة العنصر الاقتصادى فى الديمقراطية فأبرزه الى جانب عناصرها السياسية والاجتماعية ، واستدل على ذلك بأن البرنامج قد تضمن مبادىء ثلاثة ، تحقق المعنى الاجتماعى للديمقراطية ، حين نص على أن الحزب ســيسعى الى ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان . فرأى ميرهم أن هذه هى

أهم مبادىء الحزب ، واعتبرها على حد تعبيره « الركن الاساسى للديمقراطية الاقتصادية المصرية » وأن مصر لن تكون ديمقراطية الا اذا حققت ، بالاضافة الى الجانب السياسى للديمقراطية ، جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية ، « فحين يستأثر بالشطر الاكبر من الثروة نفر ضئيل من الاهالى ، بينما يحرم منها المنتجون الحقيقيون وهم سواد السكان ، فلن تكون هناك ديمقراطية صحيحة » .

وفى توضيح جلى لما يعبر عنه الآن « بالديمقراطية الاشتراكية » راح عزيز ميرهم يحدد المسائل التى تمثل الحد الادنى للديمقراطية الصحيحة الصادقة ، وبلورها فى ضرورة توفر الشروط الآتية :

١ — أن تتوفر للبلاد الحريات العامة ، وبمعنى آخر أن تتوفر الديمقراطية السياسية .

٢ — أن تضيق ما امكن مسافة البعد فى الثروة بين الغنى والفقير .

٣ — أن تجبى الضرائب بالعدل وأن يوجه صرفها الى مصلحة المجموع .

وجعل ميرهم يبتعد عن المعنى السياسى للديمقراطية ويبلور أفكاره اكثر فيميل بها الى المفهوم الاجتماعى للديمقراطية ، عندما أنشأ ينتقد البلاد الرأسمالية الكبيرة « التى تقلدها بلادنا فى مساوئها مع الأسف . حيث التفاوت هائل فى الثروة ، وجعل يبدى اعجابه بديمقراطية البلدان الصغيرة فى أوربا الشمالية والوسطى ـ كالسويد والنرويج والدانمرك وسويسرا — ويراها احتفظت بالنظام الرأسمالى فى رفق واعتدال وجردته من مساوئه وغلوائه »

وحيث الثروة موزعة توزيعا عادلا ليس فيه أثر للغنى الفاحش ولا للفقر المدقع وحيث الرخاء يصيب جميع الافراد .

وهكذا آمن عزيز ميرهم بالمفهوم الاجتماعى للديمقراطية حين فهم الديمقراطية على انها المساواة والمشاركة فى الثروة القومية ، فعبر عن ايمانه بالاشتراكية والعدل الاجتماعى ، وان لم يستخدم المصطلح ، مكتفيا بتسميتها الديمقراطية الاقتصادية .. مؤكدا اهمية هذا الجانب من الديمقراطية ، فى مقابل جانبها السياسى ، وان كان يرى أن ذلك الجانب الاجتماعى ينبغى أن يتحقق بالاعتدال والتدرج .

وافاض ميرهم فى بيان موقع ديمقراطية حزبه من الديمقراطيات السابقة فذكر أن الحزب الديمقراطى شارك الديمقراطيات السابقة الابتعاد عن حركات الانتقاض وعناصر الثورة ، ومن ثم كان محافظا شديد المحافظة ، حين لم يضع فى برنامجه المطالبة بمصادرة الاراضى الزراعية ، أو على الاقل مصادرة شطر منها لتوزيعه على الافراد ، ولم يطالب بمصادرة بعض رؤوس الاموال الصناعية لجعلها ملكا للدولة ، أو لاستغلالها بمعرفة النقابات ، كما لم يطالب الحزب بالتقنين للحد من الملكيات الكبيرة ، أو لتنمية الوظائف الاقتصادية للدولة على الأقل فى الميادين التى يحتاج استغلالها الى نوع من الاحتكار .. ويضيف ميرهم أن الحزب الديمقراطى نادى بنوع من الديمقراطية لم يناد به أحد من الاحزاب السياسية أو من الكتاب والمفكرين قبله ، حين طالب بأن يكون حظ جميع السكان فى الانتفاع بثروة البلاد عن طريق تنميتها تنمية تعم خيراتها فى النهاية على الجميع فينعم بها الجميع ، ويرى ميرهم انه أصبح هناك اليوم (١٩٤٥) نفر من الكتاب والمفكرين ينادون بهذا النوع من الديمقراطية الاقتصادية التى كشف عنها الحزب الديمقراطى عام ١٩١٩ م

لكن ثمة ملاحظة جديرة بالتنويه حول الافكار السابقة تتمثل فى أن ميرهم وهو يعبر عن أفكاره السابقة أوضح أن السبيل الى تنمية الثروة ، لتحقيق هذا النوع من الديمقراطية ، يتمثل فى مسايرة الكشف العلمى والاستفادة من القوات الهائلة التى يضعها العلم الحديث تحت تصرف الانسان ، وانه يجب الاستفادة من الطبيعة وتسخيرها لجعل خيراتها فى متناول الجميع .. لكن ميرهم وهو يوضح ذلك السبيل كشف عن ضعف فى نسيج تفكيره العام ، حين لم يوضح كيف سيتم توريع هذه الثروة على الجميع وما هى سبل ذلك ، لمنع الاستغلال الغريزى ، بما يحقق العدل المنشود ، وما هى ضمانات عدم استغلال الفئة المسيطرة .

لقد كان ميرهم متأثرا بازمة الكساد العالمى الكبير (١٩٢٩) حين ذكر أن « الحل الاقتصادى الوحيد هو تنظيم الناس لاستقبال عهد الرخاء بزيادة مقدرتهم على الاستهلاك » ذلك أن زيادة المقدرة على الاستهلاك لابد من أن تسبقها كفاءة المجتمع للانتاج ، وقدرة نظمه على توزيع عائده ، بما يضمن الوفرة والرخاء للجميع لكن تبقى لآراء ميرهم ، التى شفعها بسلوك عملى وسط العمال ومن خلال نقاباتهم ، وجاهتها وأهميتها المبكرة ، حين آمن بشكل مبكر بما أسماه ، الاشتراكية السمحاء وباعتباره من أوائل من عبروا عن ضرورة « التنظيم الديمقراطى الاشتراكى للدولة الحديثة »(١٥) .

* * *

لقد لاحظنا فى فصل سابق كيف أن الحزب قدم مشروعا بقانون تشكيل جمعية وطنية تضع دستورا للبلاد ، والآن سوف نحاول القاء ضوء أكثر حول مفهوم الحزب عن الديمقراطية من خلال فهم المشروع الذى قدمه الى الوفد المصرى بهذا الشأن ، ذلك أن هذا المشروع يطرح رأى الحزب الديمقراطى فى تكوين هذه الجمعية

التى سيكون من شأنها أن تحل مؤقتا محل البرلمان ، ويعهد اليها باعداد الدستور ، الذى ستتضمن مواده تاليف مؤسسات جديدة للحكم والتشريع ، وبالتالى يتكون البرلمان بالانتخاب ، بناء على مواد الدستور ، لتنتهى مهمة هذه الجمعية ، ولذلك فان هذا التقرير يكتسب دلالة مهمة ، باعتباره يمثل جانبا عمليا من فكر الحزب حول التطبيق الديمقراطى فى مصر .

ان قيام الحرب العالمية الاولى واعلان الحماية البريطانية على مصر ثم تعليق نشاطها شبه النيابى او التمثيلى ، قد أجل اجتماعات الجمعية التشريعية (١٩١٣ ــ ١٩١٤) الى أجل غير مسمى ، أى ان مصر خلال سنوات الحرب لم يكن بها أية هيئة نيابية أو تمثيلية . وعندما جرت جولة مفاوضات (زغلول ــ ملنر) لم يكن بمصر دستور كما هو معروف ، وكان من بين مطالب الحركة الوطنية المصرية ، ألا تبرم أية اتفاقات نهائية لتسوية المسألة المصرية ، الا بعد عرضها على جمعية وطنية منتخبة ، ليكون لها الرأى النهائى فى قبولها ، والتى يكون من شأنها اعداد الدستور .

لذلك قدم الحزب الديمقراطى مبـــادرة على جانب كبير من الاهمية ، تضمنت مشروعا بقانون لتأليف هذه الجمعية ، رفعه الى سعد زغلول فى سبتمبر عام ١٩٢٠ ، ليتواكب تاليف هذه الجمعية مع جولة المفاوضات ، حيث ستعرض نتيجتها على الجمعية ، التى ستكون بمثابة « برلمان مؤقت » وقد احتوى مشروع الحزب ــ أو تقريره ــ على قسمين أساسيين :

أولهما : يتعلق بقانون يقترح تشـــــكيل الجمعية الوطنية ، وتتناول مواده طريقة تأليفها واختصاصاتها وانعقادها واعمـــــالها والضمانات اللازمة لسير أعمالها .

وثانيهما : يتناول قانون انتخابها ، وشروط الناخبين والمنتخبين وتوائم الانتخاب واجراءاته وضمانات صحته .

ويلاحظ فى البداية تأكيد الحزب الديمقراطى على أن قانون تشكيل هذه الجمعية يجىء بمثابة خطوة أولية ، قبل اعداد الدستور الذى ستتولى هذه الجمعية اعداده ، وبناء عليه ستوجد هيئات نيابية بديلة ، فتحل الجمعية لتفسح مكانها لمؤسسات الدستور الجديد . وبالتالى نستطيع أن نفهم بأن الدستور الجديد ، لن يكون منحة من الملك ، أو يجىء نتيجة اعداده بلجنة حكومية ، وانما ستعده جمعية وطنية منتخبة بطريقة ديمقراطية .

وجاء فى تقرير الحزب تحديد لمهمة هذه الجمعية التى تتمثل فيما يلى :

١ ــ النظر فى الاتفاقات التى يتم عقدها بين الحكومتين المصرية والبريطانية ومناقشة هذه الاتفاقات ، ويجب لاقرارها أن يقبلها ثلثا أعضاء الجمعية على الاقل ، بشرط حضور اربعة أخماس الاعضاء هذه الجلسة ، ويجوز لها اذا لم يتوفر شرط الثلثين ، وضع تعديلات الى الحكومة للتفاوض فيها مع الحكومة الانجليزية ، ثم احالة ما تقره الحكومتان الى الجمعية لاعادة النظر فيه(١٦) ، وتكمن أهمية هذا النص فى أنه يجعل الجمعية الوطنية طرفا أساسيا فى سير عملية التفاوض ، فضلا عن أنها المرجع الأعلى الذى يرجع اليه فى النهاية بشأن قبول نتائجها أو عدمه .

٢ ــ تتولى الجمعية وضع القانون النظامى (الدستور) للأمة المصرية ، وذلك بتقرير الحقوق العامة للأفراد ، وتحديد الهيئات الحاكمة ونظامها وعلاقاتها بالهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية وتعيين الهيئة الضامنة لاحترام هذا الدستور .

٣ ــ تكون هذه الجمعية صاحبة السلطة العليا فى حكم البلاد ، تستمد منها الوزارة سلطاتها ، وتسأل أمامها عن كافة تصرفاتها ، فاذا فقدت الوزارة ثقة الجمعية سقطت(١٧) ، معنى هذا أن الجمعية المقترحة منحت حق سحب الثقة من الوزارة واسقاطها وتغييرها ، الأمر الذى يعكس كيف أنها ستسحب سلطات السلطان . وتنقل سلطاته العليا الى الجمعية ذاتها ، ليصبح مجرد ملك يملك ولا يحكم . وقد اشترط القانون كذلك أن تمثل الوزارة امام الجمعية الوطنية فى كل جلسة ، بأحد اعضائها على الاقل ، ولاعضاء الجمعية الحق فى توجيه اى سؤال للوزارة فى المواضيع المعروضة للنقاش(١٨) ..

ويتصل بما سبق أن يكون انعقادها مستمرا ، ولا تنتهى مهمتها الا بعد انتخاب الهيئات النيابية التى يقررها الدستور الذى تسنه ، عند ذلك تحل هذه الهيئات محل الجمعية ، ولا يجوز لأى سلطة ايقاف انعقاد الجمعية أو حلها . كما تقرر أن تكون جلساتها علنية وأن يكون التصويت على قراراتها علنيا كذلك ، ما لم تقرر الاغلبية الحاضرة جعله سريا .. وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة للحاضرين ، ولا يجوز الجمع بين عضويتها واية وظيفة من وظائف الحكومة تنال منه فائدة مادية(١٩) . وهكذا منحت الجمعية الوطنية السلطات العليا فى البلاد ، بل والسيادية ، وحقق قانونها مبدأ الفصل بين السلطات وارسى قواعد المسئولية الوزارية على نحو غير مسبوق فى الانظمة الدستورية او السياسية فى مصر ، بشكل لو قدر له أن يتم ، لاستقرت أوضاع البلاد النيابية والسياسية ، على نحو يكفل احراز التقدم المنشود لحل القضية الوطنية . ولجنبت مصر الانقسامات التى اصابت حركتها الوطنية ولكفت القصر عن التدخل بالانقلابات الدستورية والسياسية كل حين ، لكن التاريخ لا يعرف « لو كان .. أو لو قدر .. » !

أما قانون انتخاب الجمعية فقد ورد مفصلا ينص على أن يكون تأليفها بانتخاب عضو عن كل ثلاثين الف نفس ، وان يكون حقا لكل مصرى بالغ من العمر ثمانية عشر عاما ، ما لم يكن ممنوعا باسباب مبينة بالقانون ، كما يجوز أن ينتخب عضوا بها ، كل من له حق الانتخاب ، بالغا خمسة وعشرين عاما وملما بالقراءة والكتابة(٢٠) . فلم يشترط القانون نصابا ماليا أو قدرا علميا معينا لعضويتها ، وذلك بخلاف القوانين الانتخابية السابقة التى عرفتها مصر ، والتى تحصر فئات المرشحين فى نطاق ذوى الاملاك أو دافعى قدرا محددا من الضرائب .. الخ .. ولا يخفى ما فى ذلك القانون الجديد من تطبيق معنى من معانى المساواة ، التى رفعها الحزب ضمن شعاراته ومبادئه .

* * *

لقد جاء قانون انشاء الجمعية الوطنية أملا من آمال الحركة الوطنية ، خلال فترة حساسة من تاريخها ، ليرسى قواعد ونظم الحكم والسياسة على نحو جيد ، وصاغته جماعة الحزب الديمقراطى بعقلية قانونية مدققة ومتانية ، ولكن لم يقدر له أن يطبق ، كما هو معروف ، نتيجة للتمزق الذى أصاب الحركة الوطنية ولتعثر المفاوضات ، وللسياسة البريطانية التى زكت ذلك كله .. حتى جاءت فكرة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ المشهور ، والذى طرحت فكرته خلال جولتى المفاوضات السابقتين على صدوره ، حين طرحت فكرة أن تسلم بريطانيا لمصر ، بجانب من مطالبها القومية ، فتصرح به رسميا ، قد لا يحقق مطالب مصر جميعا لكنه يحصر الخلاف بين الدولتين ويعلق ما بقى من أوجه الخلاف الى مفاوضات مقبلة .

وبناء على ذلك صدر التصريح البريطانى ، ثم أعد الدستور ،

الذى عرف باسم العام الذى صدر فيه (دستور ١٩٢٣) ، بواسطة « لجنة حكومية » شكلتها وزارة عبد الخالق ثروت فى ٣ ابريل ١٩٢٢ ، وكانت تضم ثلاثين عضوا « من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين » وذلك بالرغم من انه كان ضمن برنامج وزارة عدلى يكن السابقة ، أن تؤلف « جمعية وطنية تأسيسية لوضع الدستور »(٢١) فلم يقدر للوزارة أن تتم مهمتها للاسباب المشار اليها .

اتمت اللجنة الحكومية اعدادها لمشروع الدستور فى ٢١ اكتوبر من نفس العام واستقالت وزارة ثروت قبل ان تصدره ، ودون أن تمس مشروعه بأية تعديلات ، وخلفتها وزارة نسيم باشا ، لتعرض المشروع على لجنة استشارية تابعة لوزارة الحقانية ، فقامت هذه اللجنة باجراء عدة تعديلات تكرس سلطة الملك على حساب سلطة الأمة ، ثم صدر الدستور بالفعل فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ .

وكان حزب الاحرار الدستوريين قد تألف فى اكتوبر ١٩٢٢ وانضم اليه قطاع مؤثر من رجال الحزب الديمقراطى ، وعلى رأسه الدكتور هيكل ، الذى تولى رئاسة تحرير « السياسة » لسان حال الحزب الجديد ، وكذلك انضم محمود عزمى الى أسرة تحريرها ، وان بقى من بقى فى الحزب الديمقراطى ، الذى كان يعالج سكرات الموت .

أما عن موقف الحزب الديمقراطى من الاحداث السابقة ، فيلاحظ انه عندما تعرض مشروع لجنة الثلاثين بشأن الدستور ، للتشويه ، واقيلت وزارة نسيم ، وتولت وزارة يحيى باشا ابراهيم ، اصدر الحزب الديمقراطى خطابا الى رئيس الوزارة الجديد ،

بتوقيع سكرتير الحزب عزيز ميرهم فى ٢٥ مارس ١٩٢٣ ، يذكر فيه ان الحزب اظهر عدم رضائه بما اخرجته لجنة الدستور فى مشروعها من مبادىء غير حرة ، وأنه لو اتبع ما اقترحه الحزب من عقد جمعية وطنية تضع الدستور وتباشر الحكم حتى تحل هيئة البرلمان مجلها ، لما تأخرت البلاد فى حياتها الدستورية للآن ، ولما عانت ما تعانيه اليوم من ضائقة تنهك قواها الحيوية .. ولقد ازعجنا اذ أشيع ان الوزارة النسيمية مسخت الدستور وشوهته ، فخرجت به عن روحه الاولى ، بينما كانت تحاول تخدير الشـــعب بأقوال بعض افرادها .. انكم يا صاحب الدولة قد أعلنتم انكم تضعون نصب اعينكم اصدار الدستور ، محققا لرغبات الأمة تحقيقا كاملا . اننا نسجل عليكم هذا التصريح ، الذى يتنافى مع ما ادخلته الوزارة النسيمية من التشويه ، وننتظر محو هذا التشويه ، وننتظر ايضا محو كل أثر رجعى من مشروع لجنة الدستور وتهيئة السبل ليصدر بما تستطيعون من السرعة ، ونعلن لدولتكم أن كل تعديل على غير الاساس الذى نطلبه ، فيه اساءة للأمة وللعرش ، ويجب أن يكون العرش عزيزا محترما ، بعيدا عن مباشرة الحكم ومسئولياته ، ويجب على الأمة وحدها تحمل تبعة حكمها ومصيرها .. »(٢٢) .

وهكذا سجل الحزب الديمقراطى اعتراضه على مســـخ الدستور ، وحمل الوزارة مسئولية هذا العمل ، وطالب بابعاد الملك من تولى ومباشرة الحكم بنفسه ، باعتباره ليس مسئولا ولا يمكن محاسبته ، لكن الدستور صدر بالفعل فى عهد وزارة يحيى ابراهيم فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ ، فانبرى محمود عزمى لنقد الدستور ، على صفحات جريدة السـياسـة ، ليس بوصـــفه من قيادات الحزب الديمقراطى ، وانما باعتباره أحد كبار محررى صحيفة حزب الاحرار الدستوريين .

ذكر محمود عزمى فى نقده أن واضعى الدستور لم يهتموا الا بنصوص الدساتير الاجنبية ، وان اللجنة عملت فى البداية بغير جراة كافية ، فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطاتها كاملة ، وان الدستور بات يحمل عيوبا جعلته مستحقا لان يلقب بالدستور « الهجين » وطالب بأن يكون حق الملك فى حل مجلس النواب مقيدا بحالات معينة بحيث لا يستطيع أن يتعداها(٢٣) وكان من الواضح ان انتقادات عزمى تنصب أساسا على مشروع لجنة الثلاثين الأصلى ، لاعلى ما حدث له بعد ذلك من تشويه وتغيير ، فكانت آراؤه اكثر راديكالية من آراء أعضاء حزب الاحرار الدستوريين ، ورئيس تحرير صحيفته الدكتور هيكل ، الذى كان عضوا بهيئة الامانة العامة للجنة الدستور ، والذى أنصب نقده للدستور حول النص الذى صدر ، ومقارنته بنص مشروع لجنة الثلاثين ، على اعتبار أن مشروع اللجنة لم يكن فى الامكان أبدع منه(٢٤) .

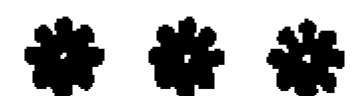
وفى أعقاب صدور الدستور ، وصدور قانون الانتخاب ، الذى لم يسلم هو الآخر من التشويه ، نشر مجلس ادارة الحزب الديمقراطى المصرى بيانا الى الأمة ، تحدث فيه عن خيبة أمله فى رجائه بأن يجىء دستور مصر عن طريق جمعية وطنية . وأن يتوافر فى نصوصه خير ما تقره الديمقراطية من المبادىء القائمة على العلم وتجارب الدهر ، وحاجات البلاد « لكن الدستور .. ومع ذلك ، فبفضل مجهودات لجنته ويقظة الأمة ، وما ساقه الناقدون ، جاء الدستور فى صورة تدنيه من عين الرضا .. » ومع ذلك فان الحزب يرى أن الدستور مهما ارتفعت مبادئه ، ومهما أصابت قواعده من

ضعف ووهن ، فان سوء اختيار الذين يوكل اليهم تعهد مبادئه ، أو حسن اختيارهم من شأنه أن يقوى عوائل الضعف فيه أو يؤيد عوامل الخير .. أما وقد صدر فان الحزب الديمقراطى يوجه رجاءه الى الأمة لتحسن اختيار نوابها .. والحزب يرفع صوته لحض الناس على ان يتقوا الله ويرعوا مصلحة الوطن فى اختيار الاكفاء للنيابة .. ومن اى حزب كانوا ، ومن أية طبقة يكونون .. ممن يجمعون بين الفهم الراجح والمعرفة الحقة والكفاءة الصحيحة ، وبين النزاهة وتقدير الواجب ، والحرص على مظاهر سيادة الأمة ، ونشر النزعات الحرة وكبح شكيمة الاستبداد .. فليس الذين يختارون للنيابة ممثلين لمصالح منتخبيهم الخاصة ؛ ولكنهم قوام على مصالح الأمة ؛ التى تفنى فيها مصالح الطوائف والطبقات والاحزاب(٢٥) .

من الواضح مما سبق أن الحزب يتوجه هذه المرة بندائه الى الأمة ، وليس الى الحكومة ، لأن الدستور صدر بالفعل ، ومن الواضح أيضا أن حجم الحزب لم يكن بسمح له بأن يكون له مرشحون فى الانتخابات العامة الوشيكة ، شأن القوى السياسية الأخرى وعلى راسها الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، لذلك اتخذ خطابه الى الأمة طابعا ارشاديا عاما ، وتوجيها وطنيا ، اكثر منه منشورا حزبيا ، فضلا عن أن النداء تضمن دعوة ، وان بشكل غير مباشر ، لكسب أنصار جدد من الشباب والجيل الجديد ، حيث طلب النداء الى الآباء أن « يفسحوا لابنائهم مجالا ليعملوا ، فان الأمم الناهضة لا تستغنى عن مجهودات شبابها .. فعندما يتعاضد

عملَ الابناء وعملَ الآباء ، تتبوأ روح النهوض والتقدم مكانها الطبيعى وتتحقق للأمة مطالبها فى الحرية والتقدم(٢٦) ..

وهكذا كان موقف الحزب الديمقراطى من المسألة الديمقراطية، بجانبيها السياسى والاجتماعى ، حيث اسهم فى تنوير مواطنيه بها ، من خلال كتابات مثقفيه ونداءاتهم ، فضلا عن دورهم فى اقتراح مؤسساتها وقوانين تنظيم ارسائها ، التى غذى بها الوفد والحركة الوطنية . فكان له فضل السبق فى اقتراح تأسيس جمعية وطنية مصرية ، تنتخب على أسس ديمقراطية ، ويكون من شأنها وضع دستور مصرى لمصر ، يرسى قواعد الحكم النيابى ويحدد علاقات السلطات ببعضها ويكف يد القصر عن ممارسة السلطة الفعلية ، التى سيعهد بها الى الشعب من خلال مؤسساته .



هوامش الفصـــل الخامس

(١) يتحدث الدكتور هيكل فى مذكراته ، ج ١ ص ٣٠ عن الجريدة ومناداتها بسلطة الأمة ومطالبتها بالدستور وبالحرية الفردية ويبدى اعجابه بذلك ثم يذكر أنه قرأ فى نفس الفترة الحرية لستيوارت مل والثورة الفرنسية لكارليل . أما محمود عزمى فيذكر (خبايا سياسية ص ٣٧) أنه قبيل تأليف الحزب مباشرة كان يقرأ كتابا فى الديمقراطية الحديثة لمفكر فرنسى معروف وأنه اعجب بكثير من آرائه ورآها تسمو بالديمقراطية من المبادىء التى استساغتها ظروف المجتمع أيام روسو ، وان كانت مقتضيات هذه الأيام لا تسيغها .

(٢) المحروسة فى ١١ اكتوبر ١٩١٩ (الحزب الديمقراطى المصرى ، لمحمود عزمى) .

(٣) وثائق الحزب ، مقدمة قانونه ، ص ٦١ — ٦٢ .

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) نفس المصدر (المادة الثالثة من القانون) .

(٦) نفس المصدر (المادة الخامسة من القانون) .

(٧) المحروسة فى ٣ اكتوبر ١٩١٩ .

(٨) المحروسة ، نفس العدد والمقال .

(٩) المحروسة فى ٥ اكتوبر ١٩١٩ (الديمقراطية السياسية لمحمود عزمى) .

(١٠) المحروسة نفس العدد والمقال .

(١١) المحروسة فى ١٣ اكتوبر ١٩١٩ (الديمقراطية السياسية أيضا) .

(١٢) المحروسة فى ١١ نوفمبر ١٩١٩ (التعليم الاولى فى مصر ومبادىء الديمقراطية لمحمود عزمى) .

(١٣) المحروسة ، نفس العدد والمقال .

(١٤) عزيز ميرهم : محاضرة بعنوان « اثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية » نشرت بكتاب الجامعة الامريكية بالقاهرة ، الذى صدر عام ١٩٤٥ بعنوان « الديمقراطية .. سلسلة محاضرات » والمحاضرة بين صفحتى ٣٧ — ٥٢ من الكتاب المذكور .

(١٥) نفس محاضرة عزيز ميرهم السابقة ، والنصوص والاقتباسات التى بين الاقواس هى تعبيرات عزيز ميرهم فى ذات المحاضرة .

(١٦) وثائق الحزب الديمقراطى ، مشروع قانون الجمعية الوطنية المصرية وقانون انتخابها ، المادتان ١٦ ، ١٧ .

(١٧) المادة ١٩ من الوثيقة السابقة .

(١٨) نفس المادة السابقة ، وكذلك المادة ٢٣ .

(١٩) المواد من ٣ — ١١ (حول طريقة انعقادها) وكذلك المادتان ٢٤ ، ٢٥ .

(٢٠) نفس الوثيقة ، المادتان ٢٩ ، ٣٠ .

(٢١) احمد زكريا الشلق : حزب الاحرار الدستوريين ، ص ٣١ — ٣٢ ، ص ٢٥٠ — ٢٥٥ .

(٢٢) السياسة فى ٢٥ مارس ١٩٢٣ (أنصار سلطة الأمة ، خطاب الحزب الى رئيس الوزراء) . ومن الملاحظ أن الحزب الديمقراطى قد نشر خطابه هذا فى صحيفة السياسة لسان حال حزب الاحرار ، التى صارت منذ صدورها توالى نشر بيانات الحزب الديمقراطى خلال الفترة القليلة المتبقية من حياته .

(٢٣) السياسة فى ٢٠ ، ٢١ ابريل ١٩٢٣ .

(٢٤) احمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٢٥) السياسة فى ١٦مايو١٩٢٣ (نداء الى الأمة من الحزب الديمقراطى المصرى) .

(٢٦) نفس النداء السابق ، بنفس العدد .

الخاتمـــة

لقد عاش الحزب الديمقراطى المصرى فترة جد قصيرة ، ولكنها عزيزة على مصر والمصريين ، لم تتعد خمس سنوات ، وكان اختيار توقيت قيام الحزب واعلانه ، فى أواخر عام ١٩١٨ فى تلك الظروف الدقيقة واحدا من أهم أسباب ضعفه وتحديد حجمه ودوره ، ذلك أنه ولد صغيرا بواسطة جماعة من شباب المثقفين والمفكرين ، الذين لم تكن خبرتهم الســـــابقة بالنشاط السياسى تؤهلهم للتأثير الكبير فى الساحة السياسـية ، فى وقت كانت الأمة ، عن بكرة أبيها ، تلد عملاقا وتجمعا وطنيا هائلا هو الوفد ، الذى أنضجته الثورة القومية ، والذى قادها زعماؤه بمهارة وكفاءة عالية ، فتصدر رجاله ساحة العمل السياسى ، كما هو معروف ، وبالرغم من ذلك أدى الحزب الديمقراطى دوره فى خدمة القضية الوطنية ، والدعوة الى الديمقراطية والحكم النيابى ، حين كانت مصر فى حاجة الى جميع جهود بنيها .

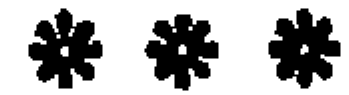
وكان من أسباب ضـــــعف الحزب الديمقراطى كذلك عدم التجانس الفكرى والاجتماعى بين قياداته ، جمــــاعة الليبراليين

يقودهم هيكل ، وجماعة الديمقراطيين الاشتراكيين يقودهم عزيز ميرهم ، جمعتهم الاستنارة الفكرية وألف الشـــــعور الوطنى بين قلوبهم ، الأمر الذى ضيق مساحة الخلاف بينهم الى حين . لكن الاحزاب فى نشأتها لابد وأن يتوفر لها حد أدنى من التجانس الفكرى والتقارب الاجتماعى يجمع بين مؤسسيها ويشكل أرضية صــلبة للعمل المشترك .

وثمة سبب آخر من اسباب ضعف الحزب وانحسار دوره وتفككه ، يتمثل فى الانقسام الذى أصاب الأمة ، بعد فتور أحداث الثورة الوطنية ، وانطفاء جذوتها باستطالة أمد المفاوضات وتعثرها، ذلك الانقسام المعروف بين مؤيدين لسعد زغلول ومؤيدين لعدلى يكن حيث كون الأخيرون حزب الاحرار الدســــــتوريين فى أواخر عام ١٩٢٢ . وتحول الباقون فى الوفد الى حزب سياسى منذ أواخر عام ١٩٢٣ ، فأثر ذلك الانقسام على الحزب الديمقراطى هو الآخر فاشترك هيكل ومؤيدوه فى تأسيس حزب الاحرار ، واختار عزيز ميرهم ومؤيدوه جانب الوفد ، بينما انصرف منصور فهمى ومصطفى عبد الرازق الى التدريس بالجامعة والعمل الحكومى .

وبالرغم من ذلك أدى الحزب الديمقراطى دوره فى اطار الحركة الوطنية المصرية ، مطالبا بالاســـــتقلال التام ، مستخدما وسائله المتاحة من كتابة تقارير ومقالات تنويرية ، ودعاية داخـــــل مصر وخارجها ، الأمر الذى ساهم فى فضح السياسة الاســـــتعمارية البريطانية ، وقد سجل الحزب فى تاريخه دوره الكبير فى مقاطعة لجنة ملنر واثارة المصريين ضدها مما ساعد على احباطها. وكذلك فى نقد وتفنيد المقترحات التى أسفرت عنها مفاوضات (زغلول ــ ملنر ١٩٢٠) الأمر الذى كشف مراوغة نصوصها وعدم تحقيقها للامانى المصرية المشروعة ، وفيما يتصل بالديمقراطية ، فقد ساهم كتاب الحزب ومفكروه فى تنوير الرأى العام وتثقيفـــــه بالمبادىء

الديمقراطية ، وما وصلت اليه من تطور ، وفى اقتراح انشاء جمعية وطنية على أسس دستورية ، الأمر الذى يكف يد القصـــر عن مباشرة شئون الحكم ، ويقف بمصر فى وجه النفوذ البريطانى ، فضلا عن دور الحزب فى بلورة فكر ديمقراطى اشتراكى ، من خلال المطالبة بتحقيق العدل الاجتماعى ، عن طريق المشاركة ... حين عبر عن ايمانه بانتصار الديمقراطية الاشتراكية .. وقد هيأت كتابات مفكرى الحزب، المناخ ، فيما بعد ، لصدور دستور عام ١٩٢٣ وبداية مرحلة جديدة من تاريخ مصر بعد صدور هذا الدستور . وهكذا لعب الحزب الديمقراطى دوره ، بعقول واقلام مثقفيه . وخبرتهم التنظيمية المحدودة ، فى اطار الحركة الوطنية المصرية بحماسة الشباب ووعيه لخدمة الوطن ونهضته .



المصـادر والمراجـع

١ ــ وثائق غير منشورة :

ــ دار الوثائق القومية :

١ ــ محافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة الاولى وبها ملف للحزب الديمقراطى .

٢ ــ محافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة الثالثة (تقارير امن عن الاحزاب المختلفة) .

٣ ــ محافظ بعنوان « المسألة المصرية » محفظة « حوادث الإسكندرية والأزمة الوزارية » .

ــ دار المحفوظات العمومية :

ملف خدمة الشيخ مصطفى عبد الرازق ، رقم ٢٥٧ مسلسل ٥٦٣٤٢ ، محفظة ٥٤٦٥/١٩١/١٠٠ .

ـ دار السجلات العامة بلندن :

Public Record Office, من مجموعة وزارة الخارجية F.O.

وقد استعنا بالوثائق التالية :

— F.O. 407/184. No. 132, Memorandum by sir R. Graham on the Unrest in Egypt, April 9, 1919.

— F.O.407/186, No. 35, Allenby to Curzon, Cairo. Jan. 12, 1920.

— F.O. 407/189. No. 104. Allenby to Curzon, May 10, 1921.

— F.O. 407/223, No. 855. Sir Lampson to Viscount Halivax Alex. July 10, 1939, Egyptian Personalities (Enc. in No. 3).

٢ ـ وثائق منشـــــورة :

ـ من وثائق الحزب الديمقراطى (٢٩ سبتمبر ١٩٢٠) .

١ ـ قانون الحزب الديمقراطى المصرى .

٢ ـ تقرير الحزب الديمقراطى المصرى فى شـــأن قواعد الاتفاق بين مصر وانجلترا (الذى عرضه ملنر) .

٣ ـ مشـــروع قانون الجمعية الوطنية المصـــرية وقانون انتخابها .

ـ بلاغ مندوبى الوفد المصرى الى الأمة والمذكرة البريطانية بقواعد الاتفاق (٩ سبتمبر ١٩٢٠) .

ـ مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، مؤسسة الاهرام « ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ » ، القاهرة ١٩٦٩ .

٣ ــ مذكرات وذكريات :

ــ احمد امين : حياتى ، الطبعة الخامسة ، النهضة المصرية ١٩٦٦ .

ــ اسماعيل صــــدقى ، مذكراتى ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٥ .

ــ محمد حسين هيكل : يوميات باريس ١٩٠٩ ــ ١٩١٢ ثلاثة مجلدات غير منشورة لدى نجله الاستاذ احمد هيكل المحامى .

ــ ــــــــــ : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول ، النهضة المصرية ، ١٩٥١ .

ــ محمود عزمى : خبايا سياسية ، سلسلة كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٠ .

ــ يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر الســــياسى ، مفاوضات عدلى ــ كيرزن ، القاهرة ١٩٥١ .

٤ ــ الدوريات :

ــ النظام ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ .

ــ المحروسة ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ .

ــ السياسة ١٩٢٣ .

ــ السفور يونيو ١٩٢١ .

ــ المقطم ديسمبر ١٩١٩ .

ــ الثبات مايو ١٩٢٣ .

ــ البصير يونيو ١٩٢١ .

ـ الإهرام سبتمبر ١٩١٩ ، سبتمبر ١٩٢٠ .

ه ـ المؤلفات والدراسات :

ـ أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ .

ـ ـــــــــ : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .

ـ أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الثالث ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٨ .

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

ـ تشارلز آدمس : الاسلام والتجديد فى مصر ، ترجمة عباس محمود ، القاهرة ١٩٣٥ .

ـ حافظ محمود ، أسرار الماضى فى السياسة والوطنية ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢ ، روزاليوسف ، القاهرة ١٩٧٣ .

ـ حسين فوزى النجار : الدكتور محمد حسين هيكل مفكرا واديبا ، سلسلة اقرأ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٩ .

ـ رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٥٥ .

ـ عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، الطبعة الاولى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ .

ـ ـــــــــ دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ، المكتب العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨١ .

ـــ عزيز ميرهم : اثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصـــــادية محاضرة نشرت بكتاب الجامعة الامريكية بالقاهرة « الديمقراطية : تاريخها وتطورها واثرها فى مختلف نواحى الحياة » ، سـلسلة محاضرات ، القاهرة ١٩٤٥ .

ـــ على الدين هلال : الســــياسة والحكم فى مصر ، العهد البرلمانى ١٩٢٣ ـــ ١٩٥٢ ، نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٧٧ .

ـــ على عبد الرازق (جمع ونشر) : من آثار مصــــطفى عبد الرازق ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٧ .

ـــ فتحى الرملى : ضوء على التجارب الحــزبية فى مصر . القاهرة ١٩٧٨ .

ـــ فتحى رضوان : عصر ورجال ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .

ـــ فكرى اباظة : مجموعة مقــــالات وخطب فكرى أباظة المحامى ، المجموعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٢ .

ـــ المجلس الأعلى للثقافة : الشــيخ الاكبر مصــــطفى عبد الرازق ، القاهرة ١٩٨٢ .

ـــ محمد عاطف العراقى : مصطفى عبد الرازق ودوره فى الفكر الفلسفى ، مقالة بمجلة الثقافة القاهرية مارس ١٩٨٢ .

ـــ منصور فهمى : ابحاث وخطرات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

ـــ ــــــــــــ : مى زيادة ورائدات النهضة النســائية الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٩ .

* * *

الملاحـــق

(من وثائق الحزب الديمقراطى المصرى)

١ ــ القانون الاساسى للحزب الديمقراطى المصرى •

٢ ــ تقرير الحزب بشان قواعد الاتفاق بين مصر وانجلترا التى عرضها اللورد ملنر عام ١٩٢٠ •

٣ ــ مشروع قانون انشاء الجمعية الوطنية المصرية وقانون انتخابها الذى اعده الحزب الديمقراطى •

* * *

الملحق الأول

الحزب الديموقراطي المصري

قانون

الحزب الديموقراطي المصري

مقـــدمة

يتشرف مجلس ادارة حزب الديموقراطي المصري بنشر قانونه الذي صدقت عليه الجمعية العمومية للحزب بجلستها المنعقدة في العاشر من شهر يناير لسنة ١٩١٩

مبادىء هـذا الحزب تقوم على أساس المساواة بين الامم والاخاء بين الافراد والنهوض الى اسمى مايتصور من الرقي وتأييد « سيادة الشعب » واقامة العدل مقام القوه

تلك هي أصول الديموقراطية التي اخذت تعم العالم جميعاً بما نصرته الحرب الحاضره من مبادىء الحرية والعدالة

وما كان لمصر أن تكون بمعزل عن هذا التيار المبارك

وقد مهدتها الطبيعة للمساواة بين سكانها مساواة مناسبة مع انبساط أرضها وتجانس اهلها

لا جرم قد صادف البذر الديموقراطي الجديد منبتاً صالحاً في وادي النيل . ففكرت فئة في تنظيم المجهودات الفردية وتوجيهها جماعة نحو الصالح العام . فتألف الحزب الديموقراطي المصري الذي يقوم على المبادىء العشر المدونة في الماده الثالثة من قانونه . تلك المبادىء التي يضع الحزب نصب عينيه السعي في تحقيقها

نعم ان توحيد التشريع وتعميم تطبيقه — وهو أمل حق من امالنا — قد يكون من الصعب تحقيقه الآن ولكنه أمنية نرجو أن نوفق لادراكها مع الزمن بحسن التفاهم وتبادل الثقة بيننا وبين اخواننا الاجانب المقيمين في مصر

وانا لنعتقد أن هذه المبادىء هي صدى لما تهتف به في أعماق الصدور قلوب جميع المصريين . ومن أجل هذا نثق بأن دعوة الحزب الديموقراطي ستصادف قبولا من كل مصري

فبراير سنة ١٩٢٠ مجلس الادارة

القانون

الباب الأول

اغراض الحزب ووسائله

المادة الاولى — من الموقعين على هذا ومن ينضم اليهم تكون حزب اسمه « الحزب الديموقراطى المصري »

المادة الثانية — مركز الحزب العام مدينة القاهرة

المادة الثالثة — مبادىء الحزب هي :

أولا : استقلال مصر استقلالا داخلياً وخارجياً

ثانياً : تفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة تمثله تمثيلا صحيحاً . ويكون من اختصاصها التشريع وفرض الضرائب ومحاسبة الحكومة المسؤولة أمامها على أعمالها

ثالثاً : توحيد التشريع في حدود مصر وتعميم تطبيقه على من يسكن البلاد

رابعا: المساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات العامة

خامساً: حرية القول والكتابة والاجتماع

سادساً: جعل التعليم الابتدائي عاماً اجبارياً مجانياً للبنين والبنات

سابعاً: ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً واغاثة من لا يستطيع العمل

ثامنا: انماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الامكان

تاسعاً: الاعتراف بحق كل شعب في حكم نفسه

عاشراً: السعي لايجاد هيئة دولية عليا للفصل فيما يقع بين الشعوب من النزاع . واعطاء هذه الهيئة السلطة اللازمة لتنفيذ أحكامها

المادة الرابعة ـ يعمل الحزب بكل الوسائل المشروعة على اذاعة مبادئه بين الجمهور المصري وغرسها المطالبة بها عن اعتقاد

المادة الخامسة ـ يسعى الحزب في الارتباط بالاحزاب الديموقراطية الاجنبية للتناصر والتساعد

الباب الثاني

الأعضاء

المادة السادسة ـ أعضاء الحزب عاملون وأنصار

فالعاملون هم كل مصري يقول بمبادىء الحزب ويسعى في تحقيقها، ويتعهد بدفع اشتراكه السنوى، ويقرر مجلس الادارة قبوله بعد أن يقدمه اثنان من أعضاء الحزب العاملين، بشرط ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة وألا يكون قد صدرت فى حقه أحكام يعتبرها مجلس الادارة مخلة بالشرف

والانصار هم كل من يرضى مبادىء الحزب ويساعده مادياً أو أدبياً

الباب الثالث

مجلس الادارة

المادة السابعة ـ للحزب مجلس إدارة يتكون من تسعة

أعضاء منهم أمين صندوق و سكرتير، تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها لمدة سنه ويجور اعادة انتخابهم

المادة الثامنه ـ لا يصح انعقاد مجلس الادارة الا بحضور خمسة من أعضائه ، وتعتبر قراراته بالاغلبية المطلقة

المادة التاسعه ـ يمثل مجلس الادارة الحزب ويقوم بما يلزم لتحقيق أغراضه ويسن اللوائح الداخلية

المادة العاشرة ـ يسهر أمين الصندوق على تحصيل الاشتراكات وادارة أموال الحزب ، وفق قرارات مجلس الادارة.

المادة الحادية عشر ـ يدعو السكرتير الى انعقاد الجلسات ويراقب مراسلات الحزب وعليه القيام بأعمال الادارة الداخلية، طبقاً لقرارات مجلس الادارة

المادة الثانية عشرة ـ اذا خلا محل أحد عضاء مجلس الادارة بالوفاة أو الاستقالة أو الفصل ،فعلى المجلس أن ينتدب من يقوم مقامه من أعضاء الحزب العاملين الى أن تجتمع أقرب جمعية عمومية

المادة الثالثة عشرة ـ اذا ارتكب احد الاعضاء ما يخالف مبادىء الحزب أو مصلحته ، فلمجلس الادارة أن يدعو الجمعية العمومية ليعرض عليها أمره ، وأن يقفه مؤقتاً ان كان من أعضائه

الباب الرابع

الجمعية العمومية

المادة الرابعة عشرة ـ أعضاء الحزب العاملون هم وحدهم أعضاء جمعيته العمومية ، التي تنعقد مرة على الاقل في أوائل يناير من كل عام للتصديق على الحسابات واجراء الانتخابات والنظر في تقرير مجلس الادارة واقتراحات الاعضاء ولمجلس الادارة أن يجمعها في غير ذلك الميعاد من تلقاء نفسه أو بناء على طلب عشر الاعضاء العاملين

المادة الخامسة عشرة ـ لا يصح انعقاد الجمعية العمومية الا بحضور نصف أعضائها . فان لم يتكامل العدد المقرر يؤجل

الانعقاد أسبوعين . ويصح الانعقاد الجديد بمن يحضر من الاعضاء . وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة

المادة السادسة عشرة ـ تختص الجمعيات العمومية التي يحضرها نصف الاعضاء بتعديل مواد القانون وتفسيرها ، ماعدا الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة

الملحق الثاني

الحزب الديموقراطي المصري

تقرير الحزب

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

رئيس الوفد المصري

يتشرف مجلس ادارة الحزب الديموقراطي المصري بأن يقدم الى معاليكم مع هذا :

أولا — تقرير الحزب في شأن قواعد الاتفاق بين مصر وانجلترا التي عرضها عليكم لورد ملنر

ثانياً — مشروع الحزب الخاص بتشكيل الجمعية الوطنية المصرية

والحزب يرجو أن يكون اعضاء الوفد المصري على اتصال في المفاوضات القادمة لتحرير الاتفاقات بين مندوبي الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية الحائزة لثقة الامة وأن يحل ماجاء في هذا التقرير محل الاعتبار لصالح الامة التي

تحرص كل الحرص على كرامتها واستقلالها

وتفضلوا ياصاحب المعالي بقبول فائق احترامنا

عن مجلس الادارة

السكرتير العام : عزيز ميرهم

تحريراً بالقاهرة في ٢٦ ستمبر ١٩٢٠

تمهيد

اليوم وقد صارت الامة المصرية بمجهوداتها نحو الاستقلال التام أمام قواعد الاتفاق التى قدمها لورد ملنر الى الوفد المصري . فان الحزب الديموقراطي المصري يرى أن يبدي فكرة في هذه القواعد متمسكا دائماً بمبادئه سائراً دائما في طريقه الى تحقيق هذه المبادىء ، مقتنعاً الاقتناع كله أن الديموقراطية منتصرة لامحالة من غير حاجة الى قوة تؤيدها غير قوة الحق والايمان به

لقد دعت لجنه ملنر رجال الوفد المصري للمناقشة معهم على أساس عرضه فقبلته ، ذلك الاساس هو امكانها التوفيق بين ارادة مصر في التمتع باستقلالها و بين المصالح التى تحرص عليها بريطانيا في مصر وانتهت هذه المناقشة بأن قدم اللورد ملنر للوفد المصري المشروع الذي نحن اليوم بصدده

والحزب الديموقراطى يرى أن في قواعد هذا المشروع ابهاما وغموضا لايمكن معهما القطع برأي في حقيقة قيمتها

الا مع الاستئناس بتطور الآراء التى تضمنتها الاعمال التمهيدية كما أنها تحتوي بعض نقط ثانويه يحسن اغفالها أو تحويرها

مع هذا فالحزب يرى انه مع حسن النية يمكن التوفيق بين استقلال مصر التام وبين مصالح انجلترا التى لا تمس هذا الاستقلال التام . وللمحافظه على امتيازات الاجانب المقيمين في مصر مع مراعاة مصالح المصريين أنفسهم .

وعند وضع الصيغة النهائية للاتفاقات يحتفظ الحزب برأيه فيها حين تقدم له ليدرسها درسا كافيا

الباب الاول

« تقسيم البحث »

تتلخص قواعد اللورد ملنر في مسائل ثلاث

الاولى : اعتراف انجلترا باستقلال مصر

الثانية : انتقال حقوق الدول صاحبة الامتيازات الى

انجلترا فيما يتعلق بهذه الامتيازات وحلول انجلترا محل صندوق الدين

الثالث : عقد تحالف بين انجلترا ومصر

وظاهر أن المسائل الثلاث منفصلة في جوهرها ومنفصلة امام التاريخ انفصالا تاما

فبينما الامتيازات قديمة مقررة بمعاهدات مع ملوك مصر مرة وسلاطين الدولة العثمانية أخرى ومنظمة نظاماً خاصا باتفاق سنة ١٨٧٥ الذي أنشأ المحاكم المختلطة ، وبينما صندوق الدين قد خلق في سنة ١٨٧٦ ووضع نظامه الاخير بدكريتو ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤ ، اذا اعتراف انجلترا باستقلال مصر لم يترتب الا بناء على اعلانها الحماية على مصر من غير عقد بينهما في ١٨ ديسمبر سنه ١٩١٤ واذا التحالف بين انجلترا ومصر فكرة جديدة لم تتحقق بعد

الى جانب هذا الاختلاف امام التاريخ فهناك اختلاف تام في الجوهر ، فالاستقلال حق طبيعي للامم لا يمكن التعاقد عليه . وكل تعاقد من جانب أمة على استقلالها يقتضى مقابلة

تمس الاستقلال الى حد ما

لذلك فلا نستطيع أن نتصور كيف تتعاقد مصر مع انجلترا على اعتراف انجلترا باستقلال مصر، ولوأن مصر كانت تعاقدت مع انجلترا على حماية سنة ١٩١٤ لـكان التعاقد اليوم. على رفع تلك الحماية

أما والحماية عمل قامت به انجلترا منفردة باعلان أبلغته الى الحكومة المصرية والى الدول الاخرى فيجب أن يكون اعترافها بالاستقلال على هـذا النحو ايضاً، ويومئذ تستطيع مصر كدولة مستقلة أن تتعاقد مع انجلترا

وتعاقد مصر المستقلة مع انجلترا على استعمال انجلترا حقوق الدول الاجنبية بقبول تلك الدول فيما يختص بالامتيازات وبصندوق الدين يختلف في جوهره اختلافاً ظاهراً عن تحالف مصر وإنجلترا لان الدين والامتيازات حقوق قديمة ثابتة لدول مختلفة ان أمكن اليوم تحديدها فليس ممكناً توقيتها ، كما ان انجلترا تتعاقد فيها كوكيل أكثر من تعاقدها كاصيل ولنا بلا نزاع الحق في التعاقد مع كل

أصيل على التنازل عن حقوقه من غير مداخلة للوكيل في الامر

واما المحالفة فطبيعتها تقتضي التوقيت. وليس لامة غير انجلترا مصلحة فيها

هذا الاتصال في الجوهر وامام التاريخ بين المسائل الثلاث يجعلنا نرى أن يكون اعتراف انجلترا باستقلال مصر ببلاغ كالذي اعلنت به الحماية . وأن تكون هناك بين مصر المستقلة وانجلترا المستقلة وثيقتان . احداهما معاهدة خاصة بالامتيازات وبالدين . والثانية محالفة خاصة أولا بتصفية المسائل التي تنتهي بين مصر وانجلترا باستقلال مصر، وثانياً بما لكل من المتعاقدين وعليه من الحقوق والواجبات قبل المتعاقد الآخر

ولا شك أن هذا النظام في وضع المعاهدة والمحالفة ضمين بنفي كل شبهة يمكن ان تقوم بين الطرفين المتعاقدين كما انه هو النظام القانوني المعقول

على ذلك نتكلم عن المسائل الثلاث كل واحدة على

حدتها ونبدى مانراه من الملاحظات خاصة بالفكرة أو بنظام وضعها ، واثقين بأن مراعاة ما نتقدم به يكفل حل المسألة المصرية كما يسهل الى حد كبير حل المشاكل الشرقية

الباب الثاني

استقلال مصر واعتراف انجلترا به

نصت قواعد لورد ملنر صراحة على اعتراف انجلترا باستقلال مصر (بند ٣ فقرة أولى) وعلى تعهد انجلترا بابلاغ اعترافها هذا للدول الاجنبية (بند ١١) وذلك مع ابلاغها الدول الاجنبيه الاتفاقات التي تمت بينها وبين مصر سواء ماتعلق منها بحقوق الاجانب او تحالف مصر وانجلترا

والحزب يرى أن يكون هذا الاعتراف باعلان تبلغه انجلترا الى مصر والحكومات الاجنبية ، كما فعلت في أمر اعلان الحماية سنة ١٩١٤ ، وأن تنص في هذا الاعلان صراحة على التنازل عن الحماية المذكورة وعما يترتب عليها من النتائج في المعاهدات الدولية المختلفة

فيهما بعض الغموض وقد يتناولان اشياء لاتكون اليوم في الحسبان . فالاوجب توضيحهما وقصرهما على الجهة السياسية دون سواها . كما ان عبارة (ضار بالمصالح البريطانية) يجب أن تقصر على مصالح الدولة لا على مصالح الافراد حتى لاتكون مصر عرضة لمثل ماتعرضت له من مداخلة فرنسا بدعوى حماية مصالح حملة سندات الدين المصري مثلا

وقد يحسن بنا أن نشير هنا الى أن فرمان اسماعيل باشا الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨١٣ وقد كان صادراً من متبوع لتابع كان يعطى لمصر الحق فيما يتعلق بالمعاهدات (ان تعقد فيها مايتفق مع مصالحها بحيث لاتمس المعاهدات السياسية التي يعقدها الباب العالي)

خامساً — من حق المحالفة ان تطمئن انجلترا في حماية المواصلات الى حليفتها مصر فلا توجد قوة عسكرية انجليزية مطلقاً في الاراضي المصرية . على انه اذا كان لابد من وجودها فيجب أن يعين محل القوة العسكرية شرقي قناة السويس على مسافة لاتمس حياد القناة الدولي المقرر بمعاهدة ١٩ اكتوبر

الباب الثالث

الامتيازات وصندوق الدين

كلمة اولى :

نرى قبل أن نتعرض للكلام عن تفصيل هذه النقطة أن نشير الى ما جاء في قواعد الاتفاق خاصاً بتحديد صفة مصر (كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية يقضي نظامها بجعل الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية) ، نقول إن هذا التوسع في تحديد الصفة قد يفهم منه المداخلة في تحديد طريقة الحكم الداخلية مداخلة تتنافى مع الاعتراف بالإستقلال ، وان كانت الفكرة متفقة الآن مع وجهة نظر الجيل الحاضر في مصر

ترغب انجلترا في التعاقد مع أمة مضمون في قانونها الاساسي انها ليست استبدادية من جهة ولا اشتراكية متطرفة من الجهة الاخرى . ولكن هذه الرغبة لا تقضي تعيين صورة الحكومة الى الحد المشار اليه . من اجل

هذا نرى الاكتفاء بالنص على أن مصر المستقلة الديموقراطية تتحالف مع انجلترا وتتعاقد . وهـذا ينفي ما تتخوفه انجلترا وينفى ما يتخوفه المصريون من أن ظهور هـذا التقييد في المعاهدة ربما يعطي انجلترا ما يبرر مداخلتها في شـؤون مصر لاسباب داخلية لا يصح أن تتداخل بسببها في شؤون دولة مستقلة

أما تعيين أن مصر المستقلة « دولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية يقضى نظام حكومتها بمسئولية الوزارة امام الهيئة التشريعية » فمكانه في قانون الجمعية الوطنية الذي تصدره الحكومة المصرية بعد التوقيع على مشروع الاتفاقات مباشرة . وهنالك يكون لانجلترا ضمان تام في شكل الدولة التي تتعاقد معها ، ولمصر ضمان تام في ان استقلالها استقلال صحيح

اذن فمصر كدولة ديموقراطية تعقد معاهدة مع انجلترا تشمل أمر الامتيازات وأمر الدين تحل انجلترا امام مصر فيها محل الدول صاحبة الامتيازات ومحل صندوق الدين

ولكن اذا كانت مصر تتعاقد على حقوق موجودة لغيرها عليها، فبأي صفة تتعاقد انجلترا مع مصر عن هذا الغير ؟؟؟

ان تحديد هذه النقطة من الاهمية بمكان فقد جاء في قواعد لورد ملنر أن هذا التعاقد راجع الى (ما في النية من نقل الحقوق التي تستمعها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية)

فنقل هذه الحقوق الى انجلترا معناه أن تصبح من حق انجلترا نفسها بحيث لا يجوز التنازل عنها من دولة من هذه الدول لمصلحة مصر مباشرة من غير موافقة انجلترا . (وهذا باطل). لان انجلترا تتفاوض اليوم مع الدول بشأن هذه الامتيازات على قاعدة الحماية التي اعلنتها في سنة ١٩١٤ ، واقرتها عليها الدول في معاهدة فرسايل سنة ١٩١٩ ، من غير أن تقرها مصر على حمايتها ، والتي نص عند اعلانها في الخطاب الصادر الى السلطان حسين على أن العلاقات بين مصر والدول الاجنبية تكون عن طريق انجلترا ، اي أن

انجلترا تعتبر نفسها ، والدول تعتبرها ، في المفاوضات الخاصة بمصر ، نائبة عن مصر ، وقائمة مقامها .

فقبول الدول انتقال الامتيازات الى انجلترا معتبر في نظرها اتفاقاً تم بينها وبين مصر ، في حين ان مصر غير ممثلة فعلا في المفاوضات الدائرة الآن .

ومصر وحدها هي التي تملك حق اقرار تنازل واحد أو أكثر من الدول الاجنبية عن حقوقها للغير .

وبغير هذا الاقرار لا يتم التنازل الا عن استعمال الحقوق .

لذلك نرى وجوب أن يكون النص في الاوامر العالية التي تصدرها الحكومة المصرية (بند ٩) على انتقال «استعمال الحقوق» لانجلترا لا على انتقال الحقوق نفسها .

(ب) الامتيازات

في تاريخ الامتيازات الاجنبية في مصر تعاليم تدلنا على ما لانتهاز فرصة عدم الدقة في النص من الاثر في كيان

الانظمة والعمل على تعديلها

٥ من اجل هـذا كان واجباً ان يكون الوضوح وعدم الابهام مميزين لهذه الناحية الاولى من ناحيتي المعاهدة

ترى مذكرة لورد ملنر أن سيكون هنالك محل لصدور أوامر عالية بالاتفاقات التي تعقد بين انجلترا والدول الاجنبية تعديلا لنظام المحاكم المختلطة حتى تندمج بهذا ضمن التشريع المصرى الواجب التنفيذ والاحترام داخل حدود البلاد المصرية

ولما كانت مصر كما قدمنا غير ممثلة في المفاوضات الدائرة الآن فعلا في هذا الشأن ، فما كان اقل من وجوب سابق اتفاق بين انجلترا ومصر على تفصيلات ما ستصدره من الاوامر العالية ، اذ انه من غير المعقول أن يكون عمل مصر في كل تلك التعديلات هو مجرد تسجيل ما تمليه عليها انجلترا من الاتفاقات مع الدول الاجنبية

وترى مذكرة لورد ملنر من وجهة اخرى ضرورة تطبيق قواعد النظام البريطاني فيما يختص بالموظفين القنصليين على قنصليات الدول الاجنبية القائمة في مصر

ويرى الحزب الديموقراطي ابعاداً لفكرة التدخل والاتباع ، أن يؤخذ في هذه الناحية من المعاهدة بما قيل في ناحية أخرى مبدأ لمسائل استرداد الاجانب وغيره من أن تطبيق تلك القواعد يبقى موقوتاً ريثما تعقد معاهدات خاصة في هذا الشأن بين مصر وكل دولة اجنبية على انفراد

تضمنت مذكرة لورد ملنر غير ذلك مبدأ تخويل ممثل انجلترا في مصر حق وقف تطبيق بعض القوانين التي تسنها الهيئة النيابية المصرية على الاجانب .

وقدمت هذا المبدأ في صيغتين مختلفتين ، نصت في احداهما على عدم استعمال حق الوقف (الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب) ونصت في الثانية على عدم استعمال هذا الحق (الا في حالة سن القوانين التي تتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب في مادة فرض الضرائب اولا تتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات) ، والحزب يرى ضرورة الأخذ بهذا النص الثاني لان به من التفصيل ما يتفق مع مبادىء العدل والمساواة التي يتعشقها ابناء

الديموقراطيات الاوربيه والامريكية جميعاً.

ويثق الحزب بأن المصالح الاجنبية تشعر بعد ادخال النظام الجديد بأنها وهي في مصر غير غريبة عن جوها الاصلي، غريبة عن غيره من الاجواء التي تشعر فيها عادة بضيق المعاملات الاستثنائية .

الا أن حق الوقف الممنوح للمثل البريطاني قد يجعل هنالك احتمالا لاختلاف النظر في تقدير ما هو مجحف وما هو غير مجحف . وما هو متفق مع مبادىء التشريع المشتركة وما هو غير متفق .

فمن هو المختص اذن بالفصل في مثل هذا الاختلاف ان وقع ؟

لاشك عند الحزب الديموقراطي المصري أن روح التحديد الدقيق التي يرجو أن تكون شاملة ما يتم من الاتفاقات بين مصر وانجلترا ، تقبل بكل سهولة فكرة التحكيم الذي يقترح الحزب أن يعهد به الى محكمة لاهاي وهي دائمة الانعقاد، وفيها من أساطين الفقهاء ما يضمن حل الخلاف على أقوم طريق .

الى جانب هذا القيد يوجد قيد آخر خاص ايضاً بتطبيق التشريع على الاجانب — ذلك — هو قيد اقامة موظف بريطاني يتصل بوزير الحقانية ويحاط بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء بما له مساس بالاجانب (بند ٤) .

والحزب الديموقراطي لايرى لوجود ذلك الموظف البريطاني لزوماً مادام حق وقف التشريع مخولا لممثل انجلترا وما دام التطبيق نفسه من اختصاص المحاكم المختلطة التي تكون أغلبية قضاتها من الاجانب ، والتي لانشك في ضمان استقلال قضاتها .

(ج) ـ الدين

جاء مؤتمر سان ريمو يؤيد التداخل البريطاني في المسائل المالية مقابل ضمان انجلترا لتسديد حكومة مصر اقساط الدين العام في مواعيدها

وتضمنت مذكرة لورد ملنر في هذا الشأن تعيين مستشار مالي تحال اليه اختصاصات صندوق الدين الحالية ، ويكون

تحت تصرف الحكومة المصرية تستشيره فيما تشاء أن تستشيره فيه من المسائل المالية

لهذا الموظف البريطاني اختصاص فعلي هو اختصاص صندوق الدين الحالي ، وهو وحده في الحقيقة السبب الذي يستدعي وجود المستشار المالي

ومن المعقول طبعاً أن ينتفي المعلول اذا انتفت العلة نفسها

فمن المعقول اذن أن تنتهي مهمة هذا المستشار بانتهاء أصل ما استدعى وجوده . وليس مجرد وجود الدين العام هو الذي استدعى التداخل الاوربي في أعمال مصر — فبلاد العالم جميعها مدينة — وليس لامة دائنة ان تتداخل في أمور أمة مدينة لمجرد علاقة الدين وانما هو تغلب جنسية من يحمل اكثر سندات الدين الذي قد تستدعي بعض التداخل

من أجل هذا كان طبعياً ان يلاحظ الحزب الديموقراطي فيما يختص بهذه النقطة أن تنتهي صفة المستشار المالي متى تغلبت مصرية حملة سندات الدين المصري كأن يثبت امتلاك المصريين لثلثيها مثلا .

قد يعترض على التدليل بانتهاء الصفقة بأن حملة السندات قد يكونون مصريين حيناً ثم لا تلبث السندات أن تتحول من أيديهم الى الايدي الاجنبية فيجاب على هذا الاعتراض بأن أقدام الاجانب على شراء سنداتنا بعد ان تخلصوا من اعبائها، بل مخاطرتهم — اذا أريد استعمال اللفظ الذي عبرت به السياسة البريطانية عن خطتها ايام كانت لا تريد حماية مصالح حملة سندات الدين المصري — ذلك الاقدام انما يكون دليلا على الثقة بادارتنا المالية ومتانة مركزنا الاقتصادي مما لا يستدعي تدخلا او تخوفاً

من أجل هذا كله يرى الحزب تقييد بقاء المستشار المالي بذلك القيد بالنسبة لحملة ثلثي السندات

الباب الرابع

المحالفة

ذكرنا ان المحالفة التى تتم بين مصر وانجلترا يجب ان تصفى من ناحية ماسبقها من المسائل المعلقة . وان ترتب من ناحية ثانية ما لكل من المتعاقدين وما عليه من الحقوق والواجبات قبل المتعاقد الآخر .

(ا) ـ تصفية المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا

اما تصفية مابين انجلترا ومصر فتمس ثلاث مسائل

الاولى : ارتباط البنك نوت المصري بالمالية الانجليزية

الثانية : مسألة الموظفين الانجليز والاجانب

الثالثة : الاجراءات التي تمت تحت الاحكام العرفية

فأما ارتباط البنك نوت المصري بالمالية الانجليزيه فراجع الى ان سندات الدين الانجليزي القريبة الاجل هي الضامنة لهذا البنك نوت . وقد يصح اعتبار هذا العمل من الاجراءات الاستثنائية التي تمت تحت الاحكام العرفية .

ولكن أهميته الخاصة تجعلنا نقترح من الآن حله بأن تتعهد الحكومة الانجليزية بدفع قيمة سنداتها الموجودة في البنك الأهلي ذهباً في مواعيد استحقاقها . وان يفرض على البنك أن يعود في مدة سنتين الى مراعاة قانون ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ الذي أباح له اصدار البنك نوت ويحظر عليه عليه ان يحول السندات الانجليزية الى اوراق مالية اخرى أو يقبل امتداد أجل الدفع فيها

وأما مسألة الموظفين فالحزب يقبل قاعدة اللورد ملنر مع ملاحظة وجوب مراعاة العدالة بالنسبة للمالية المصرية بمقدار مراعاتها بالنسبة للموظفين ووجوب تعميمها على غير الموظفين الاداريين

اما الاجراءات التي تمت تحت الاحكام العرفية فيجب التفرقة بين مايكون في بقائه مساس بسلطة مصر واستقلالها وما لا سبيل لتلافيه من غير اضرار بالحكومتين المصرية والانجليزية ، وما يمكن تلافيه بغير اضرار بهما

وقد يحسن أن نشير هنا الى المنشور الصادر من القائد

العام للجيوش البريطانية بتاريخ ١٩ اغسطس سنة ١٩١٨ القاضي بتمليك وزير حربية بريطانيا العظمى ٥٦٧ فدانا وكسور واقعة في قرية ابي قير وذلك لاغراض عسكرية طبقا لقرار مجلس الجيش الصادر في مارس سنة ١٩١٧ (راجع ملحق خاص بالوقائع المصرية نمرة ٦٨ بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨)

فمثل هذا الاجراء فضلا عن أن بقاءه يمس استقلال مصر فالرجوع فيه واجب وتلافيه لا يضر ايا من الحكومتين.

(ب) ـ مالمصر وانجلترا وماعليهما من الحقوق والواجبات

اما ترتيب علاقات المتعاقدين — مصر وانجلترا ـ في المحالفة فيتقدم فيه الحزب بالملاحظات الآتية :

اولا — يجب توقيت المحالفة بمدة — ولا نزاع في ان ذلك أساس لازم في جميع المحالفات ، وهو يسمح لمصر أن تتناقش في الضمانات في غضون هذه المدة كما يكون لها حق عدم مدها

ثانياً — يجب ان يكون تعضيد انجلترا لمصر في الدفاع عن سلامة ارضها بناء على دعوة من مصر نفسها الا اذا كان هناك خطر حقيقي على سلامة مصر يهدد مصالح بريطانيا وبعد اخطارها الحكومة المصرية . ويرجع عند الخلاف في تقدير هذا الخطر الى حكم عصبة الامم

ثالثاً — ينص المشروع في الفقرة الثانية من البند الثالث على (تعهد مصر أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا في حالة الحرب ولو لم يكن هناك مساس بسلامة ارضها)، ونحن نبدي هنا بعض ملاحظات :

١ً يجب أن يقتصر على الحرب الفعليه (Guerre Effective) لا حالة الحرب . لان مجرد قطع العلاقات السياسية بين انجلترا او دولة اخرى لا يحتم وقوع الحرب الفعلية كما انه قد تنتهي الحرب الفعلية بين دولتين وتبقى حالة الحرب كما كان واقعاً بين الدول مابين الهدنة والصلح، وكما لا يزال واقعاً بين أمريكا والمانيا الى الآن .

٢ - تنص المعاهدة على تقديم مصر كل المساعدة التي في وسعها، ومن ضمنها استعمال الموانى الخ الخ ...

والحزب يرى أن النص مبهم ابهاماً لا ترتاح اليه النفس، ويسهل ان يجر معه مشاكل شتى. ولذلك نرى ضرورة تحديد المساعدة تحديداً لا يمس حيوية البلاد، كما نرى وجوب النص صراحة على الاحتفاظ بسلطة الحكومة المصرية كاملة وتقديمها المساعدة كحليفة مستقلة. وانه اذا اقتضى الامر استعمال حال استثنائية في البلاد فيكون ذلك من خصائص الحكومة المصرية وسلطتها العسكرية وقادة قواتها المصريين، وأن قراراتهما تكون نافذة على كل قوة اخرى في البلاد.

رابعاً - نصت الفقرة الاولى من البند الرابع على ان مصر (لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة مخالفة للمخالفة فلا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ولا تعقد مع دولة أجنبية اتفاقاً ضاراً بالمصالح البريطانية) وهذان النصان الاخيران فضلاً عن وجوب اثبات مثلهما بالنسبة لتعهدات انجلترا لمصر

يقال ان عدم ميل انجلترا من غير اصرار الى النص على الغاء الحماية راجع الى غضاضة من النص على الغاء امر لم يمض على توقيع الحكومة الانكليزية عليه الا زمن قليل — ولكن العدالة التي أملت على كل من مصر وانجلترا الميل الودي أسمى بكثير من ان تتأثر بمثل هذه الفكرة كما أن الصراحة في تقرير الواقع واجبة حتما ازالة لكل لبس، حتى لا يبقى بخاطر متظنن محل لظنة في نية أحد الفريقين

ويجب أن يترتب على هذا الاعتراف تبليغه الى الدول بواسطة مصر نفسها، وتبليغها المعاهدة والمحالفة ايضاً

ذلك لانه اذا لزم التبليغ من جانب انجلترا كاعلان منها للدول بالتنازل عن الحماية التي اقرتها عليها تلك الدول فهو لازم من جانب مصر لامرين:

الاول: لضرورة اعلان مصر استقلالها من قبلها نفسها للحصول على اعتراف الدول بهذا الاستقلال.

الثاني: اعلان الدول انها أقرت انجلترا فيما اتفق عليه مع هذه الدول خاصاً بالامتيازات وبصندوق الدين

سنة ١٨٨٨ بعد استشارة الفنيين في أمر تحديد عددها، وتسمية اجلها، وتسوية كل ما يتعلق بها

سادساً — أما النص على المركز الاستثنائي الذى يكون للممثل البريطاني في مصر فموضع للنظر . على انه لامانع من تقدمه على ممثلي الدول الاخرى بصفته حليفاً

الباب الخامس

السودان

ضرورة مياه النيل لحياة مصر امر من البداهة بحيث لايحتاج الى بيان . وقد كان الحزب الديموقراطي المصري يود لو وجد في مذكرة لوردملنر ذكراً لمسألة السودان على سبيل الحل . على انه يرجو أن يراها معروضة في صك خاص يقدم الى الجمعية الوطنية المصرية . فيما يقدم معاهدة وتحالفاً . وسيبحث الحزب عاجلا المسألة في تقرير خاص

الباب السادس

تنفيذ المعاهدة

لاشك في أن تعليق تنفيذ المعاهدة (علي انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية بشأن ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة) تعليق لامحل له.
وقد يعوق نفاذ المعاهدة

وعلى ذلك يرى الحزب أن يكون تنفيذ الاتفاقات كلها على الوجه الآتي

أولا — متي تم توقيع الحكومة المصرية الحائزة لثقة الامة، مع الحكومة الانجليزية على الاتفاق، تسن الحكومة المصرية قانون تشكيل الجمعية الوطنية المصرية وقانون انتخابها. (ومشروع الحزب الديموقراطي المصري في هذا الشأن مرفق بهذا التقرير) وتلغى الاحكام العرفية وتتخذ الاجراءات لمنع أي مداخلة عسكرية أو مدنية في حرية الخطابة والنشر والاجتماع، وتبقى الحال كذلك حتى تفصل الجمعية الوطنية في الاتفاقات.

المعروضة عليها

ثانياً ــ متى قبلت الاتفاقات وجب البدء في تنفيذها حالاً ، ومن هذا التنفيذ أن يشترك مندوبون مصريون في المفاوضات التي تكون بين انجلترا والدول التي لم تكن أقرت مشروع تعديل الامتيازات الى ذلك الوقت. ويوقع المندوبون المصريون هذه الاتفاقات كمندوبين مفوضين عن مصر الى جانب التوقيعات الاخرى

ثالثاً ـ كل خلاف يقع في تفسير الاتفاقات وتطبيقها يحال على عصبة الامم للفصل فيها

خاتمة

الآن وقد قدم الحزب الديموقراطى المصري ملاحظاته على قواعد الاتفاق للوصول الى حل المسألة المصرية ، حلا ترتضيه الديموقراطية العادلة ؛ فهو يتقدم بالشكر الجزيل الى الوفد المصري على الجهاد العظيم الذى قام به في سبيل قضية بلاده باخلاص وثبات جديرين بأبناء مصر ، كما انه ينتهز

هذه الفرصة ليقدم شكره الى جميع المجاهدين في هذا السبيل

ويرجو الحزب الديموقراطي أن تكون الحكمة التي الهمت السياسة الانجليزية العمل على حل المسألة المصرية ، ملهمة لها أيضاً وضع تفصيلات القواعد على المبادىء الديموقراطية التي حارب العالم من أجلها . واراق الدماء في سبيلها

هذا ، وايماننا بانتصار مبادىء الحق والعدل يدعونا الى الثقة بالفوز في الاراء التي عرضناها في تقريرنا هذا فوزا ينفتح به باب التفاهم وحسن التواصل بين الشعوب ، ويمكن مصر من أن تحل في المكان السامي الذي تستحقه في العالم الحديث



الملحق الثالث

الحزب الديموقراطي المصري

مشروع قانون

الجمعية الوطنية المصرية

وقانون انتخابها

القسم الأول

قانون الجمعية الوطنية المصرية

الباب الأول

في تأليف الجمعية واختصاصاتها

المادة الأولى : تتألف بمدينة القاهرة الجمعيه الوطنيه المصريه وتختص

اولا : بالنظر في الاتفاقات التي تم عقدها بين الحكومتين المصرية والانجليزية

ثانياً : بوضع القانون النظامي للأمة المصرية

ثالثاً : تكون صاحبة السلطة العليا في حكم البلاد . وتكون هيئة الحكومة مسئولة امامها عن كافة تصرفاتها

المادة الثانيه : تتكون هذه الجمعيه من الاعضاء الذين ينتخبون فى المراكز والاقسام بنسبة عضو عن كل ثلاثين الف نفس . وكل عدد دون ذلك في اى دائرة من دوائر الانتخاب ينوب عنه عضو مادام يزيد عن العشرة آلاف نفس .وعلي شرط أن تتوفر في الناخبين والمنتخبين الشروط المبينه في هذا القانون

المادة الثالثة : تنعقد الجمعية انعقاداً مستمرا . ولا تنتهي مأموريتها الا بعد انتخاب الهيئات النيابية التى تقررها في القانون النظامي الذي تسنه . وعند ذلك تحل هذه الهيئات محلها

المادة الرابعة : لايجوز لاي سلطة من السلطات حل

هذه الجمعية ولا ايقاف انعقادها ، مادام لم يحل محلها الهيئات النيابية التي تضع نظامها

الباب الثاني

في انعقاد الجمعية

المادة الخامسة : . تنعقد الجمعية بعد انتخاب اعضائها حسب الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون بمدة خمسة عشر يوماً بناء على قرار يصدر من هيئة الحكومة

المادة السادسة : يجتمع أعضاء الجمعية في الزمان والمكان المحددين لاجتماعها لانتخاب رئيس ووكيلين. ويدير رئيس الوزارة حركة انتخاب رئيس الجمعية التي تجري بطريق الانتخاب السري . فاذا نال أحد الاعضاء الاغلبية المطلقة بالنسبة لعدد الاعضاء الحاضرين اعتبر رئيساً للجمعية فاذا لم تتوفر الاغلبية المطلقة أعيد الانتخاب بين العضوين اللذين حازا أغلبية الاصوات على التوالي

المادة السابعة متى تم انتخاب الرئيس تولى هو ادارة

الجلسة . ثم تجري - اية انتخاب وكيلين للجمعية على الطريقة التي انتخب بها الرئيس فاذا تساوت الاصوات بين عضوين يرجح الجانب الذي ينضم اليه الرئيس

المادة الثامنه : يصير تعيين كاتم سر للجمعيه من بين أعضائها بالاتفاق بين الرئيس والوكيل .

المادة التاسعة : بعد اتمام انتخاب الرئيس والوكيلين وتعيين كاتم السر يحلف الرئيس جهاراً امام هيئة الجمعية اليمين بالصيغة الآتيه

« اقسم بربي وبشرفي ان أقوم باداء المهمه التي انتخبت لادائها بالذمة والامانة والاخلاص للوطن » ثم يحلف باقي الاعضاء بهذه الصيغة امام الرئيس

المادة العاشرة : يدير الرئيس جلسات الجمعية ويحافظ على النظام فيها فان غاب ناب عنه اكبر الوكيلين سناً فانه غابا كذلك يديرها أكبر الاعضاء سناً.

المادة الحادية عشر جلسات الجمعية علنية . ويكون التصويت علنياً أيضاً مالم تقرر الجمعية باغلبية اصوات

الاعضاء الحاضرين المطلقة جعله سريا ويجوز للجمعية أن تجتمع بصفة لجنة بطريقة سرية بحيث لا تعطى فيها أصوات ولا تؤخذ فيها قرارات

الباب الثالث

في أعمال الجمعية

المادة الثانية عشرة : تبدأ الجمعية بالنظر والفصل نهائياً في الطعون التي تقدم اليها في صحة انتخاب اعضائها

المادة الثالثة عشرة : لا يؤجل انعقاد الجمعيـة في حالة اعادة انتخاب أعضاء بدل الذين قبل الطعن بالنسبة اليهم الا اذا زاد عددهم عن خمس اعضاء الجمعية

المادة الرابعة عشرة : يعاد انتخاب الاعضاء الذين يخلو محلهم بالفصل او بالاستقالة او بالوفاة في بحر شهر من تاريخ حصول ذلك مع مراعاة احكام هذا القانون

المادة الخامسة عشرة : تضع الجمعية في جلساتها الاولى لائحة لنظام اعمالها الداخلية . وتأليف اللجان . وتحيل عليها

الاعمال التي تخصها بدرسها

المادة السادسة عشرة : تبدأ الجمعية مناقشاتها بالنظر في الاتفاقات التي تمت بين الحكومتين المصرية والانجليزية. ويجب لاقرار هذه الاتفاقات أن يقبلها ثلثا اعضاء الجمعية على الاقل بشرط أن يحضر هذه الجلسة اربعة اخماس جميع الاعضاء

المادة السابعة عشرة :اذا لم يتوفر الثلثان لاقرار الاتفاقات المذكورة جاز للجمعية وضع التعديلات التي تقترحها واعادة الاتفاقات مع تعديلاتها الى الحكومة المصرية لتتفاوض فيها مع الحكومة الانجليزية واحالة ماتقره الحكومتان على الجمعية للنظر فيه بالطريقة عينها

المادة الثامنة عشرة : بعد النظر في الاتفاقات بين الحكومتين المصرية والانجليزية سواء اقرتها الجمعية أواعادتها مع تعديلات تقترحها ، تنتقل مباشرة الى النظر في وضع « الدستور المصرى » بتقرير الحقوق العامة للافراد وتحديد الهيئات الحاكمة ونظامها وعلاقات هذه الهيئات التشريعية

والقضائية والتنفيذية وتعيين الهيئة الضامنة لاحترام هذا الدستور

المادة التاسعة عشرة : تستمد الوزارة المصرية سلطتها من الجمعية مدة وجودها . فاذا فقدت ثقة الجمعية سقطت

المادة العشرون : تحكم الجمعيه بصفتها محكمه عليا بما لها من السلطة المطلقة في تهمة خيانة الوطن التي توجه ضد أعضائها او اعضاء الحكومه ، وتحرك هذه القضايا بناء على طلب الوزارة او احد اعضاء الجمعيه . فاذا وافقت الجمعيه على تحريك هذه القضايا تحال على التحقيق بمعرفة وزارة الحقانيه أو لجنة من لجان الجمعيه . وللجمعيه الرأي النهائي في المحاكمة او في عدمها

الباب الرابع

في الضمانات اللازمه لسير اعمال الجمعيه

المادة الحاديه والعشرون : للجمعيه أن تصدر في حق العضو الذي يشوش على جلساتها او الذى يصدر منه عمل يمس كرامة الجمعيه قراراً بالتوبيخ العلني او بالطرد من

من الجلسة او بالتغريم بمبلغ لا يزيد عن مائة جنيه مصري او بالايقاف لمدة لا تتجوز اسبوعاً واحدا

المادة الثانية والعشرون ـ لا يجوز لاحد من رجال الحفظ أو هيئة من هيئاته الدخول الى مكان الجمعية الا باذنها وللجمعية الحق في الاستعانة بهم في اي وقت ولاي سبب تريد .

المادة الثالثة والعشرن ـ على الوزارة أن تكون ممثلة امام الجمعية في كل جلسة من جلساتها بأحد اعضائها على الاقل . ولاعضاء الجمعية الحق في توجيه اي سؤال الى الحكومة في المواضيع التي تجري المناقشة فيها مالم تطلب الحكومة التأجيل لاستيفاء المعلومات . اما بالنسبة للمواضيع التي لاتجري فيها المناقشة فيجب على العضو اخطار الجمعية والحكومة بخمسة ايام على الاقل قبل المناقشة، مالم تقرر الجمعية المناقشة فيها بطريق الاستعجال فيكتفى بالامهال اربعة وعشرين ساعه

المادة الرابعه والعشرون ـــ ماعدا المسألة المبينه في المادة

السادسة عشرة من هـذا القانون يجب أن يحضر الجمعية أكثر من نصف اعضائها لتكون قراراتها قانونية . وتصدر قرارات الجمعية بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

المادة الخامسة والعشرون ـ لايجوز لاعضاء الجمعية الجمع بين عضوية الجمعية واى وظيفة من وظائف الحكومة يمكن أن ينال منها أي فائدة مادية . ولا يجوز لاي عضـو مستقيل من أعضاء الجمعية أن يقبل في أثناء وجودها ويعين في وظيفة كذلك

المادة السادسة والعشرون ـ لايجوز مقاضاة اي عضو من أعضاء الجمعية مدنيا أو جنائيا على أي قول أو عمل يصدر منه بسبب عضويته في الجمعية أثناء انعقاد الجلسات او في خارجها ، الا باذن الجمعية

المادة السابعة والعشرون ـ لايجوز التعدي على اعضا الجمعية ولا التعرض لحريتهم ولا محاكمتهم اداريًا او قضائيا الا بعد أن تصدر الجمعية قرارها بايقاف العضو عن العمل في هيئة الجمعية وبجواز محاكمته

المادة الثامنة والعشرون ـ تنظر الجمعيه في المكافاة التي يجوز منحها لكل عضو من اعضائها

القسم الثاني

في انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية المصرية

الباب الاول

شروط الناخبين والمنتخبين

المادة التاسعة والعشرون ـ يثبت حق الانتخاب لكل مصرى بالغ من العمر ثمانية عشر سنة كامله مالم يكن ممنوعا منه لسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون . بشرط أن يكون اسمه مقيداً فى قوائم انتخاب الدائرة التى يقيم فيها او الدائرة التي يعينها الناخب طبقا لنص المادة الرابعة والعشرين

المادة الثلاثون ـ يحرم من الانتخاب:

أولا . المحكوم عليهم بالاشغال الشاقه او بالسجن او بالحبس في قضايا مخلة بالناموس والشرف .

ثانيا المحجور عليهم

ثالثا المحكوم عليهم لاستعمال الغش في الانتخاب او للتأثير على الناخبين بالرشوة او التهديد

المادة الواحدة والثلاثون ـ رجال الجيش العاملون ورجال الجيش والبوليس القائمون في خدمة الحكومة ومديرو المديريات ومحافظو المحافظات ومأمورو المراكز والاقسام ومأمورو الضبط ممنوعون قطعياً من الانتخاب

المادة الثانية والثلاثون ـ يجوز أن ينتخب عضواً في الجمعية الوطنية كل شخص له حق الانتخاب يكون ملماً بالقراءة والكتابة وبالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة

الباب الثاني

في قوائم الانتخاب

المادة الثالثة والثلاثون ـ تحرر في كل مركز من المراكز وفي كل قسم من الاقسام قوائم بأسماء الذين يحق لهم الانتخاب من المقيمين في هذه المراكز والاقسام

المادة الرابعة والثلاثون ـ للناخب الحق أن يطلب قيد اسمه في قائمة دائرة محل ميلاده أو الدائرة التي يكون له فيها ملك أو أهل ناخبون

المادة الخامسة والثلاثون ـ لموظفي الحكومة الحق في قيد أسمائهم في دائرة الجهة المعينين فيها

المادة السادسة والثلاثون ـ تعرض قوائم الانتخاب على الجمهور مدة خمسة عشر يوماً ابتداء من يوم . . . . . .
ولكل مصري الحق في الطعن في هذه القوائم لرفع بعض الاسماء المقيدة بها أو اضافة اسماء من لم تدرج اسماؤهم وذلك في بحر الخمسة عشر يوما التالية

المادة السابعة والثلاثون ـ تقدم هذه الطعون الى وكلاء النائب العمومي في كل مركز من المراكز وفي كل قسم من الاقسام. وبعد تحقيق هذه الطعون بمعرفة الوكيل المذكور يقدم مايراه وجيهاً منها الى القاضي الجزئي ليفصل فيها نهائياً بوجه السرعة

المادة الثامنة والثلاثون ـ للطاعن في بحر الثلاثة الايام

التي تلي أعلان وكيل النائب العمومي له بحفظ الطعن المقدم منه ، أن يستأنف قرار الحفظ المذكور امام القاضي الجزئي ليفصل في الطعن نهائياً . وان لم يستأنف قرار الحفظ في بحر الثلاثة الايام المذكورة يصبح نهائياً

الباب الثالث

عملية الانتخاب

المادة التاسعة والثلاثون ـ بعد صيرورة قوائم الانتخاب نهائية ترسل كل مديرية من المديريات وكل محافظة من المحافظات الى المراكز والاقسام تذاكر انتخاب بأسم كل ناخب . ويتولى المركز أو القسم توزيع هذه التذاكر على الناخبين

المادة الاربعون ـ بعد توزيع التذاكر المذكورة تحدد الحكومة يوماً لاجراء الانتخاب في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء التوزيع

المادة الحادية والاربعون ـ يجري الانتخاب في كافة أنحاء البلاد المصرية في اليوم الذي تحدده الحكومة . ويبدأ

فيه بعد ساعة من شروق الشمس وينتهي منه قبل غروبها بساعة

المادة الثانية والاربعون ـ تجرى الانتخابات في أبنية المحاكم الجزئية أو المركزيه في المراكز والاقسام المختلفه

المادة الثالثة والاربعون ـ تتكون في كل مركز من المراكز وفي كل قسم من الاقسام لجنه من خمسة أعضاء منهم. القاضي الجزئي أو قاض ينتخبه رئيس المحكمة الكلية التابع لها ووكيل النيابة وثلاثة اعضاء لهم المام بالقراءة والكتابة يحصل انتخابهم بمعرفة من يحضر من الناخبين في الساعة التي تلي الساعة القانونية لبدأ الانتخاب مهما كان عددهم

المادة الرابعة والاربعون ـ تباشر هذه اللجنة عملية الانتخاب ويرأسها من يقع عليه الانتخاب من بين هؤلاء الثلاثة المنتخبين وتسند سكرتاريتها الى وكيل النائب العمومي

المادة الخامسة والاربعون ـ رئيس دائرة الانتخاب هو المنوط بالمحافظة على نظام جلسة الانتخاب. وله الاستعانة برجال الحفظ

المادة السادسة والاربعون ـ تتأكد لجنة الانتخاب من

شخصية الناخب ، وتحفظ الجزء من تذكرة انتخابه المخصص لذلك والمذكور فيه اسمه . ثم يؤشر امام اسمه على قائمة الانتخاب . وبعد ذلك تسلم اليه ورقة الانتخاب المدموغة بطابع الحكومة

المادة السابعة والاربعون ـ يكون اعطاء الاصوات بالطريقة السرية . فان كان الناخب كاتباً يكتب بنفسه اسماء من ينتخبهم في المكان المخصص لذلك بغرفة اللجنة . وان كان غير كاتب يملي سكرتير اللجنة اسماء من ينتخبهم على مسمع باقي اعضاء اللجنة . ثم توضع هذه الورقة في الصندوق المخصص لذلك. ويكون دخول الناخبين الى غرفة الانتخاب خمسة بخمسة مع مراعاة السرية التامة في الانتخاب

المادة الثامنة والاربعون ـ كتابة اسماء المنتخبين تكون باللغة العربية وبطريقة واضحة . ويجب أن يكتب الاسم بحيث لا يحتوي شكاً ولا اشتباهاً في شخصية صاحبه

المادة التاسعة والاربعون ـ لا يجوز لاعضاء لجنة الانتخاب مغادرة غرفة الجلسة الا لضرورة قصوى. ولا يجوز أن يتغيب

عن الجلسة اكثر من عضو واحد في الدفعة الواحدة . ولا يجوز لاحد من الاعضاء مغادرة بناء المحكمة حتى يتم الانتخاب

المادة الخمسون ـ فرز أوراق الانتخاب لمعرفة المنتخبين واعلان نتيجة الانتخاب يكونان بالطريقة العلنية . ويجب اطلاع اعضاء لجنة الانتخاب على كل ورقة عند فرزها

المادة الحادية والخمسون ـ يعتبر منتخباً في كل دائرة من يحوز الاغلبية المطلقة من عدد الناخبين . فاذا لم تتوفر الاغلبية المطلقة يعاد الانتخاب بعد اسبوع بالطريقة الاولى وفي هذه الحالة تكفي الاغلبية النسبية

المادة الثانية والخمسون ـ تعلق نتيجة الانتخاب. وترتب اسماء المنتخبين حسب اكثرية اصوات من حازوها. وتعرض للجمهور في مركز اللجنه مدة اسبوع واحد . فاذا لم يطعن في انتخاب احد من المنتخبين اصبحت عضويته نهائيه

الباب الرابع

في ضمان صحة الانتخاب

المادة الثالثه والخمسون ـ يقوم سكرتير اللجنه بتحرير محاضر عن انتخاب لجنة الانتخاب وعما تم في عملية الانتخاب وعن فرز الاوراق واعلان النتيجه ويحرر من كل من هذه المحاضر صورتان يوقع عليهما من اعضاء اللجنه . وتوضع جميع هذه الأوراق في حرز مختوم عليه بالشمع الاحمر بختم رئيس اللجنه والسكرتير وبختم المحكمه الجزئيه التي تم الانتخاب في بنائها . وتودع في خزينة المحكمه وتسلم مفاتيحها الى القاضي او عضو النيابه الذي حضر الانتخاب وهو يتكفل بتوصيلها بنفسه فى اليوم التالي مباشرة الى المدير او المحافظ الذي تم الانتخاب في دائرته . ويتم ذلك كله بمحاضر كتابيه ترسل صورة منها الى وزارة الداخليه لتبليغها مع الطعون المقدمه فى المنتخبين الى سكرتارية الجمعيه الوطنيه

المادة الرابعه والخمسون ـ اذا اراد احد من الناخبين

الطعن في انتخاب احد من المنتخبين يجب عليه أن يقدم طعنه كتابة في ظرف السبعة ايام التاليه ليوم الانتخاب الى مدير المديرية أو محافظ المحافظة التي حصل فيها الانتخاب ليرسله وجميع أوراقه عن طريق وزارة الداخلية الى سكرتارية الجمعيه الوطنيه لعرضها على الجمعيه حتى تفصل فيها في أول جلسه من جلساتها

المادة الخامسه والخمسون ـ يعاقب عقاب الراشى كل مرشح حصل على اصوات في الانتخاب بطريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة « ٨٩ » من قانون العقوبات الاهلي ويعاقب بالعقوبة عينها كل من حصل على اصوات بطريق التهديد أو الغش . ويكون انتخابه لاغياً اذا ثبت أنه التجأ الى احدى هذه الوسائل . ويعاقب بهذه العقوبات ايضاً كل من ساعد المرشح في الحصول على أصوات باحدى الوسائل المتقدمة باستعمال سلطة وظيفته ان كان من الموظفين

المادة السادسة والخمسون ـ بعد انتهاء الاسبوعين

التالين ليوم الانتخاب العام الاول وللاسبوع الاول للدوائر
التي لا يعاد الانتخاب فيها تعلن وزارة الداخلية نتيجة الانتخاب
النهائيه وتدعو الجمعية الوطنية للانعقا في ، ف خم ة
عشر يوماً انتهى.

الفهـــرس

صدر فى هذه السلسلة :

١ ــ الأصول التاريخية لمسالة طابا ــ دراسة وثائقية .
د . يونان لبيب رزق .

٢ ــ مجمع اللغة العربية ــ دراسة تاريخية .
د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى .

٣ ــ التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده .
د . زكريا سليمان بيومى .

٤ ــ الجذور التاريخية لتحرير المراة المصرية فى العصر الحديث.
د . محمد كمال يحيى .

٥ ــ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ــ « الشيخ حسين المرصفى وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب » .
د . احمد زكريا الشلق .

٦ ــ صياغة التعليم المصرى الحديث ــ دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ .
د . سليمان نسيم .

٧ ــ دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د . شوقى عطا الله الجمل .

٨ ــ التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٩ ــ المراة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ ــ ١٩٤٥ .
د . لطيفة محمد سالم .

١٠ — الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان دراسة فى العلاقات الاقتصادية السودانية ١٨٢١ — ١٨٤٨ .

د . نسـيم مقـار .

١١ — حول الفكرة العربية فى مصر — « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر » .

د . فؤاد المرسى خاطر .

١٢ — صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ — ١٩١٢ « دراسة تاريخية » .

د . يواقيم رزق مرقص .

١٣ — الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .

د . سامية حسن ابراهيم .

١٤ — العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ — ١٩٢٤ .

د . أحمـد ديـاب .

١٥ — حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .

د . أحمد عصـام الدين .

١٦ — مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال افريقيا .

د . عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧ — رؤية فى تحديث الفكر المصرى « دراسـة فى فكر احمد فتحى زغلول » .

د . أحمد زكريا الشلق .

١٨ — صناعة تاريخ مصر الحديث — « دراسة فى فكر عبدالرحمن الرافعى » .

د . حمادة محمود اسماعيل .

١٩ — الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — من ملفات الخارجية البريطانية .

د . لطيفة محمد سالم .

٢٠ ــ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
د . عادل حسين غنيم .
٢١ ــ الجمعية الوطنيــة المصــرية ســنة ١٨٨٣ ــ « جمعية الانتقــام » .
د . زين العابدين شمس الدين نجم .
٢٢ ــ قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ــ ١٩٣٦
د . زكريا سليمان بيومى .
٢٣ ــ فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ــ ١٩١٤ .
د . حلمى احمد شلبى .
٢٤ ــ الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى افريقيا .
د . شوقى الجمل .
٢٥ ــ تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ .
د . فاطمة علم الدين .
٢٦ ــ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ ــ دراسة وثيقية .
د . على شــلش .
٢٧ ــ السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ ــ ١٩٢٦ .
د . يواقيم رزق مرقص .
٢٨ ــ عصــــر حككيان
ا . د . أحمد عبد الرحيم مصطفى .
٢٩ ــ صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية . ١٨٩١ ــ ١٩١٣ .
د . حلمى احمد شلبى .
٣٠ ــ المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
د . سعيدة محمد حسنى .
٣١ ــ دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ ــ ١٩٢٢ .
د . عاصم محروس عبد المطلب .

٣٢ — الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ .
د . اسماعيل محمد زين الدين .
٣٣ — دور الاقاليم في تاريخ مصر السياسي .
د . حمادة محمود اسماعيل .
٣٤ — المعتدلون في السياسة المصرية .
د . أحمد الشربيني السيد .
٣٥ — اليهــود فى مصـــر .
د . نبيل عبد الحميد سيد احمد .
٣٦ — مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .
د . الهام محمد علي ذهني .
٣٧ — المعتدلون فى السياسة المصرية .
ماجدة محمد حمود .
٣٨ — مصـــر والحـــركة الوطنيـــة .
أ . د . محمد عبد الرحمن برج .
٣٩ — مصـــر وبناء الســـودان الحديث .
د . نســـيم مقـــار .
٤٠ — تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ — ١٩٨١ .
د . محمد أبو الاسعاد .
٤١ — الماســـونية فى مصـــر .
د . على شـــلش .
٤٢ — القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ — ١٩٤٢ .
د . عاصم محروس عبد المطلب .
٤٣ — المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .
د . محمد صابر عرب .

٤٤ ــ السودان فى البرلمان المصرى
د . يواقيم رزق مرقص .
٤٥ ــ طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ ــ ١٩١٤ .
د . عبد السلام عبد الحليم عامر .
٤٦ ــ مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ ــ ١٩٨٧ .
د . عبد الله الأشعل .
٤٧ ــ السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٧٩٨ ــ ١٨٨٢ ــ دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .
د . السيد سيد أحمد توفيق دياب .
٤٨ ــ حوادث مايو ١٩٢١ صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ .
د . حمادة محمود أحمد اسماعيل .
٤٩ ــ حدود مصر الغربية (دراسة وثائقية) .
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
٥٠ ــ الدور الافريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
د . شوقى الجمل
٥١ ــ مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ ــ ١٨٧٩ .
د . الهام محمد على ذهنى .
٥٢ ــ الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال ١٨٨٢ ــ ١٩٢٢ .
د . رمزى ميخائيل .
٥٣ ــ المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .
د . عبد الله محمد عزباوى .

وبين يديك :

الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى (١٩١٨ ــ ١٩٢٣)
د . أحمد زكريا الشلق

رقم الايداع ١٩٩٧/٤٧٣٥

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 5166 — 1

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فــرع الصحافة

مصر
النهضة

يكشف هذا الكتاب عن صفحة مطوية من تاريخ الحياة الحزبية فى مصر، وذلك بدراسة تاريخ الحزب الديمقراطى المصرى، الذى نشأ وعاش خلال فترة المد الوطنى العظيم للثورة المصرية عام ١٩١٩، وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع، فضلاً عن تأريخها لحزب سياسى، لم يحظ باهتمام المؤرخين، فى أنها تتناول أول محاولة أقامها المثقفون المصريون لتأسيس حزب سياسى، يشكلون هم أغلب عناصره وقياداته، ومن ثم فهى محاولة لفهم دور المثقفين فى العمل السياسى، من خلال تأسيس حزب سياسى خاص بهم، فضلاً عن أن الحزب ذاته يعتبر أول حزب سياسى عرفته مصر فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أى خلال ما يسمى بالتجربة الحزبية الثانية، التى عرفتها مصر منذ ثورة ١٩١٩.

تصميم الغلاف

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٥٠ قرشا